ضبط الصحابة الكرام ﷺ للمرويات

The Accuracy of the Noble Companions، may Allah be pleased with them، in Narrations

إعداد:

د. زين بن محمد بن حسين العيدروس

الأستاذ المساعد بقسم الدراسات الإسلامية بجامعة حضرموت

المستخلص

موضوع البحث: ضبط الصحابةﷺ للمرويات، فالبحث يُدافع عن ضبط الصحابة لِما يروونه من أحاديث رسول الله ﷺ، ويبيّن أن ضبطهم مسلّمٌ به بين علماء أهل السنة، والعُقلاء من هذه الأُمّة، وبيان ذلك مع التدليل.

أهداف البحث: الدفاع عن أعراض الصحابة الكرامﷺ، الذين بلَغو أعلى درجات ضبطهم لحديث نبيّهم ﷺ، وما سمعوه منه، وذكر أسباب تميّزهم بضبط المرويات، والرد على من يفتح باب ردِّ مرويات بعض الصحابة؛ بحجة عدم عصمتهم، وأنهم بشرٌ يخطئون، وبيان خلط شبههم.

منهج البحث: اتبعتُ المنهج الاستقرائي الوصفي، فتتبعتُ نصوص الكتاب الشريف، والسنة النبوية في الدلالة على ضبط الصحابةﷺ، وتتبعتُ كلام أهل الشأن من أهل الحديث من المتقدمين والمتأخرين منهم، ورجعتُ لكتبهم الأصليّة، واستدللتُ منها بما يُؤيّد ضبط الصحابة الكرام ﷺ لأحاديث رسول الله ﷺ.

أهم نتائج البحث: جلالة قدْر الحافظ ابن حجر العسقلاني في جعْله أوّل مرتبة من مراتب التعديل الصحابة الكرام ﷺ، والدفاع عن عدالة الصحابة ﷺ وحفظهم وإتقانهم للسُنّة المشرّفة هو دين وفرض، ويجب الانبراء لمنتقصيهم أو لأعدائهم، وبيان زيْفهم كُلُّ ذلك بإنصاف، وما ذهب إليه الأمير الصنعاني وتبعه بعض المعاصرين بأن عدالة الصحابة ﷺ لا يستلزم منها ضبطهم، هو إشكال مردود؛ والإشكال عند أهل التحقيق لا يرد المنقول، واقتصار بعض العلماء على ذكر عدالتهم دون التعرّض لضبطهم، هو لعلمهم أن عدالتهم تُغني عن ضبطهم، والبحث يُبرهن لذلك.

التوصيات: أُوصي الباحثين التوسّع في الكتابة في موضوع ضبط الصحابة ﷺ مع الدراسة التطبيقية التي تدُل على تمام ضبطهم، ونماذج من إتقانهم للمرويّات، وأُوصي الباحثين إلى التأني في الكتابة في مثل هذه المسائل الشائِكة والمهمّة، والبحث فيها بتجرّد وإنصاف.

الكلمات المفتاحية: ضبط، الصحابة، المرويات، العدالة، السنة.

Abstract

Topic of the research: the accuracy of the Companions، may Allah be pleased with them، in narrations. The research defends the accuracy of the Companions for the Hadith of the Messenger of Allah، peace and prayers be upon him، that they narrated. It shows that their accuracy is undisputed among the Sunni scholars and the wise of the Ummah. That is explained with evidence.

Objectives of the research: to defend the honor of the noble Companions، may Allah be pleased with them، who reached the highest degree of accuracy in the Hadith of their Prophet، peace and prayers be upon him، and what they heard from him. It lists the reasons for being distinguished in having accurate narrations. The research refutes those who open the door to reject the narrations of some of the Companions with the pretext of not being flawless and that they are humans who err. The research shows the fallacy of their specious arguments.

Methodology of the research: I followed the investigative and descriptive approach، as I searched for the texts in the Book and Sunnah to prove the reliability and accuracy of the Companions، may Allah be pleased with them. I went through the literature of the specialized scholars of Hadith، the previous and current، I checked their original books، and used that to support the accuracy of the noble Companions، may Allah be pleased with them، in the Hadith of the Messenger of Allah، peace and prayers be upon him.

The most important conclusions of the research: the great value of Al-Hafidh Ibn Hajar Al-Asqalani in reserving the first level of accuracy for our masters the noble Companions، may Allah be pleased with them، defending their accuracy، memorization and mastering of the Sunnah، which is religion and an imperative. Those who belittle them or go against them must be stopped by exposing their falseness، all of that should be done fairly. As for what Al-Amir As-Sanaani، along with some contemporary scholars، had said that the reliability of the Companions، may Allah be pleased with them، does not necessarily mean their accuracy، this is a rejected matter. For those scholars who verify things، this matter does not reject what has been narrated. The fact that some scholars only mentioned the reliability of the Companions without referring to their accuracy is due to their knowledge that their reliability substitutes their accuracy، and the research proves that.

Recommendations: I recommend the researchers to elaborate in writing on the topic of the accuracy of the Companions، may Allah be pleased with them، with applied studies that prove their perfect accuracy along with samples of their accurate narrations. Moreover، I recommend the researchers to be careful when writing in such difficult and important topics and to research neutrally and fairly.

Keywords: accuracy; Companions; narrations; reliability; Sunnah

المقدمة

الحمد لله ربّ العالمين، العظيم ذي الكمال، اختار لنبيّه ﷺ خير رجال، ونقّى قلوبهم من الأخطال، وأصلح أفعالهم والأقوال، فأسعدهم بحبيبه فبلَغوا الكمال، ورضي عنهم ذُو الجلال، وأحمد الله حقَّ حمده، وأشكره لتوفيقه وهدايته، فله الحمد أن جعلنا من الملتزمين بهديه، المتأدبين مع أحبابه، والصلاة والسلام على صفوة رُسله، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه، وسلّم تسليماً كثيراً كبيراً، أمّا بعد:

ابتلى الله تعالى هذه الأمة المحمدية بوجود النواصب والروافض، وما يبثُّونه وما يقومون به، من طعنٍ ولمزٍ لرموز المسلمين ورُؤوسهم، وخرج من الفرقتين: الأمة الوسط من أهل السنة والجماعة، وهؤلاء سلكوا مسلك رسول الله ﷺ، وتعاملوا مع الأحداث بإنصاف ورويّة، وبحكمة وعقلانيّة، دُون مُحاباة ولا مُداهنة، ودون قسوة أو غِلظة، فيأتي في آخر هذا الزمان من يقول بأن عدالة الصحابة الكرام ﷺ لا يعني ولا يلزم منه ضبطهم، وهو قول مَشْبُوه، وقول مَهجُور، ولم يتفوّه أحدٌ من سلف الأُمة بذلك؛ لأنه يتعارض مع الأدب المأمور به في كثير من الأحاديث عن سيدنا رسول الله ﷺ وهو أعلم بأصحابه، وما سيؤول الأمر من بعده، باطّلاع الله تعالى له كما أخبر بكثير من المغيِّبات، كما سيأتي في بيان فضلهم ومحبتهم لدين الله تعالى ونشره.

موضوع البحث:

ضبط الصحابة الكرام ﷺ للمرويات، فالبحث يُدافع عن ضبط الصحابة لِما يروونه من أحاديث رسول الله ﷺ، ويبيّن أن ضبطهم مسلّمٌ به بين علماء أهل السنة، والعقلاء من هذه الأُمة، ويُدلّل لذلك من الكتاب العزيز، والسنة المطهّرة، ومن كلام أهل الحديث، ويجيب عمّا يستشكل في موضوع ضبطهم، وإتقانهم لأحاديث رسول الله ﷺ.

أسباب اختيار الموضوع:

رأيتُ كلاماً لأحد العلماء المبرزين من علماء اليمن ممّن سارت كتبه البلدان، أَلا وهو العلامة محمد بن إسماعيل الأمير الحسني الصنعاني[1]. رحمه الله. (ت١١٨٢هـ)، يستشكل فيه جعل الحافظ

(١) ورأيتُ من المعاصرين العلامة المحقق عبد الفتاح أبو غدّة. رحمه الله. مال لرأي الصنعاني هذا، وقال مُعقّباً على عدّ الحافظ ابن حجر أول مرتبة من مراتب التعديل الصحبة: (وبَدهي أن هذا التقديم إنما هو بالنظر إلى العدالة، وأما بالنظر إلى الضبط والحفظ فلا مدخل للصحبة فيه. فقد استفاض أن بعض الصحابة أحفظ من بعض، وأن بعضهم نسي)، انظر تعليقه على كتاب: ظفر أحمد التهانوي، قواعد في علوم الحديث،

المحقق أمير المحدثين أحمد بن حجر العسقلاني أوّل مرتبة من مراتب التعديل كون الراوي صحابياً، ثم المرتبة الثانية من أكّد مدحه كأوثق الناس. . . وادّعى أن الصحبة لا تتكفّل بالضبط والحفظ، فكيف تجعل الصحبة أبلغ من الموصوف بأوثق الناس؟ وسيأتي نصّ كلامه، وتحقيق القول فيه، وهذا الكلام يفتح باباً للشرّ، وطريقاً للطعن في روايات الصحابة ﷺ وضبطهم، وقد اخترتُ الكتابة في هذا الموضوع لعدة أسباب، ومن أهمها:

١- أخشى مَنْ يجعل من كلام الصنعاني أو الإشكال الذي ذكره مَدْخلاً ومَطعناً في سادتنا الصحابة الكرام ﷺ، وفي إتقانهم وضبطهم لما سمعوه وحفظوه وبلّغوه، بل قد وجد من يقول: عدالة الصحابة ﷺ لا تستلزم ضبطهم! !

٢- دفاعاً عن الصحابة ﷺ الذين أثنى الله تعالى عليهم واختارهم لنبيّه ﷺ.

٣- خدمةً وحفظاً لأحاديث سيدنا رسول الله ﷺ من التلاعب بها وردّها.

أهداف البحث:

يهدف البحث لتحقيق عدة أمور فمن أهمها:

١- الدفاع عن أعراض الصحابة الكرام ﷺ، الذين بلَغو أعلى درجات ضبطهم لحديث نبيهم ﷺ، وما سمعوه منه، وذكر أسباب تميّزهم بضبط المرويات.

٢- الرد على من يفتح باب رد مرويات بعض الصحابة؛ بحجة عدم عصمتهم، وأنهم بشرٌ يخطئون، وبيان خلط شبههم، وإلزامهم للآخرين بما لا يلزم، وهو زعمهم أن عدالة الصحابة ﷺ لا تستلزم ضبطهم.

٣- إثبات كلام أهل الحديث من أن الصحابة ﷺ ضابطون متقنون، وعرَض كلامهم، ونقل استدلالهم على ذلك.

منهج البحث:

اتبعتُ المنهج الاستقرائي الوصفي، فتتبعتُ نصوص الكتاب الشريف، والسنة النبوية في الدلالة على ضبط الصحابة ﷺ، وتتبعتُ كلام أهل الشأن من أهل الحديث من المتقدمين والمتأخرين منهم، ورجعتُ لكتبهم الأصليّة، واستدللتُ منها بما يُؤيّد ضبط الصحابة الكرام ﷺ لأحاديث رسول الله ﷺ، وعزوتُ الآيات لسورها وآياتها، والأحاديث لمخرّجيها مع الحُكم عليها، وذكرتُ شُبه مَنْ لا يُسلِّم بضبط الصحابة ﷺ جميعاً، ورددتُ عليها بالحُجج، وبكلام أهل العلم.

تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، (ط٥، دار السلام، ١٤١٢.٢٠٠٠م)، ص٢٤٢، وسيأتي بيان ذلك ورده.

الدراسات السابقة:

وجدتُ رسائل لها صلة بعنوان البحث فمنها:

الأولى: عدالة الصحابة ﷺ لا تستلزم ضبطهم، للدكتور علوي بن حامد بن شهاب، مكتبة تريم الحديثة، اليمن، ط١، ٢٠١٣م. وهي رسالة مختصرة، وهي في نفس موضوع بحثي إلا أنها في النتيجة عكس ما ذهبتُ إليه، بل تُقرّر من عنوانها رأي العلامة الصنعاني ـ رحمه الله ـ وأمثاله، وهو نقيض ما توصلتُ إليه في هذا البحث.

الثانية: أسباب تفوّق الصحابة ﷺ في ضبط الحديث، للدكتور سلطان سند العكايلة، والدكتور محمد عيد محمود الصاحب، دار ابن الجوزي، بالأردن، ط١، ١٤٣١هـ ـ ٢٠١٠م، وهي رسالة في جزئية محدّدة متعلّقة بأسباب تفوّق الصحابة ﷺ في ضبطهم للمرويات، وموضوع بحثي يعالج الموضوع بعينه، لا أسبابه ولا مقدماته، وقد أشرتُ للأسباب لارتباطها بسوابق موضوع ضبط الصحابة ﷺ، واستفدت منها، وعزوتُ إليها.

الثالثة: عوامل ضبط الصحابة ﷺ للسنة النبوية، للدكتور عبد الرحمن بن أحمد علوش المدخلي، إلا أنه متعلّق بعوامل الضبط، وهي جزء ممّا ذكرته ضمن مطلب واحد فقط: أسباب تفوّق الصحابة ﷺ في ضبط المرويات، بينما بقية المباحث والمطالب ببحثي متعلّقة بضبط الصحابة وما له صلة به.

الرابعة: الصحبة والصحابة، وشبهات حول عدالة الصحابة وضبطهم ـ عرض ونقد ـ للدكتور عبد الله بن عبد الهادي القحطاني، وأصل الرسالة في الدفاع عن الصحابة ﷺ ومفهوم الصحبة، والرد على بعض الشبهات حول عدالتهم وضبطهم، إلا أن بحثي مخصوص بموضوع ضبط الصحابة ﷺ للمرويات، فهو مخصوص بذلك مع التدليل لثبوت ضبطهم، والرد على من يزعم أن عدالتهم لا تستلزم ضبطهم، بالدليل والنقل عن أهل العلم من أهل الحديث وغيرهم.

الخامسة: العدالة والضبط وأثرهما في قبول الأحاديث أو ردّها، للدكتور جنيد أشرف إقبال أحمد، وهذا البحث توسّع في شرطي العدالة والضبط في الراوي بشكل عام، وليس ضبط الصحابة ﷺ، وبحثي خاص بذلك، نعم أشار الدكتور جنيد أشرف لضبط الصحابة باختصار جداً، عند ذكره لشبهة أن الصحابة ﷺ بشر يتعرّضون لما يتعرض له غيرهم من الخطايا والآثام، وقد اطلعت على البحث كله، ولم أجده تعرض لموضوع بحثي بالخصوص ـ والله تعالى أعلم ..

وتوجد رسائل أخرى مخصوصة بعدالة الصحابة مثل: **عدالة الصحابة عند المسلمين**، للدكتور محمد لطيف الفهداوي، **وعدالة الصحابة في ضوء القرآن الكريم والسنة النبوية**،

للدكتور عماد السيد الشربيني، **والصحبة والصحابة، رسالة تأصيلية في تحقيق عدالة الصحابة، وذكر فضائلهم** ﷺ، للدكتور أحمد علي الإمام، وهي رسائل متعلّقة بعدالة الصحابةﷺ، وموضوع بحثي متعلّق بضبطهم وما يتعلق به.

خطة البحث:

ورتبتُ البحث في مقدمة، وأربعة مباحث وتحتها مطالب، وخاتمة، وفيها أهم النتائج، كما يأتي:

المقدمة: وفيها أهمية الموضوع وسبب اختياره، ومنهج البحث.

المبحث الأول: في مفهوم الصحبة وفضلها، وتعريف الضبط لغة واصطلاحاً وأنواعه، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: مفهوم الصحبة وفضلها

المطلب الثاني: تعريف الضبط لغة واصطلاحاً وأنواعه

المبحث الثاني: عدالة الصحابة الكرام ﷺ والأدلة عليها، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: عدالة الصحابة ﷺ.

المطلب الثاني: الأدلة على عدالة الصحابة ﷺ.

المبحث الثالث: في بيان المراد بإطلاق العدالة على الصحابة ﷺ وشمولها لضبطهم، والأدلة على ذلك، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: إطلاق عدالة الصحابة ﷺ يشمل ضبطهم عند المحدثين وغيرهم

المطلب الثاني: الأدلة على أن إطلاق عدالة الصحابة ﷺ يشمل ضبطهم

المبحث الرابع: في ذكر بعض الشبهات في ضبط الصحابة ﷺ، وردّها، وأسباب تميّز الصحابة بالضبط والاتقان، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: في ذكر بعض الشبهات في ضبط الصحابة ﷺ، وردها.

المطلب الثاني: أسباب تميّز الصحابة ﷺ بالضبط والاتقان.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج والتوصيات.

أسأل الله تعالى أن يرزقني الإخلاص في كتابة هذا البحث، وأن يكون دفاعاً عن أعراض الصحابة الكرام ﷺ، وأن يجعل ذلك في ميزان حسناتي، ويتقبله منّي بقبول حسن، وهذا أوان الشروع في المقصود، وبالله الكريم التوفيق.

المبحث الأول: في مفهوم الصحبة وفضلها، وتعريف الضبط لغة واصطلاحاً وأنواعه

المطلب الأول: في مفهوم الصحبة وفضلها

الصحابي لغة:

الصَّحْب: جَمْعُ الصَّاحب مثل رَاكِبٍ وَرَكبٍ، والْجَمْعُ أَصحاب، وأَصاحيبُ، وصُحْبان، مِثْلُ شَابّ وشُبّان، وصِحاب مثلُ: جَائِعٌ وجِياع، وصحب وصَحابة وصِحابة.

والصَّحابة، بالفَتْح: الأَصْحاب، وهو في الأَصل مصْدَر، ولا خِلاف بين أَهْل اللُّغَة أَنَّ الصَّحَابِيَّ مُشْتَقٌّ من الصُّحْبَة، وأنه ليس بمشْتَق من قدَر منها مخصُوص، بل هو جَارٍ على كُلِّ مَنْ صحِب غيْره قَليلًا أَوْ كَثِيراً [(١)].

الصحابي في اصطلاح المحدثين:

الصحابي: هو مَن لَقِيَ النبي صلى الله عليه وآله وسلم مؤمناً به، ومات على الإسلام، ولو تَخَلَّلتْ رِدَّةٌ في الأصح قاله الحافظ ابن حجر[(٢)].

وعبّر بعض المحدثين بالرؤية بدلاً من اللُّقي، لكن التعبير الأوّل أدق، ولذا قال الحافظ ابن حجر . رحمه الله .: والتعبير باللُّقيِّ أَولى مِن قولِ بعضِهم: الصحابيُّ مَنْ رأَى النبي ﷺ؛ لأنه يُخْرِج ابنَ أُمِّ مكتومٍ، ونحوَه مِن العُمْيان، وهُمْ صحابةٌ بلا تردُّدٍ.

قال الحافظ السخاوي . رحمه الله .: الصحابي في الِاصْطِلَاحِ: رَائِي النَّبِيِّ ﷺ حَالَ كونهِ مُسْلِمًا عَاقِلًا على الأصح، كما ذهب إليه الجمهور من المحدثين والأصوليين وغيرهم، اكتفاء بمجرد الرؤية ولو لحظة، وإن لم يقع معها مجالسة ولا مُمَاشَاةٌ ولا مُكالمة[(٣)]؛ لشرف منزلة النبي ﷺ؛ فإنه كما صرح به

---

(١) انظر: محمد بن منظور المصري، "لسان العرب "، (ط١، بيروت: دار صادر)مادة (صحب)١: ٥١٩، و أحمد بن علي بن ثابت الخطيب، "الكفاية في علم الرواية"، تحقيق: أبو عبد الله السورقي، وإبراهيم حمدي المدني، (ط١، المدينة المنورة: المكتبة العلمية) ٥١.

(٢) انظر: أحمد بن حجر العسقلاني، "نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر "، تحقيق: نور الدين عتر، (ط٢، دمشق: دار الخير، ١٤١٤-١٩٩٣م)، ١٠٩.

(٣) وقد ردّ السيوطي وغيره على من اشترط طول المجالسة بِإِجْمَاعِ أَهْلِ اللُّغَةِ، عَلَى أَنَّهُ مُشْتَقٌّ مِنَ الصُّحْبَةِ، لا مِنْ قَدْرٍ مِنْهَا مَخْصُوصٍ، وَذَلِكَ يُطْلَقُ على كُلِّ مَنْ صحِبَ غيْرَهُ قَلِيلًا كَانَ أَوْ كَثِيرًا، يُقَالُ: صَحِبْتُ فُلَانًا حَوْلًا وَشَهْرًا ويوْمًا وَسَاعَةً. انظر: جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، " تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي "، (ط١، بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م)، ٢: ٦٧٠.

بعضهم إذا رآه مسلم أو رأى مسلماً لحظة طبع قلبه على الاستقامة ؛ لأنه بإسلامه مُتهيئ للقبول، فإذا قابل ذلك النور العظيم أشرف عليه، فظهر أثره على قلبه وعلى جوارحه. وممّن نص على الاكتفاء بها أحمد؛ فإنه قال: من صحبه سنة أو شهراً أو يوماً أو ساعة، أو رآه فهو من أصحابه. وكذا قال ابن المدِيني: من صحب النبي ﷺ أ أو رآه ولو ساعة من نهار، فهو من أصحاب النبي ﷺ. وتبعهما تلميذهما البخاري فقال: من صحب النبي ﷺ أو رآه من المسلمين فهو من أصحابه[١].

فضل الصحبة، ووجوب احترام الصحابة ﷺ وتوقيرهم

لخص الإمام أبو نعيم الأصبهاني . رحمه الله . (ت ٤٣٠ هـ) بيان علوّ مقام الصحابة الكرام، وشرح طرفاً من شمائلهم العظام، وممّا ذكره من جميل ذكْرهم أن نفوسهم . رضي الله عنهم . سمحَتْ بالنفس والمال والولد والأهل والدار، ففارقوا الأوطان والإخوان، وقتلوا الآباء والإخوان، وبذلوا النفوس صابرين، وأنفقوا الأموال محتسبين، وناصبوا من ناوأهم متوكلين، فآثروا رضاء الله على الغناء، والذُّل على العزّ، والغُربة على الوطن. هم المهاجرون ﴿ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُوا۟ مِن دِيَـٰرِهِمْ وَأَمْوَٰلِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا وَيَنصُرُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ ۚ أُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّـٰدِقُونَ ﴾[٢]، حقاً، ثم إخوانهم من الأنصار أهل المواساة والإيثار أعزّ قبائل العرب جاراً، واتخذ الرسول عليه السلام دارهم أمناً وقراراً الأعفّاء الصُّبر، والأصدقاء الزُهر،: ﴿ وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَـٰنَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِى صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّآ أُوتُوا۟ وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ﴾[٣]، فمَنْ انطوت سريرته على محبّتهم، ودَان لله تعالى بتفضيلهم وموّدتهم، وتبرّأ ممّن أضمر بُغضهم، فهو الفائز بالمدح الذي مدحهم الله تعالى به فقال: ﴿ وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَـٰنِ وَلَا تَجْعَلْ فِى قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴾[٤] الآية. فالصحابة رضي الله عنهم هم الذين تولّى الله شرح صدورهم، فأنزل السكينة على قلوبهم وبشّرهم برضوانه ورحمته فقال: ﴿ يُبَشِّرُهُمْ رَبُّهُم بِرَحْمَةٍ مِّنْهُ وَرِضْوَٰنٍ ﴾[٥][٦].

(١) انظر: شمس الدين محمد عبد الرحمن السخاوي، " فتح المغيث شرح ألفية الحديث "، (ط١، لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤٠٣هـ) ١: ٧٨.

(٢) سورة الحشر: ٨.

(٣) سورة الحشر: ٩.

(٤) سورة الحشر: ١٠.

(٥) سورة التوبة: ٢١.

(٦) انظر: أبو نعيم الأصبهاني، " الإمامة والرد على الرافضة"، تحقيق: د. علي الفقيهي، (المدينة المنورة: مكتبة

ولفضل الصحابة ﷺ وما قاموا به من خدمة الدين، ونصرة رسول الله ﷺ، وردت أحاديث توجب احترامهم، ومنع التعرّض فيهم، فمنها: حديث عبد اللَّهِ بن مُغَفَّلٍ المزني ﷺ قال: قال رسول اللَّهِ ﷺ: (اللَّهَ اللَّهَ في أصحابي، اللَّهَ اللَّهَ في أصحابي، لاَ تَتَّخِذُوهُمْ غَرَضاً بعدي، فَمَنْ أَحَبَّهُمْ فبحبي أَحَبَّهُمْ، وَمَنْ أَبْغَضَهُمْ فببغضي أَبْغَضَهُمْ، وَمَنْ آذَاهُمْ فَقَدْ آذاني، وَمَنْ آذاني فَقَدْ آذَى اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، وَمَنْ آذَى اللَّهَ فَيُوشِكُ أَنْ يَأْخُذَهُ)[1]، وعن أبي سعيد ﷺ عن النبي ﷺ قال: (لَا تَسُبُّوا أَصْحَابِي، فلوا أَنَّ أَحَدَكُمْ أَنْفَقَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَباً ما بَلَغَ مُدَّ أَحَدِهِمْ ولا نَصِيفَهُ)[2]، وعن ثَوْبَانَ ﷺ عَنِ النبي ﷺ قال: (إذا ذُكِرَ أَصْحَابِي فَأَمْسِكُوا، وإذا ذُكِرَتِ النُّجُومُ فَأَمْسِكُوا، وإذا ذُكِرَ الْقَدَرُ فَأَمْسِكُوا)[3].

العلوم والحكم، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م)، ٢٠٩ . ٢١١.

(١) أخرجه أحمد واللفظ له، " مسند الإمام أحمد بن حنبل "، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، (ط١، دار مؤسسة الرسالة، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م)، ٤٥/٥، والترمذي، "سنن الترمذي"، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، (ط٢، مصر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥م)، ك: الْمَنَاقِبِ عن رسول اللَّهِ ﷺ ح ٣٨٦٢، وقال: هذا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إلا من هذا الْوَجْهِ. إلّا أن ابن حبان صححه، " صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، " تحقيق: شعيب الأرنؤوط، (ط٢، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م) ٢٤٤/١٦. والبيهقي، "شعب الإيمان"، تحقيق: الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد (ط١، دار الرشد، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م)، ٣: ٩٣ وقال بعده: وقد ذكرنا شواهده في كتاب الفضائل. قال الحافظ ابن حجر في ترجمة عبد الرحمن بن زياد رواي هذا الحديث: روى عن عبد الله بن مغفل حديث: (الله الله في أصحابي)، وعنه عبيدة بن أبي رائطة، قال المفضل الغلابي عن يحيى بن معين: لا أعرفه، قال المفضل: وذكره غيره أنه ابن أبي سفيان. ذكره ابن حبان في الثقات، وذكر أبو جعفر الطبراني أن عبد الرحمن بن زياد وِلي على خراسان في سنة تسع وخمسين، قلتُ . القائل ابن حجر . لكن ابن حبان لم يذكره إلا في عبد الله بن عبد الرحمن، وتبع في ذلك البخاري وابن أبي حاتم، ثم أن البخاري لما ذكره حكى كلام من قال فيه عبد الرحمن بن زياد، وقال: وفيه نظر. قلتُ . القائل ابن حجر أيضاً . وقد قيل: إن عبد الرحمن بن زياد بن أبيه بقي إلى أيام الحجاج، وهو الذي ذكره الطبري وليس هو فيما أظن راوي الحديث المذكور. أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، "تهذيب التهذيب"، (ط٢، بيروت: دار الفكر، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م) ١٦٠/٦. والحديث غريب الإسناد كما قال الترمذي، وفيه اضطراب كما قال ابن حجر، ولعلّ من أشار لتصحيحه لشواهد تعضد معناه كما ذكرها البيهقي . والله تعالى أعلم .

(٢) أخرجه البخاري، "صحيح البخاري الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه "، ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، (ط١، دار طوق النجاة، ١٤٢٢هـ)، واللفظ له ك: فضائل الصحابة باب: قَوْلِ النبي ﷺ لوكنت مُتَّخِذًا خَلِيلًا ح٣٤٧٠، ومسلم، "صحيح مسلم"، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، (بيروت: دار إحياء التراث العربي)، ك: فضائل الصحابة، باب: تَحْرِيمِ سَبِّ الصَّحَابَةِ ﷺ ح ٢٥٤٠.

(٣) أخرجه الطبراني واللفظ له، " المعجم الكبير"، تحقيق: حمدي بن عبدالمجيد، (الموصل: مكتبة الزهراء،

وفي هذه الأحاديث . وهي غيض من فيض . ما تمنع المسلم من الوقوع في عِرْض الصحابة الكرامﷺ، والخوض في ضبطهم وإتقانهم لمحفوظاتهم؛ لأجل ردّ مروياتهم عن رسول الله ﷺ، وتدل الأحاديث على وجوب التزام الأدب في حقِّهم وجنَابهم، وكيف لا؟ وهم الذين اختارهم الله تعالى لمهمّة تبليغ الشريعة! وهم العرب الذين كانت صُدورهم سُطورهم، وكانوا ما يسمعونه يحفظونه!! فرضي الله تعالى عن سادتنا أهل بيت النبي عليه أفضل الصلاة والسلام، والصحابة الكرام، ومن تبعهم بإحسان.

وقد قال العلامة محمد عبد العظيم الزرقاني . رحمه الله . في كتابه مناهل العرفان في علوم القرآن بعد ذكره للعوامل التي ساعدت الصحابة الكرام ﷺ لحفظ كتاب الله تعالى، وأحاديث رسول الله ﷺ والتثبّت في نقلهما، وأطنب فيها، وحقّقَ القول فيها قال: (أولئك . الصحابة الكرام ﷺ . هم حجر الزاوية في بناء هذه الأمة المسلمة، عنهم قبل غيرهم تلقّت الأمة كتاب الله، وحذقت سنة رسول الله ﷺ، وعرفت تعاليم الإسلام، فالغضُّ من شأنهم، والتحقير لهم، بل النظر إليهم بالعين المجردة من الاعتبار، لا يتفق والمركز السامي الذي تبوؤه، ولا يوائم المهمّة الكبرى التي انتدبوا لها، ونهضوا بها، كما أن الطعن فيهم، والتجريح لهم، يُزلزل بناء الإسلام، ويُقوّض دعائم الشريعة، ويُشكك في صحة القرآن، ويُضيع الثقة بسنة سيد الأنام .ﷺومن أشدّ ما يجرح به الصحابة اتهامهم بسوء الحفظ، وعدم الضبط، ولمزهم بالكذب والافتراء على الله ورسوله، ونبزهم بعدم التثبّت والتحري في نقلهم كتاب الله وسنة رسوله إلى الأمة؛ لذلك عني علماء الإسلام قديماً وحديثاً بالدفاع عن عرين الصحابة؛ لأنه كما رأيت دفاع عن عرين الإسلام. ولم يكن ذلك الدفاع نزوة هوى ولا نبوة عصبية، بل كان نتيجة لدراسات تحليلية، وأبحاث تاريخية، وتحقيقات بارعة واسعة، أحصتهم عدداً ونقدتهم فرداً فرداً، وعرضتهم على أدق موازين الرجال، ممّا تباهي به الأمة الإسلامية كافة الأمم والأجيال)[1].

١٤٠٤هـ– ١٩٨٣م)، ٢/ ٩٨، ورواه أيضاً من حديث ابن مسعود ١٠/ ١٩٨، وعبد الرزاق الصنعاني مرسلاً، " الأمالي في آثار الصحابة"، تحقيق: مجدي السيد إبراهيم، (الناشر مكتبة القرآن)، ٥٠، وأبو نعيم، "حلية الأولياء وطبقات الأصفياء"، (ط٤، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٠٥هـ)، ٤/ ١٠٨، قال الهيثمي: رواه الطبراني، وفيه مسهر بن عبدالملك وثّقه ابن حبان وغيره، وفيه خلاف، وبقية رجاله رجال الصحيح. " مجمع الزوائد ومنبع الفوائد"، تحقيق: حسام الدين القدسي، (القاهرة: مكتبة القدسي، ١٤١٤ هـ، ١٩٩٤ م)، ٧/ ٢٠٢، والحديث حسّنه بعض المحدثين كالعراقي وغيره لطرقه. انظر: أبو الفضل العراقي، " المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الأحياء من الأخبار". تحقيق أشرف عبد المقصود، (ط ١، الرياض: مكتبة طبرية، ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م)، ١: ٢٩.

(١) محمد عبد العظيم الزرقاني، " مناهل العرفان في علوم القرآن "، (سوريا: دار الفكر، عام ١٤١٦هـ–

المطلب الثاني: تعريف الضبط لغة واصطلاحاً وأنواعه

الضبط لغة:

يطلق الضبط في اللغة على عدّة معان، من أشهرها تقول: ضَبْط الشَّيْءِ أي: حفظه بالْحَزْمِ، وهذا المعنى المراد به أولاً عند المحدثين، ويطلق الضَّبْطُ على: لُزُومُ الشَّيْءِ وحَبْسُه، وَالرَّجُلُ ضابِطٌ أَي حازِمٌ. ويطلق على الشدّة تقول: رجل ضابط: شَدِيدُ الْبَطْش والقُوَّةِ وَالْجِسْمِ، ويطلق على الحبس، تقول: تضبَّط الرجلَ: أَخذه على حَبْسٍ وقَهْر[1].

الضبط اصطلاحاً:

إتقان ما يرويه الراوي عن ظهر قلب وحفظه، ويثبت في صدره ما سمعه بأن يكون متيقظاً لما يروي غير مغفلٍ، بحيث يتمكّن من استحضاره متى شاء، أو يضبط ما كتبه في كتابه بصيانته لديه، منذ سمعه فيه وصححه إلى أن يُؤدي منه [2].

ودليل وجوب التزام الراوي لضبْطِ ما يرويه قولُهُ تعالى: ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴾[3]، فمَنْ روى شيئاً لم يُتقن حفظه، فقد عرّض نفسه السؤال ومِنْ ثَمَّ الحساب، وقد رتّب الله تعالى الإثم على مَنْ قال أو روى حديثاً لم يكن عنده علم بأن لم يضبط أو يُتقن ما سمعه ووعاه بل قرنه بالشرك ـ والعياذ بالله ـ وكبائر الذنوب فقال سبحانه: ﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْىَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾[4]، ولقول الرسول ﷺ في الحديثِ المتواتر: (نَضَّرَ الله امْرَأً سمع مِنَّا شيئاً، فَبَلَّغَهُ كما سمِعَ، فَرُبَّ مُبَلِّغٍ أَوْعَى من سَامِعٍ)[5]، فقوله ﷺ: (فَبَلَّغَهُ كما سمِعَ)،

١٩٩٦م)، ١: ٢٣٢.

(١) انظر: ابن منظور" لسان العرب" مادة (ضبط)، ٧: ٣٤٠، ومحمد بن يعقوب الفيروزآبادي "القاموس المحيط"، (ط١، ١٤١٢هـ) مادة (ضبط)، ٨٧٢.

(٢) انظر: السيوطي، " تدريب الراوي " ١٥٣، وابن حجر، "نزهة النظر "، ٥٥.

(٣) سورة الإسراء: ٣٦.

(٤) سورة الأعراف: ٣٣.

(٥) أخرجه الترمذي واللفظ له، " السنن "، ك: العلم، بَاب ما جاء في الْحَثِّ على تَبْلِيغِ السَّمَاعِ ح ٢٦٥٧ وقال: هذا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، وأبو داود، "سنن أبي داود"، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، (دمشق: دار الفكر)، ك: الأقضية، بَاب فَضْلِ نَشْرِ الْعِلْمِ ح ٣٦٦٠، والحديث صحيح. انظر: إسماعيل بن محمد العجلوني، " كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس "، (ط٣،

تصريح باشتراط ضبط الراوي لما يرويه من الأحاديث كما سمعها وحفظها، وإلّا لم يكن من المبلِّغين عن رسول الله ﷺ كما ينبغي، ولم تشمله دعوته بالنضارة.

أنواع الضبط:

الضبط نوعان:

١ – ضبط صدر: وهو أن يُثبت الراوي ما سمعه بحيث يتمكّن من استحضاره متى شاء، فيجب على الراوي ضبط مرويه، متيقظاً غير مغفلٍ حازماً لحفظه، واعيّاً لمعنى ما يرويه، وما يؤديه اللفظ إن حدّث بمعناه، إذ يترتب على ذلك فساد وتحريف، بل أحيانا تغيير للشريعة وأحكامها.

ولعلّ من أمثلة عدم ضبط الصدر نقل بعضهم حديث النهي عن (الحَلْقِ) قبلَ الصلاةِ، وإنما هو الْخِلَقِ، فلم يثبت حفظ لفظة: (الْخِلَقِ) صحيحاً، فوقع في الخطأ، فعن عَمْرُو بن شُعَيْبٍ عن أبيه عن جَدِّهِ قال: (نهى رسول اللَّهِ ﷺ عَنِ الشِّرَاءِ وَالْبَيْعِ فِي الْمَسْجِدِ، وأن تُنْشَدَ فيه الأَشْعَارُ، وأن تُنْشَدَ فيه الضَّالَّةُ، وَعَنِ الْخِلَقِ يوم الْجُمُعَةِ قبل الصَّلاَةِ)[(١)].

قال الإمام الخطابي . رحمه الله .: (نهيه ﷺ عن الحِلَقِ قبل الصلاة في يومِ الجمعة وعن التّحَلُّقِ أيضاً. يرويه كثيرٌ من المحدِّثين: عن الحَلْقِ قبلَ الصلاةِ. ويتأوّلونَهُ على حِلاقِ الشّعرِ. وقالَ لي بعضُ مشايخِنا: لم أَحْلِقْ رأسي قبلَ الصلاةِ نحواً من أربعين سنةً بعدما سمعتُ هذا الحديثَ. قالَ أبو سُليمان: وإنَّما هو الحِلَقُ، مكسورة الحاءِ مفتوحة اللامِ، جمعُ حَلْقَة. يُقالُ: حَلْقَةَ وحِلَق، مِثْلُ بَدْرَة وبِدَر وقَصْعَة وقِصَع. نهاهُم عن التّحَلُّقِ والاجتماعِ على المذاكرة والعِلْمِ قبلَ الصلاةِ، واستحبَّ لهم ذلكَ بعدَ الصلاةِ)[(٢)].

بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٨ م – ١٤٠٨هـ)، ٢: ٤٢٣.

(١) أخرجه أحمد، "المسند"، واللفظ له ٢/ ١٧٩، والترمذي، " السنن "،: ك الصلاة، بَاب ما جاء في كَرَاهِيَةِ الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ وانشاد الضَّالَّةِ وَالشِّعْرِ فِي الْمَسْجِدِ ح٣٢٢، وقال: قال محمد بن إسماعيل . البخاري . رأيت أحمد وإسحاق وذكر غيرهما يحتجُّون بحديث عمرِو بن شُعَيْبٍ، قال محمد: وقد سمع شعيب بن محَمد من جَده عبد اللَّهِ بن عَمْرٍو. قال الترمذي: ومن تَكلَّم في حديث عمْرو بن شُعَيب إنما ضعَّفه؛ لأَنّه يحدث عن صحيفة جَدِّه كأَنّهم رأَوا أَنَّه لم يسمع هذه الْأَحَادِيثَ من جَدِّهِ. وابن ماجه في سننه ك: إقامة الصلاة، بَاب ما جاء في الْحَلَقِ يوم الْجُمُعَةِ قبل الصَّلَاةِ وَالِاحْتِبَاءِ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ ح ١١٣٣.

(٢) حمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي، " إصلاح غلط المحدثين "، تحقيق: د. محمد علي عبد الكريم الرديني، (دمشق: دار المأمون للتراث، ١٤٠٧هـ)، ٢٨، وقد ذكر الإمام الخطابي ما يزيد عن مائة حديث صُحِّف، جدير بالاطلاع عليه.

٢–ضبط كتاب: وهو صيانة الراوي كتابه منذ سمع فيه وصححه إلى أن يؤدّي منه، فيَصون كتابه الذي يشتمل على مسموعاته، التي كتبها بِنَفْسِهِ أَوْ بِثِقَةٍ، وَيحفظه عن تطرق التزوير والتغيير إليه، من حين سمع فيه إلى أن يؤدي[١].

ولهذا شدّد علماء الحديث على الراوي الذي يحدّث من كتابه وألزموه بحفظ كتابه من الدّس والتغيير والزيادة أو النقصان، فيحافظ عليه كما يحافظ على نفسه ورُوحه!! وأن التساهل في كتابه يجعل روايته مردودة، فذكر الحافظ الخطيب عن ابن مهدي ما يدل على الاحتياط البالغ على كتاب الراوي عن شيوخه، فروى بسنده عن أبي موسى الزَمِن يقول: سمعتُ عبد الرحمن بن مهدى يقول: ونحن عنده نفير، فقال: إنّ الرقعة لتقع في يدي كأني لم أسمعها، ولولا أنّها بخطي من حديثي ما حدّثتُ بها، ثم أقبل علينا، فقال: أليس يصيبكم هذا! فقلتُ له: يا أبا سعيد إذا أصابك هذا لا يصيبنا. ثم قال الخطيب: ومن شرط صحة الرواية من الكتاب، أن يكون سماع الراوي ثابتاً، وكتابه مُتقناً[٢].

ولعلّ من أمثلة عدم الضبط للكتاب، رواية بعضهم: (وَفِي الْبُرِّ صَدَقَتُهُ) بالراء في حديث: (فِي الْإِبِلِ صَدَقَتُهَا، وَفِي الْغَنَمِ صَدَقَتُهَا، وَفِي الْبَقَرِ صَدَقَتُهَا، وَفِي الْبَزِّ صَدَقَتُهُ). قَالَهَا بِالزَّايِ)[٣].

قال الحافظ الزيلعي نقلاً عن ابن دقيق العيد . رحمهما الله . وتعقّبه: اعلم أن الأصل الذي نقلتُ منه هذا الحديث من كتاب المستدرك، ليس فيه البَز بالزاي المعجمة[٤]، وفيه ضم الباء في

---

(١) انظر: السخاوي، "فتح المغيث "، ٢: ٤.

(٢) انظر: الخطيب، " الكفاية في علم الرواية" ٢٣٢، وقد توسّع الإمام الخطيب . رحمه الله . بذكر نماذج من صنيع الحفاظ والرواة من التشدد والاحتياط والمراجعة والتثبت لما كتبوه؛ حتى تطمئن نفوسهم على ضبط كتبهم ومروياتهم.

(٣) أخرجه الدار قطني، "سنن الدارقطني"، تح: عبد الله هاشم يماني المدني، (بيروت: دار المعرفة، ١٣٨٦هـ١٩٦٦م)، ٢/ ٤٨٨، وقال بعد الحديث: كَتَبَهُ مِنَ الْأَصْلِ الْعَتِيقِ. قال الحافظ ابن حجر: إِسْنَادُه غَيْر صحِيحٍ مداره على موسَى بن عُبَيْدَة الرَّبَذِيِّ، وله عنده طريقٌ ثالث. . وله طريقَةٌ رابعَة رواها الدّارقُطْنِي أَيضًا والْحَاكم من طَرِيقِ: سعيد بن سلَمةَ بن أبي الْحُسَامِ عن عِمران، ولفظُه: (فِي الْإِبِلِ صَدَقَتُهَا، وفِي الْغَنَمِ صَدَقَتُهَا، وفِي الْبَقَرِ صَدَقَتُهَا، وفِي البزّ صَدَقَتُهُ، وَمَنْ رَفَعَ دَرَاهِمَ أو دَنَانِيرَ لَا يَعُدُّهَا لِغَرِيمٍ وَلَا يُنْفِقُهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَهُوَ كَنْزٌ، يُكْوَى بِهِ يوم الْقِيَامَةِ)، وهذا إسْنَادٌ لا بأس به. أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، " التلخيص الحبير في أحاديث الرافعي الكبير "، تحقيق: عبد الله هاشم اليماني المدني، (ط١، المدينة المنورة: ١٣٨٤.١٩٦٤م)، ٢: ١٧٩، انظر: محمد شمس الحق العظيم آبادي، " عون المعبود شرح سنن أبي داود "، (بيروت: دار الكتب العلمية، عام ١٩٩٥م)، ٤: ٢٩٧.

(٤) وهو كما قاله ابن دقيق كما في مستدرك الحاكم على الصحيحين ١/٥٤٥، وقال بعد الروايتين: كلا الإسنادين صحيحان على شرط الشيخين ولم يخرجاه.

الموضعين، فيحتاج إلى كشفه من أصل آخر معتبر، فإن اتفقت الأصول على ضم الباء، فلا يكون فيه دليل على مسألة زكاة التجارة انتهى، وهذا فيه نظر؛ فقد صرّح به في مُسند الدارقطني قالها بالزاي كما تقدّم، وقال النووي في تهذيب الأسماء واللغات: هو بالباء والزاي وهي: الثياب التي هي أمتعة البزّاز، قال: ومن الناس من صحّفه بضم الباء وبالراء المهملة، وهو غلط انتهى)[١].

شروط الضبط العامة بنوعيه:

يشترط للضبط شروط وهي: **الأول**: أَنْ يكون الرَّاوِي يقِظًا، بأَنْ لا يكُون مُغَفَّلًا، لا يميز الصواب من الخطأ؛ كالنائم والساهي ؛ إذ المتصف بها لا يحصل الركون إليه، ولا تميل النفس إلى الاعتماد عليه. **الثاني**: أَنْ يَحْفَظَ أَي: يثبت ما سمعه في حفظه بحيث يبعد زواله عن القوة الحافظة، ويتمكن من استحضاره متى شاء إِنْ حدَّث حفْظًا، وإن حدّث من كتابه فيَصُونه عن تطرق التزوير والتغيير إليه، من حين سمع فيه إلى أن يؤدي. **الثالث**: أَنْ يَعْلَمَ ما في اللَّفْظ من إِحالَة، بِحَيْثُ يُؤْمن من تغْيِيرِ ما يروِيهِ إن روى بالمعنى، ولم يُؤَدِّ الحديث كما سَمِعَه بحروفه[٢].

فهذه الشروط إذا وجدت في الراوي كان ضابطاً تقبل رواياته، ويبحث عن توفّر بقيّة شروط قبول الحديث، وليس معنى ذلك أن الراوي لا يخطئ أو لا يسهو في القليل من مروياته، فهذا لم يبلغه أحد والعصمة للأنبياء فقط، فهذا الإمام أحمد بن حَنْبَل ـ رحمه الله ـ يقول: (وَمَنْ يَعْرَى مِنَ الْخَطَأِ وَالتَّصْحِيفِ؟)[٣]، وقد ذكر الإمام الترمذي ـ رحمه الله ـ عدداً لا بأس به من الروايات تدل عَلَى اختلاف أهل العلم في حفظهم وتفاوتهم في الضبط، وقال: (لَمْ يسلم من الخطأ والغلط كبير أحد من الأئمة، مع حفظهم)[٤].

وقد ذكر الحافظ ابن رجب الحنبلي ـ رحمه الله ـ كلاماً لأهل العلم في خطأ الحفّاظ المتقنين، ومع ذلك لم يضعفهم ولم يقدح أحد في ضبطهم، فكيف بما رُوي عن بعض الصحابة ﷺ من نسبة

(١) عبدالله بن يوسف الحنفي الزيلعي، " نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية "، تحقيق: محمد يوسف البنوري، (مصر: دار الحديث، عام١٣٥٧ هـ)، ٢: ٣٧٧، وانظر: كلام النووي. محي الدين بن شرف النووي، " تهذيب الأسماء واللغات"، (بيروت: دار الفكر، ١٩٩٦م)، ٣: ٢٥.

(٢) انظر هذه الشروط في: السخاوي، "فتح المغيث" ٢: ٣ ـ ٤. ، والخطيب، "الكفاية في علم الرواية" ٥٣.

(٣) انظر: ابن الصلاح، " مَعْرِفَة أنواع علم الْحَدِيْث مع التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من مقدمة ابن الصلاح "، عبد الرحيم بن الحسين العراقي، (ط٢، صنعاء: دار اقرأ للنشر والتوزيع، ١٤١٣.١٩٩٣): ٢٥٢.

(٤) أبو عيسى الترمذي، " علل الترمذي الصغير مع شرح ابن رجب الحنبلي المسمّى شرح علل الترمذي " تحقيق: خالد عبد الفتاح شبل، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٣.٢٠٠٢)، ٤٣١.

الوهم والخطأ لبعضهم، وهم ﷺ أشدّ الناس ورعاً وأعظمهم من الله تعالى مخافةً! !

ونقل الحافظ ابن رجب عن الإمام ابن معين . رحمهما الله . قوله: من لم يخطئ فهو كذّاب. وقال ابن معين . رحمه الله .: لستُ أعجب ممن يحدث فيخطئ، إنما أعجب ممن يحدث فيصيب. وقال عبد الله بن المبارك . رحمه الله .: ومَنْ يسلَم من الوهم؟ وقد وهّمت عائشة & جماعة من الصحابة ﷺ في رواياتهم للحديث. وقال الحافظ ابن رجب . رحمه الله .: وقرأت بخط أبي حفص البرمكي الفقيه الحنبلي – ذكرت لأبي الحسن يعني الدارقطني: جاء عمرو بن يحيى المازني، في ذكره الحمار موضع البعير في توجه النبي ﷺ إلى خيبر. وأن أحمد لم يضعفه بذلك. فقال أبو الحسن: مثل هذا في الصحابة. قال: روى رافع بن عمرو المزني. قال: رأيت النبي ﷺ يخطب على بغلة بمنى. وروى الناس كلهم خطبة النبي ﷺ على ناقة، أو جمل. أفيُضعّف الصحابي بذلك؟ انتهى. وقد ذكر الأثرم لأحمد: أن ابن المديني كان يحمل على عمرو بن يحيى، وذكر له هذا الحديث: (أن النبي ﷺ صلّى على حمار)، قال: (إنما هو على بعير)، فقال أحمد: هذا سهل[1].

صور ضبط الراوي أو عدمه عند المحدثين أربع:

(**الأولى**) تام الضبط، و(**الثاني**) خفيف الضبط، و(**الثالثة**) كثير الخطأ، و(**الرابعة**) مَنْ خطؤه أكثر من صوابه.

والأوليان مقبول من اتصف بهما، والأخريان مردودٌ من اتصف بهما عند المحدثين[2].

وقال الشوكاني . رحمه الله .: (قال الترمذي في العلل: "كل من كان متهماً في الحديث بالكذب أو كان مغفلاً يخطئ الكثير، فالذي اختاره أكثر أهل الحديث من الأئمة أن لا يشتغل بالرواية عنه"[3] انتهى، والحاصل أن الأحوال ثلاثة . أي على رأي الفقهاء والأصوليين .: ١. إن غلب خطؤه وسهوه على حفظه فمردود إلا فيما علم أنه لم يخطئ فيه .٢. وإن غلب حفظه على خطئه وسهوه، فمقبول إلا فيما علم أنه أخطأ فيه .٣. وإن استويا بالخلاف. قال القاضي عبد الجبار يقبل؛ لأن جهة التصديق راجحة في خبره لعقله ودينه، وقال الشيخ أبو إسحاق: أنه يُرد، وقيل: إنه يقبل خبره إذا كان مفسراً وهو أن يذكر من روى عنه ويعين وقت السماع منه، وما أشبه ذلك وإلا فلا

(١) انظر: الترمذي "علل الترمذي الصغير مع شرح ابن رجب الحنبلي المسمّى شرح علل الترمذي"، ٤٣ . ٤٣٧.

(٢) انظر: محمد بن إسماعيل الصنعاني، " توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار"، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، (بيروت: دار الفكر)، ١: ١٢.

(٣) انظر: ابن رجب الحنبلي، " شرح علل الترمذي"، ٢٩، ٢٨.

يقبل، و به قال القاضي حسين، وحكاه الجويني عن الشافعي في الشهادة، ففي الرواية أولى)[١].

قال ابن رجب . رحمه الله .: (وقسم رابع: وهم أيضاً أهل صدق وحفظ ولكن يقع الوهم في حديثهم كثيراً، لكن ليس هو الغالب عليهم. وهذا هو القسم الذي ذكره الترمذي ها هنا، وذكر عن يحيى بن سعيد القطان أنه ترك حديث هذه الطبقة، وعن ابن المبارك وابن مهدي ووكيع وغيرهم أنهم حدثوا عنهم، وهو أيضاً رأي سفيان وأكثر أهل الحديث المصنفين منهم في السنن والصحاح)[٢].

ثم نقل أقوالاً للأئمة في الموضوع، ونقل عن ابن مهدي . رحمه الله .: (أن الاعتبار في ذلك . الخطأ . بالأغلب، وكلام الإمام أحمد يدل على مثل قول ابن المبارك ومن وافقه، فإنه حدّث عن أبي سعيد مولى بني هاشم، وقد قال فيه: "كان كثير الخطأ "، ولم يترك حديثه، وحدث عن زيد بن الحباب وقال فيه: "كان كثير الخطأ ". وقال أبو عثمان البرْذعي[٣]: نا محمد بن يحيى النيسابوري قال: "قلتُ لأحمد بن حنبل في علي بن عاصم، وذكرت له خطأه؟ فقال لي أحمد: "كان حماد بن سلمة يخطئ . وأومأ أحمد بيده . خطأً كثيراً ولم يرَ بالرواية عنه بأساً ". وقال إسحاق بن منصور: قلتُ لأحمد: متى يترك حديث الرجل؟ قال: "إذا كان الغالب عليه الخطأ")[٤].

(١) محمد بن علي الشوكاني، " إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول "، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٤.١٩٩٤م) ٨٤.

(٢) ابن رجب الحنبلي، "شرح علل الترمذي"، ٤٠.

(٣) هو: سعد بن عمرو بن عمار الحافظ أبو عثمان الأزدي البرذعي، رحّال جوال، توفي سنة(٢٩٢هـ). الذهبي، "سير أعلام النبلاء"، ١٤: ٧٨.

(٤) ابن رجب الحنبلي، "شرح علل الترمذي"، ٤٢.

المبحث الثاني: عدالة الصحابة الكرام ﷺ والأدلة عليها

المطلب الأول: عدالة الصحابة ﷺ

نقلَ الإجماع على عدالة[1] الصحابة جماعةٌ من العلماء فمِنهم: إمام الحرمين، وابن الصلاح، وابن عبد البر . رحمهم الله . [2].

قال الحافظ **ابن الصلاح** . رحمه الله .: (إن الأمة مجمعةٌ على تعديل جميع الصحابة ومن لابس الفتن منهم، فكذلك بإجماع العلماء الذين يُعتد بهم في الإجماع؛ إحساناً للظن بهم؛ ونظراً إلى ما تمهّد لهم من المآثر، فكأن الله سبحانه وتعالى أتاح الإجماع على ذلك؛ لكونهم نقَلة الشريعة)[3].

وإن ذُكِرتْ أقوال أخرى تقول بخلاف الإجماع، لكنّها ضعيفة جداً، وتخالف ما عليه السواد الأعظم من الأمة المحمدية.

ولـــيس كـــل قـــول جـــاء معتـــبراً إلا مـــا كـــان لـــه حـــظٌّ مـــن النظـــر

ولهذا قال الحافظ **ابن حجر** . رحمه الله . (ت ٨٥٢هـ): (واتَّفق أهلُ السنَّة على أنَّ الجميعَ عدولٌ، ولَم يخالف في ذلك إلاَّ شذوذ من المبتدعة)[4].

ولا يخفى أن ما كان عليه السواد الأعظم من هذه الأمة كان هو الصواب، وعليه المعوّل، كيف لا! وهو المنهج الذي أمّهُ العلماء من السلف والخلف، فعن ابن عمر ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: (لا يَجمع اللهُ هذه الأُمّة أو قال: أُمتِي على الضَلالةِ أبَداً، واتّبعوا السَواد الأعظم؛ فإنّه مَنْ شذَّ شذَّ في النّارِ)[5].

---

(١) العدالة: تطلق على الاستقامة في الدين والسِّيرة، ويرجع حاصلها إلى أنها: مَلَكَةٌ تَحْمِلُ صاحبها على مُلازمة التَّقوى والمروءةِ، ويقال له: عدل، وشروط العدالة خمسة: أَنْ يكون مسلماً، بالغاً، عاقلاً، مجتنباً للكبائر والإصرار على الصغائر، سليماً من خَوارِمِ المروءة. والمرُوءَة يُرجع في معرفتها إلى العرف فتختلف باختلاف الأشخاص والبلدان. انظر: ابن حجر، " نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر"، ٥٨، والسخاوي، "فتح المغيث "، ٢: ٥.

(٢) انظر: عبد الملك بن عبد الله الجويني، " البرهان في أصول الفقه"، تحقيق: د. عبد العظيم محمود الديب، (مصر: الناشر الوفاء، ١٤١٨هـ)، ١: ٤٠٦، والسخاوي، "فتح المغيث بشرح ألفية الحديث "٣،: ١١٣، وسراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن ملقن، "المقنع في علوم الحديث"، تحقيق: عبد الله بن يوسف الجديع، (ط١، السعودية: دار فواز للنشر، ١٤١٣هـ)، ٢: ٤٩٣.

(٣) ابن الصلاح، "مقدمة ابن الصلاح مع التقييد والايضاح للعراقي"، ٣٠٢.

(٤) أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، "الإصابة في تمييز الصحابة"، تحقيق: علي محمد البجاوي، (بيروت: دار الجيل، ١٤١٢هـ . ١٩٩٢م)، ١: ١٠.

(٥) أخرجه الحاكم واللفظ له، "المستدرك على الصحيحين"، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، (دار الكتب

وقد رد الحافظ **السخاوي** ـ رحمه الله ـ على من يخالف ما عليه السواد الأعظم فقال: (ولكن قد أشار إلى الخلاف الكيا الطبري حيث قال: إن عليه كافة أصحابنا. وكذا قال القاضي: هو قول السلف وجمهور الخلف. وحكى الآمدي وابن الحاجب قولا أنهم كغيرهم في لزوم البحث عن عدالتهم مطلقا، وهو قضية كلام أبي الحسين بن القطان، قول من الشافعية ؛ فإنه قال: فوحشي قتل حمزة وله صحبة، والوليد شرب الخمر. قلنا: من ظهر منه خلاف العدالة لا يقع عليه اسم الصحبة، والوليد ليس بصحابي، إنما أصحابه الذين كانوا على طريقته. وهذا عجيب، فالكل أصحابه باتفاق، وقتل وحشي لحمزة كان قبل إسلامه، وأما الوليد وغيره ممن ذكر بما أشار إليه فقد كف النبي ﷺ من لعن بعضهم بقوله: (لَا تَلْعَنْهُ ؛ فَوَاللَّهِ مَا عَلِمْتُ إِلَّا أَنَّهُ يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ)[1]، كما كف عمر عن حاطب رضي الله عنهما قائلا له: (إِنَّهُ شَهِدَ بَدْرًا، وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ اللَّهَ اطَّلَعَ عَلَى أَهْلِ بَدْرٍ، فَقَالَ: اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ فَقَدْ غَفَرْتُ لَكُمْ)[2]، لا سيما وهم مخلصون في التوبة فيما لعله صدر منهم، والحدود كفارات. . . وبالجملة، فترك الخوض في هذا ونحوه متعين. . . قال ابن الأنباري: **وليس المراد بعد التُهم ثبوت العصمة لهم،**

العلمية)، ١/ ٢٠١، وقال: قال لنا عمر بن جعفر البصري هكذا في كتاب أبي الحسين عن سلم بن أبي الذيال، وهذا لو كان محفوظاً من الراوي لكان من شرط الصحيح. وهو عند ابن ماجه بلفظ: (إِنَّ أُمَّتِي لَا تَجْتَمِعُ على ضَلَالَةٍ فإذا رَأَيْتُمْ اخْتِلَافًا فَعَلَيْكُمْ بِالسَّوَادِ الْأَعْظَمِ)، "سنن ابن ماجه"، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، (بيروت: دار الفكر)، ك: الفتن، بَاب: السَّوَادِ الْأَعْظَمِ ح ٣٩٥٠، والحديث له طرق وروايات كثيرة، ولهذا حسنه ابن الملقن والسخاوي وغيرهما، قال السخاوي: وبالجملة فهو حديث مشهور المتن ذو أسانيد كثيرة وشواهد مُتعددة في المرفوع وغيره. ثم ذكر الروايات. أبو الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي، " المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة "، تحقيق: محمد عثمان الخشت، (بيروت: دار الكتاب العربي)، ٧١٧. وانظر: سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد ابن الملقن، " تذكرة المحتاج إلى أحاديث المنهاج، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، (المكتب الإسلامي، ١٩٩٤م)، ٥٥.

(١) ورد عن عُمَر بْنِ الخطَابِ ^ أَنَّ رَجُلًا على عهد النَّبِيِّ ﷺ كَانَ اسْمُهُ عَبْدَ اللَّهِ، وَكَان يُلَقَّبُ حِمَارًا، وَكَانَ يُضْحِكُ رسول اللَّهِ ﷺ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ قَدْ جَلَدَهُ فِي الشَّرَابِ، فَأُتِيَ بِهِ يَوْمًا فَأَمَرَ بِهِ فَجُلِدَ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ القَوْمِ: اللَّهُمَّ العَنْهُ، مَا أَكْثَرَ مَا يُؤْتَى بِهِ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: (لاَ تَلْعَنُوهُ، فَوَاللَّهِ مَا عَلِمْتُ إِنَّهُ يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ) أخرجه البخاري في صحيحه ك: الحدود، بَابُ مَا يُكْرَهُ مِنْ لَعْنِ شَارِبِ الخَمْرِ، وَإِنَّهُ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِنَ المِلَّةِ ح٦٧٨٠، وعن عِتْبَانَ بْنَ مَالِكٍ ^ قال: غَدَا عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ رَجُلٌ: أَيْنَ مَالِكُ بْنُ الدُّخْشُنِ؟ فَقَالَ رَجُلٌ مِنَّا: ذَلِكَ مُنَافِقٌ، لاَ يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: (أَلاَ تَقُولُوهُ: يَقُولُ لاَ إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، يَبْتَغِي بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ)، قَالَ: بَلَى، قَالَ: (فَإِنَّهُ لاَ يُوَافَ عَبْدٌ يَوْمَ القِيَامَةِ بِهِ، إِلَّا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ النَّارَ) أخرجه البخاري، "الصحيح"، ك: الديات، بَابُ مَا جَاءَ فِي المُتَأَوِّلِينَ ح ٦٩٣٨.

(٢) أخرجه البخاري، " الصحيح"، ك: الجهاد والسير، باب الجَاسُوسِ، ح ٣٠٠٧.

واستحالة المعصية منهم، وإنما المراد قبول روايتهم من غير تكلف ببحث عن أسباب العدالة وطلب التزكية، إلا إن ثبت ارتكاب قادح، ولم يثبت ذلك ولله الحمد، فنحن على استصحاب ما كانوا عليه في زمن رسول الله ﷺ حتى يثبت خلافه، ولا التفات إلى ما يذكره أهل السير ؛ فإنه لا يصح، وما صح فله تأويل صحيح، وما أحسن قول عمر بن عبد العزيز رحمه الله: تلك دماء طهّر الله منها سيوفنا، فلا تُخَضِّبْ بها ألسنتنا)[1].

وقال الإمام **القرطبي** ـ رحمه الله . (٦٧١هـ): (فالصحابة كلُّهم عدول، أولياء الله تعالى وأصفياؤه، وخِيرته من خلقه بعد أنبيائه ورسله. هذا مذهب أهل السنة، والذي عليه الجماعة من أئمة هذه الأمة. وقد ذهبت شرْذِمة لا مبالاة بهم إلى أن حال الصحابة كحال غيرهم، فيلزم البحث عن عدالتهم. ومنهم من فرق بين حالهم في بداءة الأمر فقال: إنهم كانوا على العدالة إذ ذاك، ثم تغيّرت بهم الأحوال، فظهرت فيهم الحروب وسفك الدماء، فلا بدّ من البحث. وهذا مردود، فإن خيار الصحابة وفضلاءهم كعلي وطلحة والزبير وغيرهم ﷺ، ممّن أثنى الله عليهم، وزكّاهم ورضي عنهم وأرضاهم، ووعدهم الجنة بقوله تعالى: ﴿مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾[2]، إذْ كانت تلك الأمور مبنية على الاجتهاد، وكل مجتهد مُصيب)[3].

وللإمام أبو المظفر منصور **السمعاني** ـ رحمه الله ـ ت(٤٨٩هـ) كلام جيّد في الرد على الطاعنين في عدالة الصحابة ﷺ، وردّ المجهولين منهم، والتقليل من إتقان مروياتهم قال ـ رحمه الله ـ: (هذا الرجل قد بنى كلامه في هذا الفصل على التصرّف في الصحابة، والإيهام ببعض الطعن على طائفة منهم، ورمى بعضهم بعدم العدالة، ووسَمَ طائفة منهم بكونهم مجهولين، وهذا الذى قاله جرأة عظيمة، ولا أدري كيف وقع الإغضاء عنه، والمدَابجَة[4] في حقه في بلاد أهل السنة؟ وجميع الصحابة قد عدّلهم الله تعالى في آي كثيرة من كتابه فقال تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾[5]، والمراد من الذين اتبعوهم بإحسان من مسلمي

(١) السخاوي، "فتح المغيث بشرح ألفية الحديث "، ٣: ١١٣.

(٢) سورة الفتح: ٢٩.

(٣) محمد بن أحمد شمس الدين القرطبي، " الجامع لأحكام القرآن"، تحقيق: أحمد البردوني وآخر، (ط٢، مصر: دار الكتب المصرية، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤ م)، ١٦: ٢٩٩.

(٤) المدَابجَة: من الستر والدخول في الشيء، قال ابن منظور: درمج: ادرمج الرجل الشيء: دخل فيه واستتر به. مادة (درمج)، " لسان العرب "، ٢: ٢٧١، وانظر: الفيروزآبادي، "القاموس المحيط"، مادة (دمج)، ٢٤٢.

(٥) سورة التوبة: ١٠٠.

الفتح، ومن أسلم من أهل البوادي والأعراب، وقال تعالى: ﴿ مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ ﴾[١]، وقال تعالى: ﴿ لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِى قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَٰبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا ﴾[٢]، وكذلك وردت أخبار كثيرة في فضل الصحابة، وقال ﷺ: (لا تذكروا أَصْحَابِي إلا بخير، فلوا أَنْفَقَ أَحَدَكُمْ ملء الأرض ذَهَباً ما أدرك مُدَّ أَحَدِهِمْ ولا نَصِيفَهُ)[٣]، والروايات في جنس هذا تكثر، وأما أبو هريرة ﷺ، لقد كان من المهاجرين من عِلْية أصحاب رسول الله ﷺ، وفضائله كثيرة، وحسب السامع ما صحَّ عن رسول الله ﷺ أنه قال: (اللهم حَبِّبْ عُبَيْدَكَ أَبَا هُرَيْرَةَ إلى عِبَادِكَ الْمُؤْمِنِينَ)[٤]، وقد كان دعا له بالحفظ، واستجاب الله تعالى فيه ذلك، حتى انتشر في العالم ذكره وحديثه، وقال إسحاق الحنظلي ـ رحمه الله ـ: ثبت عندنا في الأحكام ثلاثة ألف حديث، روى أبو هريرة ﷺ منها ألف وخمسمائة، وقال البخاري: روى عنه سبعمائة من أولاد المهاجرين والأنصار، وقد روى جماعة من الصحابة ﷺ عنه)[٥].

وقد تكلّم الحافظ **العُقيلي** على **ابن المديني** ـ رحمهما الله ـ بسبب وهم وقع فيه، وممّا قاله: (وأنا أشتهي أن تعرفني مَنْ هو الثقة الثبت الذي ما غلط، ولا انفرد بما لا يتابع عليه؟ بل الثقة الحافظ إذا انفرد بأحاديث كان أرفع له، وأكمل لرتبته، وأدل على اعتنائه بعلم الأثر، وضبطه دون أقرانه لأشياء ما عرفوها، اللهم إلا أن يتبيّن غلطه ووهمه في الشيء فيُعرف ذلك، فانظر أول شيء إلى أصحاب رسول الله ﷺ الكبار والصغار، ما فيهم أحد إلّا وقد انفرد بسنة، فيقال له: هذا الحديث لا يتابع عليه، وكذلك التابعون، كل واحد عنده ما ليس عند الآخر من العلم، وما الغرض هذا، فإن هذا مقرّر على ما ينبغي في علم الحديث. وإن تفرد الثقة المتقن يُعد صحيحاً غريباً. وإن تفرّد الصدوق ومن دونه يُعدُّ منكراً. وإن إكثار الراوي من الاحاديث التي لا يوافق عليها لفظاً أو

(١) سورة الفتح: ٢٩.

(٢) سورة الفتح: ١٨.

(٣) تقدّم تخريجه دون زيادة أوله: (لا تذكروا أَصْحَابِي إلا بخير) فلم أجدها ـ فيما لديَّ ـ في أشهر كُتب السنة.

(٤) أخرجه مسلم، "الصحيح"، ك: فضائل الصحابة، بَاب من فَضَائِلِ أبي هُرَيْرَةَ الدَّوْسِيِّ ^ ح٢٤٩١ بلفظ: (اللهم حَبِّبْ عُبَيْدَكَ هذا يَعْنِي أَبَا هُرَيْرَةَ، وَأُمَّهُ إلى عِبَادِكَ الْمُؤْمِنِينَ، وَحَبِّبْ إِلَيْهِمْ الْمُؤْمِنِينَ)، والطبراني، "معجمه الكبير"، ٢٥/ ٤٠.

(٥) أبو المظفر منصور بن محمد السمعاني، "قواطع الأدلة في الأصول"، تحقيق: محمد حسن محمد، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م)، ١: ٣٦٣، ثم توسّع في الدفاع عن الصحابة الكرام ﷺ خصوصاً سيدنا أبو هريرة.

إسناداً يصيّره متروك الحديث، ثم ما كل أحد فيه بدعة أو له هفوة أو ذنوب، يقدح فيه بما يُوهن حديثه، ولا من شرط الثقة أن يكون معصوماً من الخطايا والخطأ، ولكن فائدة ذكرنا كثيراً من الثقات الذين فيهم أدنى بدعة، أولهم أوهام يسيرة في سعة علمهم، أن يعرف أن غيرهم أرجح منهم، وأوثق إذا عارضهم أو خالفهم، فزِن الاشياء بالعدل والورع)[1].

فهذه نصوص ذهبية، من كبار علماء الأمة، تدلُّ وتُثْبتُ على أن الصحابة عدول أثبات، وأنه من طريقهم عُرفت وسائل التَثبّت في نقل الحديث، ومن أقوالهم استُخرجت قواعد التحديث، وقد شهدَ لهم بذلك الله عزّ وجلّ، وزكّاهم سيد الخلق رسول الله ﷺ، وقد عاشرهم ومَهرَ كلامهم وضبْطهم، بل ما حازوا الفضائل والمراتب إلا بصحبتهم له، والتفاني في محبته واتباعه، فهل بعد ذلك يُتّهم في عدالتهم! ! اللهم لا، إلّا من أُشرب قلبه بالفتنة، عافنا الله تعالى منها ومن أربابها.

المطلب الثاني: الأدلة على عدالة الصحابة ﷺ

سأذكر في هذا المطلب أهم ما ورد في كتاب الله تعالى وسنة رسول الله ﷺ، ممّا يدل ويرشد إلى تعديل صحابة سيدنا رسول الله ﷺ . ﷺ . وهي غيض من فيض، ونهر من بحر، لعل هذه الأدلة تجد قلباً خالياً من بدعةٍ وهوى فتبصّره، أومُشوَّشاً عليه فتُنْقذه وتُرشده.

وقد عقد الإمام **الخطيب** . رحمه الله . باباً في تعديل الصحابة الكرام ﷺ فقال: (باب ما جاء في تعديل الله ورسوله للصحابة)، وأتبعه بياناً وتفسيراً للآيات والأحاديث بما قرّره الأثبات من العلماء الراسخين، وممّا استنبطه من فهوم العلماء الربانيين، وسأذكر أهم ذلك مع ما يُؤيّده من كلام العلماء الأعلام:

١- قوله تعالى: ﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَوْ ءَامَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُم مِّنْهُمُ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾[2]، وقوله: ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ﴾[3]، وهذا اللفظ وإن كان عاماً فالمراد به الخاص، وقيل: وهو وارد في الصحابة دون غيرهم[4]، وللإمام **الشاطبي** . رحمه الله . تحقيق في تأييد معنى الآيتين

(١) انظر: محمد بن أحمد الذهبي، " ميزان الاعتدال في نقد الرجال "، تحقيق: علي محمد البجاوي، (بيروت: دار المعرفة)، ٣: ١٤١.

(٢) سورة آل عمران: ١١٠.

(٣) سورة البقرة: ١٤٣.

(٤) الخطيب، "الكفاية" ٤٦.

السابقتين، والجواب عن عمومها دون تخصيص الصحابة الكرام ﷺ فقال: (ففي الأولى: إثبات الأفضلية على سائر الأمم، وذلك يقضي باستقامتهم في كل حال، وجريان أحوالهم على الموافقة دون المخالفة، وفي الثانية: إثبات العدالة مطلقاً، وذلك يدل على ما دلّت عليه الأولى، ولا يُقال: إن هذا عام في الأمة، فلا يختص بالصحابة دون من بعدهم؛ لأنا نقول **أولاً**: ليس كذلك؛ بناء على أنهم المخاطبون على الخصوص، ولا يدخل معهم من بعدهم إلا بقياس وبدليل آخر، **وثانيا**: على تسليم التعميم أنهم أول داخل في شمول الخطاب؛ فإنهم أوّل من تلّقى ذلك من الرسول عليه الصلاة والسلام، وهم المباشرون للوحي، **وثالثا**: أنهم أولى بالدخول من غيرهم؛ إذ الأوصاف التي وصفوا بها لم يتصف بها على الكمال إلّا هم، فمطابقة الوصف للاتصاف شاهد على أنهم أحق من غيرهم، بالمدح، وأيضاً فإن من بعد الصحابة من أهل السنة، **عدّلوا الصحابة على الإطلاق والعموم، فأخذوا عنهم رواية ودراية من غير استثناء ولا محاشاة**، بخلاف غيرهم، فلم يعتبروا منهم إلّا من صحت إمامته، وثبتت عدالته، وذلك مصدّق؛ لكونهم أحق بذلك المدح من غيرهم، فيصح أن يطلق على الصحابة أنهم خير أمة بإطلاق، وأنهم وسط أي: عدول بإطلاق)[(١)].

وقال الإمام عبد الرحمن بن أبي حاتم **الرازي** . رحمه الله .: (فشرّفهم . أي الصحابة . الله عز وجل بما منَّ عليهم واكرمهم به، من وضْعِهِ إياهم موضع القُدوة، فنفى عنهم الشك والكذب والغلط والريبة والغمز، وسمّاهم عدول الأمة، فقال: عزّ ذكْره في محكم كتابه: ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ ﴾، ففسّر النبي ﷺ عن الله عزّ ذكره قوله: ﴿ وَسَطًا ﴾ قال: عدلاً، فكانوا عدول الأمة، وأئمة الهدى، وحجج الدين، ونقلة الكتاب والسنه)[(٢)].

٢– وقال الله تعالى: ﴿ يَوْمَ لَا يُخْزِى ٱللَّهُ ٱلنَّبِىَّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ ۖ نُورُهُمْ يَسْعَىٰ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَٰنِهِمْ ﴾[(٣)]، قال العلامة ابن حجر الهيتمي . رحمه الله . في هذه الآية: (فآمنهم الله من خزيه، ولا يأمن من خزيه في ذلك اليوم إلا الذين ماتوا والله سبحانه ورسوله عنهم راض، فأمنهم من الخزي صريح في موتهم على كمال الإيمان، وحقائق الإحسان، وفي أن الله لم يزل

(١) إبراهيم بن موسى الشاطبي، " الموافقات في أصول الفقه"، تحقيق: عبد الله دراز، (بيروت: دار المعرفة)، ٤: ٧٥ . ٧٦.

(٢) عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الرازي التميمي، "الجرح والتعديل "، (ط١، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٩٥٢م)، ١: ٧.

(٣) سورة التحريم: ٨.

راضيا عنهم وكذلك رسول الله ﷺ)[1].

٣- حديث أبي بَكْرَةَ ﷺ في خطبة وداع النبي ﷺ في حجته وممّا قال فيها: (ألا لِيُبَلِّغ الشَّاهِدُ مِنْكُمْ الْغَائِبَ)[2]، فقد أمر رسول الله ﷺ الصحابة جميعاً في حجة وداعه التبليغ للأمة، وهذا دليلٌ قويٌ من المشرِّع أنهم عدول؛ إذ كيف يأمُرهم وفيهم ولو واحداً ليس عدلاً أو ليس ضابطاً! ! حاشا رسول الله ﷺ أن يخوّل أحداً ليس كفؤاً يُبلّغ عنه دين ربه، الذي بُذِلَ من أجله ما بُذل، وبعد شدائد مرّت على المسلمين! !

ولله درّ الإمام **ابن حبان** . رحمه الله . في معرض الاستدلال على عدالة الصحابة ﷺ قال: (وفي قوله ﷺ: (ألا لِيُبَلِّغ الشَّاهِدُ مِنْكُمْ الْغَائِبَ)، أعظم الدليل على أن الصحابة كلهم عدول ليس فيهم مجروح ولا ضعيف؛ إذ لو كان فيهم مجروح أو ضعيف، أو كان فيهم أحد غير عدل، لاستثنى في قوله ﷺ، وقال: (أَلا لِيُبَلِّغ فلانٌ وفلانٌ منْكُم الغائِب)، فلمّا أجملهم في الذكر بالأمر بالتبليغ من بعدهم، دلّ ذلك على أنهم كلهم عدول، وكفى بمَنْ عدّله رسول الله ﷺ شرَفاً)[3].

٤- عن أبي بُرْدَةَ ﷺ قال: (صَلَّيْنَا الْمَغْرِبَ مع رسول اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ قُلْنَا: لو جَلَسْنَا حتى نصلّي معه الْعِشَاءَ، قال: فَجَلَسْنَا فَخَرَجَ عَلَيْنَا، فقال: ما زِلْتُمْ ها هنا قُلْنَا يا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّيْنَا مَعَكَ الْمَغْرِبَ، ثُمَّ قُلْنَا نَجْلِسُ حتى نصلي مَعَكَ الْعِشَاءَ، قال: أَحْسَنْتُمْ أو أَصَبْتُمْ، قال: فَرَفَعَ رَأْسَهُ إلى السَّمَاءِ، وكان كَثِيراً مِمَّا يَرْفَعُ رَأْسَهُ إلى السَّمَاءِ، فقال: (النُّجُومُ أَمَنَةٌ لِلسَّمَاءِ، فَإِذَا ذَهَبَتِ النُّجُومُ أَتَى السَّمَاءَ مَا تُوعَدُ، وَأَنَا أَمَنَةٌ لِأَصْحَابِي، فَإِذَا ذَهَبْتُ أَتَى أَصْحَابِي مَا يُوعَدُونَ، وَأَصْحَابِي أَمَنَةٌ لِأُمَّتِي، فَإِذَا ذَهَبَ أَصْحَابِي أَتَى أُمَّتِي مَا يُوعَدُونَ)[4]، فقد جعل الرسول ﷺ أصحابه الكرام أَمَنَة لأمته، فهذه تزكية صريحة، وتعديل جلي لأصحابه دون تفريق، فهل يحصل بعد ذلك خلاف في نقلهم ومروياتهم للشريعة الغرّاء! وهم أَمنة الأمة!!

وهذا التَّشْبِيهَ العجيب من سيدنا رسول الله ﷺ يعطي من وجوب اهتداءِ الْأُمَّة بالصحابة

(١) أحمد بن محمد بن حجر الهيتمي، " الصواعق المحرقة على أهل الرفض والضلال والزندقة "، تحقيق: عبد الرحمن بن عبد الله التركي وآخر، (ط١، لبنان: مؤسسة الرسالة، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م)٢: ٦٠٥.

(٢) أخرجه البخاري، "الصحيح"، ك: العلم، بَاب لِيُبَلِّغْ الْعِلْمَ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ ح١٠٥، ومسلم، "الصحيح"، ك: القسامة والمحاربين، بَاب تَغْلِيظِ تَحْرِيمِ الدِّمَاءِ وَالْأَعْرَاضِ وَالْأَمْوَالِ ح ١٦٧٩.

(٣) ابن حبان، " الصحيح"، ١/١٦٢.

(٤) أخرجه مسلم، "الصحيح"، ك: فضائل الصحابة ﷺ بَاب بَيَانِ أَنَّ بَقَاءَ النبي ﷺ أَمَانٌ لِأَصْحَابِهِ وَبَقَاءَ أَصْحَابِهِ أَمَانٌ لِلْأُمَّةِ ح ٢٥٣١.

الكرام ﷺ ما هو نظير اهْتدائهم بنبِيِّهِمْ ﷺ، ونظِير اهْتداءِ أهْل الْأَرْض بالنجوم، وأيضاً فإنه جعل بقاءهم بين الْأُمَّة أَمَنَةً لهم وحرزاً من الشَّرِّ وأَسبابه، فلو جاز أَن يُخْطئوا فيما ينقلونه من أحاديث نبيّهم، أو فيما أَفْتَوْا به، ويظفر به من بعدهم، لكان الظَّافرُون بالْحَقِّ والعدالة أَمَنَةً للصحابة وحِرْزاً لهم، وهذا من الْمُحَال[1].

والدليل على عدالتهم **عقلاً** ما ذكره **ابن الوزير الصنعاني** . رحمه الله . [2]: إن صِدقَ الصحابة ﷺ مظنونٌ، وفي مخالفته مضرَّةٌ مظنونةٌ، والعملُ بالظَّنِّ من غير خوفٍ مضرَّةٍ حسنٌ عقلاً. ومع خوف المضرَّة المظنونة واجبٌ عقلاً، وإنما خصصناهم بذلك، لما علمنا من صدقهم وأمانتهم في غالب الأحوال، والنادِرُ غيرُ معتبر، إذ قد يجوزُ أن يَكْذِبَ الثِّقَةُ، ولكن ذلك تجويزٌ مرجوحٌ نادر الوقوع فلم يعتبر، والذي يدلُّ على صِحَّة ما ذكرنا: أن أخسَّ طبقات أهل الإسلامِ من يتجاسرُ على الإقدامِ على الفواحش من الزنى وغيره من الكبائر لا سيّما فاحشة الزنى، وقد علمنا أن جماعة مِن أهلِ الإسلام في زمان رسولِ الله ﷺ وقعوا في ذلك من رجالٍ ونساءٍ، فَهُمْ فيما يظهرُ لنا أقلُّ الصحابة دِيانةً، وأخفُّهم أمانةً، ولكنهم مع ذلك فعلوا ما لا يكادُ يفعلُه أورعُ المتأخرين، ومن يَحِقُّ له منصِبُ الأمانةِ في زُمرة الأولياء والمتقين، ومن بذل الروح في مرضاة اللهِ، أو المسارعة بغير إكراهٍ إلى حكم اللهِ، مثل المرأةِ التي زنت، فجاءت إلى رسولِ الله ﷺ تُقِرُّ بذنبِها، وتسألُه أن يُقِيمَ عليها الحَدَّ، وكذلك اعتراف ماعِز بالزنى، فعن بُرَيْدَة ^ أَنَّ مَاعِزَ بْنَ مَالِكٍ الْأَسْلَمِيَّ، أَتَى رَسُولَ اللهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنِّي قَدْ ظَلَمْتُ نَفْسِي، وَزَنَيْتُ، وَإِنِّي أُرِيدُ أَنْ تُطَهِّرَنِي، فَرَدَّهُ، فَلَمَّا كَانَ مِنَ الْغَدِ أَتَاهُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنِّي قَدْ زَنَيْتُ، فَرَدَّهُ الثَّانِيَةَ، فَأَرْسَلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِلَى قَوْمِهِ، فَقَالَ: «أَتَعْلَمُونَ بِعَقْلِهِ بَأْسًا، تُنْكِرُونَ مِنْهُ شَيْئًا؟ » فَقَالُوا: مَا نَعْلَمُهُ إِلَّا وَفِيَّ الْعَقْلِ مِنْ صَالِحِينَا فِيمَا نُرَى، فَأَتَاهُ الثَّالِثَةَ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهِمْ أَيْضًا فَسَأَلَ عَنْهُ، فَأَخْبَرُوهُ أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ، وَلَا بِعَقْلِهِ، فَلَمَّا كَانَ الرَّابِعَةَ حَفَرَ لَهُ حُفْرَةً، ثُمَّ أَمَرَ بِهِ فَرُجِمَ، قَالَ، فَجَاءَتِ الْغَامِدِيَّةُ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنِّي قَدْ زَنَيْتُ فَطَهِّرْنِي، وَإِنَّهُ رَدَّهَا، فَلَمَّا كَانَ الْغَدُ، قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللهِ، لِمَ تَرُدُّنِي؟ لَعَلَّكَ أَنْ تَرُدَّنِي كَمَا رَدَدْتَ مَاعِزًا، فَوَاللهِ إِنِّي لَحُبْلَى، قَالَ: «إِمَّا لَا فَاذْهَبِي حَتَّى تَلِدِي»، فَلَمَّا وَلَدَتْ أَتَتْهُ بِالصَّبِيِّ فِي خِرْقَةٍ، قَالَتْ: هَذَا قَدْ وَلَدْتُهُ، قَالَ: «اذْهَبِي فَأَرْضِعِيهِ حَتَّى تَفْطِمِيهِ»، فَلَمَّا فَطَمَتْهُ أَتَتْهُ بِالصَّبِيِّ فِي يَدِهِ كِسْرَةُ

(١) انظر: محمد بن أبي بكر أيوب ابن القيم الزرعي، " إعلام الموقعين عن رب العالمين"، ، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، (بيروت: دار الجيل، ١٩٧٣م)، ٤: ١٣٧.

(٢) انظر: محمد بن إبراهيم، أبو عبد الله، عز الدين، من آل الوزير، " العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم ﷺ "، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، (ط٣، مؤسسة الرسالة، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م)، ١: ٣٨٣ . ٣٨٥.

خُبْزٍ، فَقَالَتْ: هَذَا يَا نَبِيَّ اللهِ قَدْ فَطَمْتُهُ، وَقَدْ أَكَلَ الطَّعَامَ، فَدَفَعَ الصَّبِيَّ إِلَى رَجُلٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، ثُمَّ أَمَرَ بِهَا فَحُفِرَ لَهَا إِلَى صَدْرِهَا، وَأَمَرَ النَّاسَ فَرَجَمُوهَا، فَيُقْبِلُ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ بِحَجَرٍ، فَرَمَى رَأْسَهَا فَتَنَضَّحَ الدَّمُ عَلَى وَجْهِ خَالِدٍ فَسَبَّهَا، فَسَمِعَ نَبِيُّ اللهِ ﷺ سَبَّهُ إِيَّاهَا، فَقَالَ: «مَهْلًا يَا خَالِدُ، فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَقَدْ تَابَتْ تَوْبَةً لَوْ تَابَهَا صَاحِبُ مَكْسٍ لَغُفِرَ لَهُ»، ثُمَّ أَمَرَ بِهَا فَصَلَّى عَلَيْهَا، وَدُفِنَتْ)[1].

فهل عُلِمَ أنَّ أحداً في غيرِ تلك الأعصار أتى إلى أهلِ الولايةِ ليقتلُوه؟ وهذه الأشياءُ مما تُنبِّه الغافل، وتُقوي بصيرةَ العاقل، وإلّا ففي قولِه تعالى: ﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ ﴾ كِفايةٌ مع ما عضَدَها من شهادةِ المصطفي ﷺ بأنهم خيرُ القرونِ فقال ﷺ: (خَيْرُ أُمَّتِي قَرْنِي ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ)[2].

(١) أخرجه مسلم، "الصحيح"، ك: الحدود، بَابُ مَنِ اعْتَرَفَ عَلَى نَفْسِهِ بِالزِّنَى ح ١٦٩٥.

(٢) أخرجه البخاري، " الصحيح "، ك: فضائل الصحابة، بَاب فَضَائِلِ أَصْحَابِ النبيﷺ، ح ٣٤٥٠.

المبحث الثالث: بيان المراد بإطلاق العدالة على الصحابة ﷺ وشمولها لضبطهم، والأدلة على ذلك

المطلب الأول: إطلاق عدالة الصحابة ﷺ يشمل ضبطهم عند المحدثين وغيرهم

الأصل في الصحابة العدالة، فهم أهل الدِّيانة والفطانة، وقد اختارهم الله تعالى لهذا الدين وتبليغه، فمَنْ اختاره الله لصحبة حبيبه وصفوته من خلقه ﷺ لابد وأن يكون مصطفّى، قال سيدنا عبد اللَّهِ بن مَسْعُودٍ ﷺ: (إِنَّ اللَّهَ نَظَرَ فِي قُلُوبِ الْعِبَادِ، فَوَجَدَ قَلْبَ مُحَمَّدٍ ﷺ خَيْرَ قُلُوبِ الْعِبَادِ، فَاصْطَفَاهُ لِنَفْسِهِ، فَابْتَعَثَهُ بِرِسَالَتِهِ ثُمَّ نَظَرَ فِي قُلُوبِ الْعِبَادِ بَعْدَ قَلْبِ مُحَمَّدٍ، فَوَجَدَ قُلُوبَ أَصْحَابِهِ خَيْرَ قُلُوبِ الْعِبَادِ، فَجَعَلَهُمْ وُزَرَاءَ نَبِيِّهِ، يُقَاتِلُونَ على دِينِهِ، فما رَأَى الْمُسْلِمُونَ حَسَناً فَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ حَسَنٌ، وما رَأَوْا سَيِّئاً فَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ سِيءٌ)[1].

ولهذا تتالت الآيات وتتابعت، وقت نزول الكتاب في الثناء العاطر، والذكر الحسن، وقبولهم لحمل الرسالة بعد نبيهم ﷺ.

وقد أطلق العلماء على الصحابة ﷺ بأنهم كلهم عدول، ولم يقصدوا العدالة فحسب، والتي هي شرط لقبول راوي الحديث، بل قصدوا أيضاً ضبطهم للحديث، وهذا بالنسبة للصحابة، أما من عداهم من الرواة من التابعين ومن دونهم فلابد من عدالتهم وضبطهم معاً؛ لأن العدالة شيء، والضبط شيء آخر، نعم قد يطلقون على أحدهما ويقصدون الآخر معاً، ولكن هذا له قرائن تدل عليه، وقصد ذلك قليل.

وعلى العموم لا يلزم من عدالة الراوي واستقامته أن يكون ضابطاً متقناً، وهذا أمر ظاهر لا يخفى على طالب علم، ولكن إطلاق عدالة الصحابي تعني أنه ضابط متقن للحديث الذي سمعه من رسول الله ﷺ، وأنه حال أدائه للحديث كذلك أيضاً، وقد صرّح بهذا جماعة من العلماء؛ لئلا يتوهم عدم ذلك، ولهذا أطلق العلماء أن الصحابة عدول تارة، وتارة ذكروا العدالة مقيّدة بالضبط، ويحمل المطلق على المقيّد، وتارة يقولون عدول ثقات، مع أن الثقة هو: من جمع بين العدالة

(١) أخرجه أحمد واللفظ له، " المسند " ١/٣٧٩، والطبراني، "المعجم الكبير"، ٩/ ١١٢، والبزار، "مسند البزار"، تحقيق: محفوظ الرحمن زين، (ط١، بيروت: مؤسسة علوم القرآن، ١٤٠٩هـ)، ٥/ ٢١٢، قال الهيثمي: رواه أحمد والبزار والطبراني في الكبير والأوسط ورجاله موثقون. وحسنه الحافظ ابن حجر وغيره. انظر: أبو الحسن نور الدين علي الهيثمي، " مجمع الزوائد ومنبع الفوائد"، تحقيق: حسام الدين القدسي، (القاهرة: مكتبة القدسي، ١٤١٤ هـ، ١٩٩٤ م)، ٨: ٢٥٣، وأحمد بن حجر العسقلاني، "الأمالي المطلقة"، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، (ط١، بيروت: المكتب الإسلامي، ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م)، ٦٥.

والضبط كما لا يخفى، لكن ذلك على سبيل التأكيد، وتارة يقولون: كلهم حجة، والحجة هو العدل الضابط، وهكذا.

وإليك نماذج من كلامهم:

١- قال الإمام **ابن حبان** البستي . رحمه الله . ت(٣٥٤هـ)صاحب الصحيح في مقدمته: (وإنما قبلنا أخبار أصحاب رسول الله ﷺ ما رووها عن النبي ﷺ وإن لم يبينوا السماع في كل ما رووا، وبيقين نعلم: أن أحدهم ربما سمع الخبر عن صحابي آخر ورواه عن النبي ﷺ من غير ذكر ذلك الذي سمعه منه؛ لأنهم رضي الله عنهم أجمعين كلهم أئمة سادة قادة، **عدول** نزّه الله عزّ وجل، أقدار أصحاب رسول الله ﷺ عن **أن يلزقَ بهم الوهن**)[١]، فقرّر ابن حبان أن أهل الحديث كافة قبِلوا مرويات الصحابة ﷺ مع رواية بعضهم عن البعض؛ لعدالتهم وذلك كافٍ في ضبطهم، ولهذا علّل ذلك بأن مكانتهم الرفيعة تمنع أن يصيب أحدهم الوهن . الضعف . في حفظه وضبطه؛ لتنزيه الله تعالى أقدارهم.

٢- قال الإمام أبو حفص عمر بن أحمد **بن شاهين** . رحمه الله . ت(٣٨٥هـ): (والسنة التي صحت عن رسول الله ﷺ فرواها الثقة عن الثقة من التابعين إلى حيث انتهى الحديث؛ لأن الصحابة عليهم السلام أرفع حالاً من أن يقال لهم: **ثقة، هم عدول الدين،** وهم الذين شهدوا التنزيل)[٢]، وكلام ابن شاهين صريح بوصف الصحابة ﷺ بأعلى مِنْ وصْفِ الثقة، ولا يخفاك أن الثقة من جمع بن العدالة وتمام الضبط.

٣- قال الإمام **البيهقي** . رحمه الله . (ت ٤٥٨هـ) بعد إسناده لحديث في إثبات الهلال: (عن أبي عمير بن أنس عن عمومةٍ له من أصحاب النبي ﷺ قال: (أصبح أهل المدينة صياماً في آخر يوم من رمضان على عهد النبي ﷺ، فقدم ركب من آخر النهار، فشهدوا عند رسول الله ﷺ أنهم رأوا الهلال بالأمس، فأمر رسول الله ﷺ الناس أن يفطروا، ويغدوا إلى مُصلاهم، وكذلك رواه بمعناه شعبة وهشيم بن بشير عن أبي بشر جعفر بن أبي وحشية، وهو إسناد حسن وأبو عمير رواه عن عمومة له من أصحاب النبي ﷺ، **وأصحاب النبي ﷺكلهم ثقات، فسواء سموا أو لم يسموا**)[٣]، وقد نقل كلام الإمام البيهقي هذا الإمام **الزيلعي**

---

(١) صحيح ابن حبان ١٦٢/١.

(٢) أبو حفص عمر بن أحمد بن شاهين، "شرح مذاهب أهل السنة ومعرفة شرائع الدين والتمسك بالسنن"، تحقيق: عادل بن محمد، (مؤسسة قرطبة للنشر والتوزيع، ١٤١٥هـ)، ٤٥.

(٣) البيهقي، "السنن الكبرى"، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، (مكة المكرمة: مكتبة دار الباز، ١٤١٤هـ

(ت ٧٦٢هـ) والحافظ **ابن الملقن** (ت ٨٠٤هـ) . رحمهم الله . وارتضياه: بأن أصحاب النبي ﷺ كلهم ثقات[١].

٤– قال الإمام **الخطيب** . رحمه الله . (ت ٤٦٣هـ): (حدثتُ عن عبد العزيز بن جعفر، قال: أنا أحمد بن محمد بن هارون الخلال، قال: أنا محمد بن علي بن محمود، قال: ثنا أبو بكر الأثرم، قال: قلتُ لأبي عبد الله يعني: **أحمد بن حنبل** إذا قال رجل من التابعين: حدثني رجل من أصحاب النبي ﷺ فالحديث صحيح؟ قال: نعم، أخبرنا أبو بكر البرقاني، قال: أنا محمد بن عبد الله بن خميرويه الهروي، قال: أنا الحسين بن إدريس، قال: وسألته يعني محمد بن عبد الله بن عمار: إذا كان الحديث عن رجل من أصحاب النبي ﷺ أيكون ذلك حجة؟ قال: نعم، وإن لم يُسمّه؛ فإن جميع أصحاب النبي ﷺ **كلهم حجة**)[٢]، والحُجّة من ألفاظ التعديل العالية، تطلق على من جمع العدالة والضبط، بل جعلها بعضهم كالْآجُرِّيَّ: أعلى من الثقة[٣].

وقال **الخطيب** . رحمه الله . أيضاً: (لا يحتاج الى سؤال عنهم . أي الصحابة ﷺ . وإنما يجب فيمَنْ دُونهم، كل حديث اتصل إسناده بين من رواه وبين النبي ﷺ لم يلزم العمل به إلّا بعد ثبوت عدالة رجاله، ويجب النظر في أحوالهم سوى الصحابي الذي رفعه الى رسول الله ﷺ؛ لأن **عدالة الصحابة ثابتة** معلومة، بتعديل الله لهم، **واخباره عن طهارتهم، واختياره** لهم في نصِّ القرآن)[٤].

٥– قال الإمام **ابن عبد البر** . رحمه الله . ت(٤٦٣هـ): (**الصَّحَابَةُ كُلّهُمْ عُدُولٌ مَرْضِيُّونَ، ثِقَاتٌ أَثْبَاتٌ، وهذا أَمْرٌ مُجْتَمَعٌ عَلَيْهِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ**)[٥]، وقال أيضاً: (قَوْلَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: (أَصْحَابِي كَالنُّجُومِ)، هو على ما فسَّرَه الْمُزَنِيُّ وغيره، وأَنَّ ذلك في النَّقْلِ؛ لأَنَّ

١٩٩٤م)، ٤/٢٤٩.

(١) انظر: عمر بن علي بن الملقن، " البدر المنير في تخريج الأحاديث والأثار الواقعة في الشرح الكبير"، تحقيق: مصطفى أبو الغيط عبد الحي وآخرون، (ط٢، السعودية: دار الهجرة، ١٤٢٥هـ . ٢٠٠٤م)، ٥: ٩٤، و الزيلعي، "نصب الراية" ٢: ٢١٢.

(٢) الخطيب، "الكفاية في علم الرواية" ٤١٥.

(٣) انظر: السخاوي، " فتح المغيث "، ٢: ١١٧.

(٤) الخطيب، " الكفاية في علم الرواية" ٤٦.

(٥) يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري، "التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد"، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي ومحمد عبد الكبير البكري، (المغرب: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، ، ١٣٨٧)، ٢٢: ٤٧، ومثله أيضاً في: يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري، " الاستذكار"، تحقيق: سالم محمد عطا ومحمد علي معوض، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م)، ١٠: ٧٦.

جميعهم **ثِقَاتٌ عُدُولٌ**، فواجبٌ قبول ما نقل كلُّ واحدٍ مِنْهُمْ)[1].

٦- قال الإمام **النووي** ـ رحمه الله ـ (ت ٦٧٦هـ): (اتَّفق أهلُ الحقِّ، ومن يُعتدُّ به في الإجماع، على **قبول** شهاداتهم، **ورواياتهم**، وكمال عدالتهم، رضي الله عنهم أجمعين)[2]، ومعلوم أن مقبول الرواية مَنْ كان عدلاً في دينه، ضابطاً لمرويّه.

٧- قال الحافظ **الذهبي** ـ رحمه الله ـ ت (٧٤٨هـ): (قد كتبتُ في مصنفي الميزان عدداً كثيراً من الثقات الذين احتج البخاري أو مسلم أو غيرهما بهم؛ لكون الرجل منهم قد دوّن اسمه في مصنفات الجرح، وما أوردتهم لضعف فيهم عندي، بل ليعرف ذلك، وما زال يمرُّ بي الرجل الثبت، وفيه مقال مَنْ لا يعبأ به، ولو فتحنا هذا الباب على نفوسنا لدخل فيه عدة من الصحابة والتابعين والائمة فبعض الصحابة كفّرَ بعضهم بتأويل ما، والله يرضى عن الكل، ويغفر لهم، فما هم بمعصومين، وما اختلافهم ومحاربتهم، بالتي تليّنهم عندنا أصلاً، وبتكفير الخوارج لهم أنحطت رواياتهم، بل صار كلام الخوارج والشيعة فيهم جرحاً في الطاعنين،. . . وهذا كثير من كلام الأقران بعضهم في بعض، **ينبغي أن يُطوى ولا يُروى**، ويُطرح ولا يجعل طعناً، ويعامل الرجل بالعدل والقسط،. . . **فأما الصحابة رضي الله عنهم فبساطهم مطوي، وإن جرى ما جرى، وإن غلطوا كما غلِط غيرهم من الثقات، فما يَكاد يسلمُ أحدٌ من الغلِط، لكنه غلط نادرٌ، لا يضر أبداً؛ إذْ على عدالتهم وقبول ما نقلوه العمل، وبه ندين الله تعالى**)[3]، وقد صدَقَ الذهبي ـ رحمه الله ـ، فعَمل الأمة الإسلامية من السواد الأعظم على قبول رواياتهم، وعدم نقد ما نقلوه بل الأخذ بهذا يُعدُّ من الدين، الذي ندِين الله تعالى به، والعمل على هذا كافٍّ، فكيف إذا ثبت وتحقّق فعلاً من نصوص الشرع الحكيم ومقاصده كمال عدالتهم، وتمام إتقانهم؟

٨- قال الإمام **الطيبي** ـ رحمه الله ـ (٧٤٣هـ): (والصحابة كلهم **عدول مطلقاً**؛ لظواهر الكتاب والسنة وإجماع من يُعتد به)[4]، قوله: عدول مطلقاً، تعديلٌ لهم بالإطلاق، وهو دليل

---

(١) ابن عبد البر، " الاستذكار"، ٤: ٧.

(٢) يحيى بن شرف النووي، " شرح صحيح مسلم المسمى: المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج"، (ط١، بيروت: دار القلم، ١٤٠٧.١٩٨٧)، ١٥: ١٤٩.

(٣) أبو عبد الله محمد الذهبي، " الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم"، تحقيق: محمد إبراهيم الموصلي، (بيروت: دار البشائر الإسلامية، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م)، ٢٣ .٢٤.

(٤) شرف الدين الحسين الطيبي، "شرح الطيبي على مشكاة المصابيح المسمى: الكاشف عن حقائق السنن"،

لتوثيقهم، وهو الحق، بإجماع أهل السُنّة.

٩– قال العلامة ابن حجر **الهيتمي** ـ رحمه الله ـ (ت ٩٧٤هـ): (اعلم أن الذي أجمع عليه أهل السنة والجماعة، أنه يجب على كل أحد تزكية جميع الصحابة بإثبات العدالة لهم، والكفّ عن الطعن فيهم والثناء عيلهم، فقد أثنى الله سبحانه وتعالى عليهم في آيات من كتابه)[١].

١٠– قال علي **القاري** ـ رحمه الله ـ ت(١٠١٤هـ): (**إذْ الصحابة كلهم عدول وثقات**)[٢].

فكما تقرّر أن: الأصل عند المحدثين إنه يشترط في الراوي العدالة والضبط، وأن كلاً من العدالة والضبط له مفهومه واستقلاليته في معناه الاصطلاحي واللغوي، وهذا أمر واضح معلوم، ولكن قد يطلق على العدل ويُراد به المجموع من العدالة والضبط معاً أو يطلق على الضابط ويراد به المجموع من العدالة والضبط معاً، ولكن بقرائن داخلية أو خارجية تعرف من السياق أو من التصريح به عند الكلام، فهذا الإمام **ابن خزيمة** ـ رحمه الله ـ يقتصر على العدل في عنوان صحيحه، ويقصد مع كون الراوي ضابطاً، وقال عند حديث الصلاة في مرابض الغنم، وعدم الوضوء من لحومها، يقول: لم نرَ خلافاً بين علماء الحديث أن هذا الخبر أيضاً صحيح من جهة النقل؛ لعدالة ناقليه، وقد نقل عنه هذا الحافظ ابن حجر وأقرّه على اطلاقه هذا [٣].

وقد توسّع بذكر الأمثلة في الموضوع **د. أحمد معبد** في كتابه المفيد ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل فانظرها[٤].

ومن خلال كلام الأئمة والحفاظ من الراسخين في العلم في أنه لا يبحث عن عدالة الصحابة ﷺ ولا عن ضبطهم، وأن ما رووه عن رسول الله ﷺ قد نقلوه لنا، ولم يحرفوه أو يغيّروه بل كانوا في منتهى الأمانة في النقل والتبليغ.

المطلب الثاني: الأدلة على أن اطلاق عدالة الصحابة ﷺ يشمل ضبطهم

الأدلة التي تدل أن عدالة الصحابة تمنعهم من الرواية من غير ضبط:

تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، (ط١، مكة المكرمة: مكتبة نزار مصطفى الباز، ١٤١٧ هـ- ١٩٩٧ م)، ١٢: ٣٨٤٠.

(١) الهيتمي، "الصواعق المحرقة على أهل الرفض والضلال والزندقة"، ٢: ٦٠٣.

(٢) علي بن سلطان القاري، " مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح "، (باكستان: المكتبة الإمدادية)٧: ٣٦.

(٣) انظر: ابن خزيمة، " صحيح ابن خزيمة"، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، (، بيروت،: المكتب الإسلامي، ١٣٩٠ – ١٩٧٠م). ، ٢٢/١، وابن حجر، " التلخيص الحبير"، ١: ١١٥.

(٤) ١١١ - ١١٥.

سأذكر أهم الأدلة التي تدّل أن عدالة الصحابة تمنعهم من رواية الحديث من غير ضبط، أو من غير تثبّت، إذ عدالتهم واستقامة دينهم تلزمهم الضبط، والتحرّز في أداء السنة الشريفة، فمِنْ هذه الأدلة:

١- تكفَّلَ الله تعالى بحفظ كتابه وأصول دينه بقوله سبحانه: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾[١]، ولا يخفى أن من جملة حفظ لفظ الذكر حفظُ معناه، ومن جملة معانيه الأحاديث النبوية الدالة على توضيح مبانيه، كما قال الله تعالى: ﴿ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾[٢]، ففي الحقيقة تكفّل الله تعالى بحفظ الكتاب العزيز والسنة المشرّفة؛ لأن السنة تبيّن القرآن الكريم، وبداهةً لا يُمكن حفظ المبيّن – وهو القرآن الكريم– بدون حفظ المبيّن – وهو السنة المطهرة– وإلا لما كان هناك معنى، فالكتاب والسنة محفوظان بحفظ الله تعالى لهما، وقد هيئ الله تعالى الصحابة الكرام ومَنْ جاء بعدهم لهذه المهمّة العظيمة، فكان الصحابة يُتقنون ما يروونه، ولا يحدّثون إلّا ما يضبطونه، وما ورد من وقوع خطأ . على القول بالتسليم بحصوله . أو نسيان فينبّهون عليه، ولا يستمرّ أحدهم عليه[٣].

٢- ممّا يدل على ضبط الصحابة ﷺ لحديث نبيهم ﷺ اعتنائهم بكتابة حديثه، بل ثبت ذلك بإذنه ﷺ لهم بكتابة حديثه الشريف؛ فعن أبي هريرة ﷺ قال: لما فَتَحَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَكَّةَ قَامَ فِي النَّاسِ ثم ذكر خطبته، وقال: (فَقَامَ أَبُو شَاهٍ – رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ اليَمَنِ – فَقَالَ: اكْتُبُوا لِي يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «اكْتُبُوا لِأَبِي شَاهٍ»، قُلْتُ لِلْأَوْزَاعِيِّ: مَا قَوْلُهُ: اكْتُبُوا لِي يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: هَذِهِ الخُطْبَةَ الَّتِي سَمِعَهَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)[٤]، وعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنهما، قَالَ: كُنْتُ أَكْتُبُ كُلَّ شَيْءٍ أَسْمَعُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أُرِيدُ حِفْظَهُ، فَنَهَتْنِي قُرَيْشٌ وَقَالُوا: أَتَكْتُبُ كُلَّ شَيْءٍ تَسْمَعُهُ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَشَرٌ يَتَكَلَّمُ فِي الْغَضَبِ، وَالرِّضَا، فَأَمْسَكْتُ عَنِ الْكِتَابِ،

(١) سورة الحجر: ٩.

(٢) سورة النحل: ٤٤.

(٣) انظر: إبراهيم بن موسى الشاطبي، " الموافقات في أصول الفقه"، ٢: ٥٩، والصنعاني، " توضيح "، ٢: ٥٩.

(٤) أخرجه البخاري، "الصحيح"، ك: اللقطة، بَاب كَيْفَ تُعَرَّفُ لُقَطَةُ أَهْلِ مَكَّةَ. ح٢٤٣٤، ومسلم، "الصحيح"، ك: الحج، بَاب تَحْرِيمِ مَكَّةَ وَصَيْدِهَا وَخَلَاهَا وَشَجَرِهَا وَلُقَطَتِهَا، إِلَّا لِمُنْشِدٍ عَلَى الدَّوَامِ. ح ١٣٥٥.

فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَوْمَأَ بِأُصْبُعِهِ إِلَى فِيهِ، فَقَالَ: (اكْتُبْ فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ مَا يَخْرُجُ مِنْهُ إِلَّا حَقٌّ)[١]، ووُجدت صُحف لبعض الصحابة ﷺ فيها حديث رسول الله ﷺ، وهذا يدل على أن الصحابة لم يتقنوا حفظ السنة في صدورهم فحسب، بل أضافوا إلى ذلك كتابة السنة في عهد الرسولﷺ، وذلك يدل على ضبطهم للمرويات، وما ورد من النهي عن الكتابة للحديث الشريف، فذلك لأنّ النهي خاص بوقت نزول القرآن؛ خشية التباسه بغيره، والإذن بكتابته في غير ذلك، أو أن النهي خاص بكتابة غير القرآن مع القرآن في شيء واحد، والإذن في تفريقهما أو النهي متقدّم، والإذن ناسخ له عند الأَمن من الالتباس، وهو الأقرب كما أشار إليه الحافظ ابن حجر . رحمه الله .[٢].

٣- الأعرابيّ الكافِر كان يأتي النبيَّ ﷺ فَيُسْلِمُ، فيأمرُه، ويذهب إلى قومه داعياً لهم إلى الإسلام، ومعلِّماً لهم ما علّمه النبيُّ ﷺ من شرائعه، فلولا عدالتُه وضبطه وإتقانه لِما سمعه من الرسول ﷺ ما أقرَّه على ذلك، ولا أمره بإخباره لقومه وتبليغه، ولقال له: إنَّه لا يَحِلُّ لقومك أن يعملوا بشيءٍ ممّا علمتهم مِن شرائع الإسلام حتى يختبروا عدالتك وإتقان ضبطك بعدَ إسلامك[٣]. ومثال ذلك ما رواه مَالِكُ بن الْحُوَيْرِثِ ﷺ قال: (أَتَيْنَا النبي ﷺ وَنَحْنُ شَبَبَةٌ مُتَقَارِبُونَ فَأَقَمْنَا عِنْدَهُ عِشْرِينَ لَيْلَةً، وكان رسول اللَّهِ ﷺ رَفِيقاً، فلما ظَنَّ أَنَّا قد اشْتَهَيْنَا أَهْلَنَا، أو قد اشْتَقْنَا، سَأَلَنَا عَمَّنْ تَرَكْنَا بَعْدَنَا، فَأَخْبَرْنَاهُ قال ﷺ: (ارْجِعُوا إلى أَهْلِيكُمْ، فَأَقِيمُوا فِيهِمْ وَعَلِّمُوهُمْ، وَمُرُوهُمْ - وَذَكَرَ أَشْيَاءَ أَحْفَظُهَا أو لَا أَحْفَظُهَا -، وَصَلُّوا كما رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي، فإذا حَضَرَتْ الصَّلَاةُ، فَلْيُؤَذِّنْ لَكُمْ أحدكم وَلْيَؤُمَّكُمْ أَكْبَرُكُمْ)[٤]، ووجه الاستدلال من الحديث هو: أنه يدل على قبول الرسول ﷺ أن يبلّغَ الصحابة ﷺ الشرائع من صلاة وصوم وفرائض لأهليهم؛ لعلمه بعدالتهم، وضبطهم، وهذه تزكية لهم منه ﷺ.

٤- وممّا يثبت ضبط الصحابة ﷺ فيما رووه من الأحاديث: ما رواه عُرْوَة قال: حَجَّ عَلَيْنَا عبد

(١) أخرجه أبوداود، "السنن"، ك: العلم، بَابٌ فِي كِتَابِ الْعِلْمِ. ح ٣٦٤٦، قال ابن حجر بعد الحديث: ولهذا طرق أخرى عن عبد الله بن عمرو يقوي بعضها بعضا، " فتح الباري"، ١: ٢٠٧.

(٢) انظر: ابن حجر، " فتح الباري "، ١: ٢٠٨، وقد توسّع الدكتور محمد عجاج الخطيب . رحمه الله . في إثبات تدوين السنة المشرّفة في العصر الأول، وذكر ما يثبت ذلك في كتابه " السنة قبل التدوين ".

(٣) انظر: ابن الوزير، " العواصم والقواصم لابن الوزير"، ١: ٣٨١.

(٤) أخرجه البخاري، "الصحيح"، ك: الأحكام، بَاب ما جاء في إِجَازَةِ خَبَرِ الْوَاحِدِ الصَّدُوقِ فِي الْأَذَانِ وَالصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ وَالْفَرَائِضِ وَالْأَحْكَامِ. ح ٦٨١٩.

اللَّهِ بن عَمْرٍو رضي الله عنهما فَسَمِعْتُهُ يقول: سمعتُ النبي ﷺ يقول: (إِنَّ اللَّهَ لَا يَنْزِعُ الْعِلْمَ بَعْدَ أَنْ أعطاهموه انْتِزَاعاً، وَلَكِنْ يَنْتَزِعُهُ منهم مع قَبْضِ الْعُلَمَاءِ بِعِلْمِهِمْ، فَيَبْقَى نَاسٌ جُهَّالٌ يُسْتَفْتَوْنَ، فَيُفْتُونَ بِرَأْيِهِمْ، فَيُضِلُّونَ وَيَضِلُّونَ، فَحَدَّثْتُ بِهِ عَائِشَةَ رضي الله عنها زَوْجَ النبي ﷺ ثُمَّ إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ بن عَمْرٍو حَجَّ بَعْدُ، فقالت: يا بن أُخْتِي انْطَلِقْ إلى عبد اللَّهِ، فَاسْتَثْبِتْ لي منه الذي حَدَّثْتَنِي عنه، فَجِئْتُهُ فَسَأَلْتُهُ فَحَدَّثَنِي بِهِ كَنَحْوِ ما حدثني، فَأَتَيْتُ عَائِشَةَ فَأَخْبَرْتُهَا، فَعَجِبَتْ، فقالت: والله لقد حَفِظَ عبد اللَّهِ بن عَمْرٍو)[1]، وهذا نصٌ صريح، يدل على ضبط الصحابي؛ إذْ لم يزد فيه ولم ينقص بعد سنة كاملة! وهكذا الصحابة الكرام فقد وفّقهم الله تعالى لحفظ دينه، وسنة نبيه ﷺ، قال الحافظ ابن **حجر** . رحمه الله .: (قَوْلُهُ: (فَعَجِبَتْ، فَقَالَتْ: وَاللَّهِ لَقَدْ حَفِظَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو) فِي رِوَايَةِ حَرْمَلَةَ: (فَلَمَّا أَخْبَرْتُهَا بِذَلِكَ، قَالَتْ: مَا أَحْسَبُهُ إِلَّا صَدَقَ أَرَاهُ لَمْ يَزِدْ فِيهِ شَيْئًا وَلَمْ يَنْقُصْ) قُلْتُ: وروايَةُ الْأَصْل تَحْتَملُ أَنَّ عائشَة كان عنْدها علمٌ من الْحَديث، وظنَّت أَنّه زاد فيه أَو نقص، فلمّا حدَّث به ثَانِياً كما حدّث به أَوَلا تذكَّرَت أَنَّه على وفْق ما كانت سَمعت، ولكنّ روايَة حرْمَلَةَ التي ذكر فِيهَا أَنَّهَا أنكرت ذلك وأَعْظَمته ظاهرَة فِي أَنَّهُ لَم يكن عندها من الْحَديث علم، ويؤَيِّد ذلك أَنَّهَا لَم تسْتَدلَ على أَنَّه حفظَه إِلَّا لكونه حدّث به بعْد سنَة كما حدَّث به أَوَّلًا لَم يزدْ ولَم ينقصْ)[2].

٥- ثبت تحريم التقوّل على رسول الله ﷺ ولو بالظن، ووجوب التأكّد والتثبّت من نسبة كل قول أو فعل أو وصف لرسول الله ﷺ؛ لأن سنته المصدر الثاني من التشريع، فهي وحي من عند الله تعالى، قال الله تعالى: ﴿ **وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ** ﴾[3]، والصحابة ﷺ هم أشدُّ الناس تثبّتاً فلا يروون ما يهِمُون فيه، أو مالا يحفظونه أو ما لم يسمعوه، ومن جملة الأحاديث الزاجرة والناهية عن نسبة حديث ولو ظناً لم يقله رسول الله ﷺ قول الرسول ﷺ: (مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ)[4]، وحديث: (من حَدَّثَ عَنِّي بِحَدِيثٍ يُرَى أَنَّهُ كَذِبٌ فَهُوَ

(١) أخرجه البخاري، "الصحيح"، ك: الاعتصام بالكتاب والسنة، بَاب ما يُذْكَرُ من ذَمِّ الرَّأْيِ وَتَكَلُّفِ الْقِيَاسِ { ولا تَقْفُ}، لَا تَقُلْ: ما ليس لك بِهِ عِلْمٌ ح٦٨٧٧.

(٢) أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، " فتح الباري شرح صحيح البخاري"، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، (بيروت: دار المعرفة، ١٣٧٩هـ)، ١٣: ٢٨٥.

(٣) سورة النجم: ٣.

(٤) أخرجه البخاري، "الصحيح"، واللفظ له ك: العلم، بَابُ إِثْمِ مَنْ كَذَبَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ح ١١٠، ومسلم في

أَحَدُ الْكَاذِبِينَ)[١]، قال **السيوطي** ـ رحمه الله ـ: في قوله: (من روى عنّي حديثاً يُرَى أَنَّهُ كَذِبٌ فَهُوَ أَحَدُ الْكَاذِبِينَ)، فظاهر هذا الخبر دالٌّ على أن كل مَنْ روى عن النبي ﷺ حديثاً وهو شاك فيه، أصحيح هو أو غير صحيح، يكون كأحد الكاذبين؛ لأنه ﷺ قال: (من حَدَّثَ عَنِّي حديثاً، وهو يُرى أنه كذب، ولم يقل: وهو يستيقن أنه كذب، وللتحرّز من مثل ذلك كان الخلفاء الراشدون، والصحابة المنتخبون ـ رضوان الله عليهم ـ يتّقون كثرة الحديث عن رسول الله ﷺ ويتشدّدون في ذلك منهم: أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وطلحة، والزبير، وعبد الرحمن بن عوف، وسعد بن أبي وقاص، وعبد الله بن مسعود، والمقداد بن الأسود، وأبو أيوب الأنصاري. . . وغيرهم، وكان أبو بكر وعمر يُطالبان مَنْ روى لهما حديثاً عن رسول الله ﷺ لم يسمعاه منه بإقامة البيّنة عليه، ويتوعدانه في ذلك، وكان علي بن أبي طالب يستحلِف عليه، وكان عبد الله بن مسعود يتغيّر عند ذكر الحديث عن رسول الله ﷺ وتنتفخ أوداجه، ويسيل عرقه، وتدمع عيناه، ويقول: أو قريباً من هذا أو نحو هذا أو شبه هذا، كلُّ ذلك خوفاً من الزيادة والنقصان أو السهو والنسيان واحتياطاً للدين، وحفظاً للشريعة وحسماً لطمع طامع، أو زيغ زائغٍ أن يجترئ فيحكي عن رسول الله ﷺ ما لم يقله، أو يدخل في الدين ما ليس منه، وليقتدي بهم من يسمع منهم ويأخذ عنهم فيقفو أثرهم، ويسلك طريقهم، فاتّبعهم على ذلك جماعة من صالحي التابعين واقتفوا آثارهم، واتبعوا سبيلهم في الذب عن السنن، والبحث عن رُواتها، والتوقّي في أدائها، منهم: سعيد بن المسيب، وعروة بن الزبير، وعلي بن الحسين، وعمرو بن عبد العزيز وطاووس ابن كيسان ومحمد بن مسلم الزهري وأبو الزناد. . . .)[٢].

٦- ومن خلال مرويات الصحابة ﷺ الموجودة في كتب السنة المشرّفة وجدنا أنهم اتقنوها وضبطوها، فلم يثبت خلاف ذلك، والأصل ذلك فلا يُزحزحوا عنه إلا ببيّنة؛ إذْ قَبِل بعضهم رواية البعض فيما لم يسمعوه من الرسول ﷺ، ولم يَتَّهم بعضُهم بعضاً سواء في الكذب أو عدم ضبطهم، وأمّا ما ورد عن بعضهم توهيم بعضهم، فهو يحتمل معاني صحيحة ويكون

مقدمة، " الصحيح"، بَاب تَغْلِيظِ الْكَذِبِ على رسول اللَّهِ ﷺح٢.

(١) أخرجه مسلم في مقدمة، " الصحيح"، بَاب: وُجُوبِ الرِّوَايَةِ عن الثِّقَاتِ وَتَرْكِ الْكَذَّابِينَ وَالتَّحْذِيرِ من الْكَذِبِ على رسول اللَّهِ ﷺ.

(٢) عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، " تحذير الخواص من أكاذيب القصاص "، تحقيق: محمد الصباغ، (الناشر المكتب الإسلامي، ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤م)، ٨٢ ـ ٨٤.

لكل واحد منهم دليل يعتمد عليه، وهو ـ على التسليم بوجود الوهم ـ لا يقدح في ضبطهم؛ لأنه ليس من شرط الثقة ألّا يخطئ مطلقاً، كما تقدّم في بيان الضبط، وسيأتي بيان هذا في الجواب عن الشبهة الرابعة ضمن المبحث الرابع.

٧- وضبط الراوي يُعرف بالنظر إلى مروياته، فهل تُتّبعت مرويات من اتُّهم في ضبطه ليقال: أنه لا يستلزم من عدالته ضبطه؟! بل العكس ما رواه الصحابي ليس فيه ما يخالف غيره من الصحابة، وإنما كلٌ يروي ما سمع، وكلٌ يُحدّث ما حُدِّث، وأما ما ورد من المخالفة، فهذا قد أجاب عنه العلماء، بل أفردوا له كتباً خاصةً، وأطلقوا عليها كتب مختلف الحديث ومُشكله، ولكل حديث مختلف أو مُشكل إجابات معروفة، وطرائق لبيانها مشهورة.

٨- عدالة الصحابة ﷺ ـ الثابتة لهم من نصوص الشريعة كما سبق بيانها ـ تمنعهم أن يُحدّثوا حديثاً يَشكُّون في حفظه أو ضبْطه، فلهذا رأينا كثيراً منهم مَنْ يحترز عن الرِّواية ولا يحدِّث كثيراً إلّا إذا تيقّن ضبطه كما سمعه، والأدلة على ذلك كثيرة، فمنها: عَنْ عَامِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ رضي الله عنهما، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قُلْتُ لِلزُّبَيْرِ: إِنِّي لاَ أَسْمَعُكَ تُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَمَا يُحَدِّثُ فُلاَنٌ وَفُلاَنٌ؟ قَالَ: أَمَا إِنِّي لَمْ أُفَارِقْهُ، وَلَكِنْ سَمِعْتُهُ يَقُولُ: (مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ)[١]، وعن عبد العزيز، قَالَ أَنَسٌ[٨]: إِنَّهُ لَيَمْنَعُنِي أَنْ أُحَدِّثَكُمْ حَدِيثًا كَثِيرًا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: (مَنْ تَعَمَّدَ عَلَيَّ كَذِبًا، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ)[٢]، وَعَنْ أَبِي خَلْدَةَ قَالَ: سَمِعْتُ مَيْمُونًا الْكُرْدِيَّ وَهُوَ عِنْدَ مَالِكِ بْنِ دِينَارٍ، فَقَالَ لَهُ مَالِكُ بْنُ دِينَارٍ: مَا لِلشَّيْخِ لَا يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ، فَإِنَّ أَبَاكَ قَدْ أَدْرَكَ النَّبِيَّ ﷺ وَسَمِعَ مِنْهُ؟ فَقَالَ: كَانَ أَبِي لَا يُحَدِّثُنَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مَخَافَةَ أَنْ يَزِيدَ أَوْ يَنْقُصَ، وَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: (مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ) ثم قال: ولكن سأحدثُكم عنه بحديثٍ سمعتُه يُحدّث به غير مرّةٍ ولا مرتين ولا ثلاثٍ [٣].

(١) أخرجه البخاري، "الصحيح "، ك: العلم، ابُ إِثْمِ مَنْ كَذَبَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ح١٠٧.

(٢) أخرجه البخاري، "الصحيح "، ك: العلم، ابُ إِثْمِ مَنْ كَذَبَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ح١٠٨.

(٣) أخرجه الطبراني، "المعجم الأوسط "، ٦: ٢١٠، قال الهيثمي عقبه: رَوَاهُ الطَّبَرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ، وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ – إِنْ شَاءَ اللَّهُ –. مجمع الزوائد، ١: ١٤٨.

المبحث الرابع: في بعض الشبهات في ضبط الصحابة ﷺ، وردّها، وأسباب تميز الصحابة بالضبط والاتقان

المطلب الأول: بعض الشبهات في ضبط الصحابة ﷺ، وردها

قبِلَ علماء الإسلام مرويات الصحابة الكرامﷺ، دون تفريق بين صحابي وآخر؛ لأن الجميع عدول ثقات، ولم يتفوّه أحد من السواد الأعظم من أهل السنة القول بتضعيف صحابي ولو واحداً البته، وهذا منهم إجماع فعلي وعملي على قبول جميع أحاديثهم، والجمع بين ما يظهر منها بحسب الظاهر التعارض، ولهم في ذلك مناهج مؤصلة، وطرائق مقرّرة، وفيما يأتي سأذكر بعضاً ممّا يذكر من شبهات أو إشكالات بزعم دعاتها ومروجيها، والرّد عليها، وبيان حقيقتها:

بعض الشبهات في ضبط الصحابة، وردّها:

١– استشكل العلامة الأمير **الصنعاني** جعل الحافظ ابن حجر **العسقلاني** . رحمهما الله . أول مراتب التعديل الصحبة؛ إذ يستلزم ذلك ضبطهم وكمال حفظهم، وهذا لم يرتضه الصنعاني؛ لأن الحفظ وعدمه من لوازم البشرية وهو لا ينافي الصحبة حسب زعمه، وإليك نصّ استشكاله وردّه فيما يأتي:

قال الصنعاني . رحمه الله .: (واعلم أنه جعل الحافظ ابن حجر أول المراتب كونه صحابياً؛ فإنه قال: وباعتبار ما ذكرته انحصر لي الكلام على أحوالهم في ثنتي عشرة، فأولها الصحابة، والثانية من أكد مدحه إما بأفعل كأوثق الناس إلى آخر كلامه، فأول المراتب توثيقاً كون الراوي صحابياً، وظاهر هذا أن كونه صحابياً قد تضمن أنه ثقه حافظ، فصفة الصحبة قد تكفّلت بالعدالة والضبط، وهذا لا إشكال فيه بالنظر إلى العدالة على أصل أئمة الحديث، ولكن بالنظر إلى الضبط والحفظ لا يخلو عن الإشكال، إذ الحفظ وعدمه من لوازم البشرية لا ينافي الصحبة، بل لا ينافي النبوة، فقد صح عنه صلى الله عليه وسلم أنه نسى في صلاته وغيرها، فكيف يجعل كون الراوي صحابيا أبلغ من الموصوف بأوثق الناس ونحوه، والصحبة لا تنافي النسيان وعدم الحفظ، بل قد ثبت في صحيح البخاري نسيان عمر لقصة التيمم، وتذكير عمار له بها، ولم يذكر، بل قد ثبت أنه قال ﷺ: (رَحِمَ اللَّهُ فلانًا، لقد ذكّرني البارحة آيَةً كنت أُنْسِيتُهَا)[1]، وقد ورد علينا سؤال في هذا الشأن، وكتبنا فيه

(١) أخرجه أحمد واللفظ له، "المسند"، ٦/ ١٣٨، والبخاري، "الصحيح "، ك: فضائل القرآن، بَاب نِسْيَانِ الْقُرْآنِ وَهَلْ يقول نَسِيتُ آيَةَ كَذَا وَكَذَا ح٤٧٥٠.

رسالة وأطلنا فيها البحث، ولم أعلم من تنبّه لذلك)[1].

والجواب عن هذا الإشكال الضعيف، هو أن الصحابة الكرام ﷺ تُيقّن عدالتهم بنصوص الكتاب وما تواتر لنا صدقهم وعدم كذبهم، وهذا أمرٌ متفقٌ عليه عند أهل السنة من المحققين إن لم نقل الإجماع، بينما المرتبة الثانية من مراتب التعديل التي ذكرها ابن حجر وغيره: من أُكّد مدحه: إما: بأفعل كأوثق الناس، أو بتكرير الصفة لفظا: كثقة ثقة، فأهل المرتبة الثانية عدالاتهم مظنونة، وليست متيقنة؛ لعدم وجود نص شرعي خاص فيهم بتزكيتهم؛ ولأجل ذلك جعل الحافظ الصحبة أعلى مرتبة من مراتب التعديل، ولهذا قُدِّموا على غيرهم، هذا كلّه إن لم نُقرّر أن الصحابة أحفظ وأتقن من غيرهم! ! ـ مع عدم التسليم به ـ أما إذا قلنا أنهم أحفظ من غيرهم وأتقن فلا إشكال البته!! وهو الحقُّ الذي لا محيد عنه، إذ يتميّز الصحابة الكرام بخصائص كثيرة منها قوة حوافظهم وإتقان مروياتهم، كما سيأتي في بيان أسباب تفوقهم على غيرهم.

وكون الحفظ وعدمه من لوازم البشرية، لا إشكال فيه؛ لكن الواقع من خلال كثرة مروياتهم التي سمعوها من سيدنا رسول الله ﷺ يثبتُ أنهم ضبطوها وبلّغوها كما سمعوها، ولم يخطئوا فيها، وأما ما نقل عنهم من استدراك بعضهم على بعض، فهذا فيما لم يسمعه ذلك البعض، فمَنْ حفظ حجة على من لم يحفظ، ومن سمع حجة على من لم يسمع، وسيأتي ذكر نماذج منها وبيانها.

وقول **الصنعاني** ـ رحمه الله ـ: (الصحبة لا تنافي النسيان وعدم الحفظ) ليس في محلّه؛ لأنه من المسلّم به أن الإنسان موصوف بصفة النسيان بل قيل: وما سُمِّي الإنسان إلا لنسيه!! ولكن ذلك غير مسلّم بأن الصحابة حدّثوا بحديث مع اعتقادهم نسيانه أو يشكّون في حفظهم وإتقانهم للحديث، بل ثبت عنهم التحرّز من التحديث عن رسول الله ﷺ خصوصاً حال نسيانهم، والأدلة في احتياطهم كثيرة شهيرة فمنها: عن يَزِيدِ بْن حَيَّانَ، قَالَ: انْطَلَقْتُ أَنَا وَحُصَيْنُ بْنُ سَبْرَةَ، وَعُمَرُ بْنُ مُسْلِمٍ، إِلَى زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ، فَلَمَّا جَلَسْنَا إِلَيْهِ قَالَ لَهُ حُصَيْنٌ: لَقَدْ لَقِيتَ يَا زَيْدُ خَيْرًا كَثِيرًا، رَأَيْتَ رَسُولَ اللهِ ﷺ، وَسَمِعْتَ حَدِيثَهُ، وَغَزَوْتَ مَعَهُ، وَصَلَّيْتَ خَلْفَهُ لَقَدْ لَقِيتَ، يَا زَيْدُ خَيْرًا كَثِيرًا، حَدِّثْنَا يَا زَيْدُ مَا سَمِعْتَ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ، قَالَ: (يَا ابْنَ أَخِي وَاللهِ لَقَدْ كَبِرَتْ سِنِّي، وَقَدُمَ عَهْدِي، وَنَسِيتُ بَعْضَ الَّذِي كُنْتُ أَعِي مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَمَا حَدَّثْتُكُمْ فَاقْبَلُوا، وَمَا لَا، فَلَا تُكَلِّفُونِيهِ)[2]، فرضي الله عن زيد ما أحوطه وأورعه! !

وتقدم عن أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّهُ لَيَمْنَعُنِي أَنْ أُحَدِّثَكُمْ حَدِيثًا كَثِيرًا أَنَّ رَسُولَ اللهِ

---

(١) الصنعاني، " توضيح "، ٢: ٢٦٣ ـ ٢٦٤.

(٢) أخرجه مسلم، " الصحيح"، ك: فضائل الصحابة، بَابُ مِنْ فَضَائِلِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ح ٢٤٠٨.

ﷺ، قَالَ: (مَنْ تَعَمَّدَ عَلَيَّ كَذِبًا، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ)، وتقدّم أيضاً عَنْ عَامِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قُلْتُ لِلزُّبَيْرِ: إِنِّي لاَ أَسْمَعُكَ تُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَمَا يُحَدِّثُ فُلاَنٌ وَفُلاَنٌ؟ قَالَ: أَمَا إِنِّي لَمْ أُفَارِقْهُ، وَلَكِنْ سَمِعْتُهُ يَقُولُ: (مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ. . .)[1]، فهذه نماذج تدل على أن الصحابة ﷺ لا يروون ما يتوهّمونه حديثاً أو ما لا يُتقنون حفظه، بل يروون ما يُتقنون حفظه ويتيقنون من سماعه، فلله درّهم من رجال أثبات! وبئس مَنْ يأتي آخر الزمان ويريد إنزالهم من مرتبتهم التي يستحقونها، كيف لا، وهم أُمناء الأُمّة على حديث حبيبهم ونبيّهم رسول الله ﷺ.

وفي قول الصنعاني: (إذْ الحفظ وعدمه من لوازم البشرية لا ينافي الصحبة، بل لا ينافي النبوة، فقد صح عنه ﷺ أنه نسى في صلاته وغيرها)، تعميم وتوهيم للقارئ، . وهو غير مرضي . فليس كل ما ثبت عن النبي ﷺ نسيانه يُعدُّ من النسيان الملازم للبشر؛ فقد قال الله تعالى: ﴿ مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴾[2]، فهذا المنسيُّ المذكور في الآية الشريفة مؤبَّد، وقد يكون المنسيُّ مؤقتاً، لحِكمة تشريعيّة كحديث أَبِي سلَمَةَ، قَال: سَأَلْتُ أَبَا سَعِيدٍ ﷺ وكان لِي صدِيقًا فَقَالَ: اعْتَكَفْنَا معَ النَّبِيِّ ﷺ العَشْرَ الأَوْسَطَ مِنْ رَمَضَانَ، فَخَرَج صَبِيحَةَ عِشْرِينَ فَخَطَبَنَا، وَقَالَ: (إِنِّي أُرِيتُ لَيْلَةَ القَدْرِ، ثُمَّ أُنْسِيتُهَا – أَوْ نُسِّيتُهَا – فَالْتَمِسُوهَا فِي العَشْرِ الأَوَاخِرِ فِي الوَتْرِ)[3]، وفي رواية بلفظ: (فَنُسِّيتُهَا فَالْتَمِسُوهَا فِي الْعَشْرِ الْغَوَابِرِ)[4]، وكالحديث الذي ذكره الصنعاني نفسه، وجاء عَنْ عَائِشَة رضي الله عنها قَالَتْ: سَمِعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا يَقْرَأُ فِي سُورَةٍ بِاللَّيْلِ، فَقَالَ: (يَرْحَمُهُ اللَّهُ لَقَدْ أَذْكَرَنِي كَذَا وَكَذَا، آيَةً كُنْتُ أُنْسِيتُهَا مِنْ سُورَةِ كَذَا وَكَذَا)[5]، ونسيان النبي ﷺ في الصلاة نسيان تشريع؛ لنقتدي به في حالة عروض النسيان لنا، وهذا من رحمة الله تعالى بنا وتشريعاته بواسطة نبيّه وصفيّه المجتبى ﷺ، ولذا ورد عَنْ عَلْقَمَة قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ– قَالَ إِبْرَاهِيمُ: لاَ أَدْرِي زَادَ أَوْ نَقَصَ – فَلَمَّا سَلَّمَ قِيلَ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَحَدَثَ فِي الصَّلاَةِ شَيْءٌ؟ قَالَ: (وَمَا ذَاكَ)، قَالُوا: صَلَّيْتَ كَذَا وَكَذَا، فَثَنَى رِجْلَيْهِ، وَاسْتَقْبَلَ القِبْلَةَ، وَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ، فَلَمَّا أَقْبَلَ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ، قَالَ: (إِنَّهُ لَوْ حَدَثَ فِي الصَّلاَةِ شَيْءٌ لَنَبَّأْتُكُمْ بِهِ، وَلَكِنْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ، أَنْسَى كَمَا تَنْسَوْنَ، فَإِذَا نَسِيتُ فَذَكِّرُونِي، وَإِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ فِي صَلاَتِهِ،

(١) تقدّم قريباً تخريج الحديثين.

(٢) سورة البقرة: ١٠٦.

(٣) أخرجه البخاري، "الصحيح"، ك: فضل ليلة القدر، بَابُ التِمَاسِ لَيْلَةِ القَدْرِ فِي السَّبْعِ الأَوَاخِرِ ح ٢٠١٦.

(٤) أخرجه مسلم، "الصحيح"، ك: الصيام، بَابُ فَضْلِ لَيْلَةِ الْقَدْرِ ح ١١٦٦.

(٥) أخرجه البخاري، "الصحيح"، ك: فضائل القرآن، بَابُ نِسْيَانِ القُرْآنِ ح ٥٠٣٨.

فَلْيَتَحَرَّ الصَّوَابَ فَلْيُتِمَّ عَلَيْهِ، ثُمَّ لِيُسَلِّمْ، ثُمَّ يَسْجُدُ سَجْدَتَيْنِ)[1]، فحصول النسيان منه ﷺ كما حصل في صلاته للإقتداء به، إذا حصل للإنسان نسيان في صلاته، ويقتدي بالمشرّع ﷺ، ويصحح صلاته، ويتبع هديه.

وللإمام ابن عطيّة ـ رحمه الله ـ كلام قيّمٌ مفيدٌ في هذا الموضوع قال: (الصحيح في هذا: أن نسيان النبي ﷺ لِمَا أراد الله أن ينساه، ولم يُرد أن يَثْبت قرآناً: جائزٌ ـ أي: واقع وحاصل ـ، فأما النسيان الذي هو آفة في البشر فالنبي ﷺ معصوم منه، قبل التبليغ وبعد التبليغ، ما لم يحفظه أحد من الصحابة، وأما أن يُحفظ فجائز عليه ما يجوز على البشر؛ لأنه قد بلَّغ، وأدّى الأمانة)[2].

فالسهو والخطأ من الصحابة ﷺ في حديث رسول الله ﷺ غير واقع؛ لأن الله تعالى أناط بهم حفظ الشريعة بعد تكفله تعالى بذلك، تشريفاً لهم؛ لكونهم اتبعوا رسولهم ﷺ، فالصحابة من أبعد الناس أن يتقوّلوا على رسول الله ﷺ أو ينسبوا له قولاً يَشكُّون في سماعهم أو ضبطهم لِما سمعوه، وقد دلّل على ما ذكرتُه الإمام ابن حبان البستي ـ رحمه الله ـ فقال: (فإن قائل قائل فكيف جرحت من بعد الصحابة وأبيت ذلك في الصحابة، والسهو والخطأ موجودان في أصحاب رسول الله ﷺ كما يوجد فيمن بعدهم من المحثين؟ يقال له: إن الله نزّه أقدار أصحاب رسوله ﷺ عن ثلْب قادح، وصان أقدارهم عن وقيعة متنقص، وجعلهم كالنجوم يقتدى بهم، وقد قال الله تعالى: ﴿ إِنَّ أَوْلَى ٱلنَّاسِ بِإِبْرَٰهِيمَ لَلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ وَهَٰذَا ٱلنَّبِيُّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْۗ وَٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾[3]، ثم قال: ﴿ يَوْمَ لَا يُخْزِى ٱللَّهُ ٱلنَّبِيَّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ ﴾[4]، فمن أخبر الله تعالى أنه لا يخزيه يوم القيامة، وقد شهد له باتباعه ملة إبراهيم حنيفا، لا يجوز أن يجرح بالكذب؛ لأنه يستحيل أن يقول الله تعالى: ﴿ يَوْمَ لَا يُخْزِى ٱللَّهُ ٱلنَّبِيَّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ ﴾، ثم يقول النبي ﷺ: (مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ)، فيطلق النبي ﷺ، إيجاب النار لمن أخبر الله تعالى أنه لا يخزيه يوم القيامة، بل الخطاب وقع على من بعد الصحابة، وأما من شهد التنزيل وصحب الرسول ﷺ فالثلب لهم غير حلال، والقدح

---

(١)أخرجه البخاري، "الصحيح"، ك: الصلاة، بَابُ التَّوَجُّهِ نَحْوَ القِبْلَةِ حَيْثُ كَانَ ح ٤٠١

(٢) أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي، " تفسير ابن عطية المسمى: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز"، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، (لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م)، ١: ١٩٤، عند قول الله تعالى: ﴿ مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ ﴾.

(٣) سورة آل عمران: ٦٨.

(٤) سورة التحريم: ٨.

فيهم ضد الإيمان، والتنقيص لأحدهم نفس النفاق؛ لأنهم خير الناس قرناً بعد رسول الله ﷺ بحكم من لا ينطق عن الهوى إن هو إلا يوحى ﷺ، وأن من تولّى رسول الله ﷺ إيداعهم ما ولاه الله بيانه للناس، لبالأحْرَى ألا يجرح؛ لأن رسول الله ﷺ لم يُودِع أصحابه الرسالة وأمرهم أن يبلغ الشاهد الغائب، وإلا وهم عنده صادقون جائزو الشهادة؛ لأنه لو كان كذلك لكان فيه قدح في الرسالة، وكفى بمن عدّله رسول الله ﷺ شرفاً، وإن من بعد الصحابة ليسوا كذلك؛ لأن الصحابي إذا أدى إلى من بعده يحتمل أن يكون المبلغ إليه منافقاً أو مبتدعاً ضالاً ينقص من الخبر أو يزيد فيه؛ ليضل به العالم من الناس، فمن أجله مافرقنا بينهم وبين الصحابة؛ إذْ صان الله تعالى أقدار الصحابة عن البدع والضلال)[(١)].

٢- ما قد يفهم من تحليف سيدنا علي ﷺ لبعضهم كما ورد عن أَسْمَاء بن الْحَكَمِ الْفَزَارِيِّ قال سمعتُ عَلِيًّا ﷺ يقول: (كنتُ رَجُلاً إذا سمعت من رسول اللَّهِ ﷺ حَدِيثًا نَفَعَنِي الله منه بِمَا شَاءَ أَنْ يَنْفَعَنِي، وإذا حدّثني أَحَدٌ من أَصْحَابِهِ اسْتَحْلَفْتُهُ، فإذا حَلَفَ لي صَدَّقْتُهُ، قال: وَحَدَّثَنِي أبو بَكْرٍ وَصَدَقَ أبو بَكْرٍ رضي الله عنه. . . الحديث)[(٢)].

فيُقال: هذا يدلّ على خلاف مذهب المحدّثين، لأنّ المفهوم منه: أنّه لو لم يحلف له الرّاوي ما قَبِله! وقد أجاب عن ذلك ابن الوزير الصنعاني . رحمه الله . بأنّ ذلك غير صحيح، وأجاب عنه بجوابين:

أحدهما: أنّ المحدّثين إنما يقولون بذلك في الصّحابة الذين رأوا رسول الله ﷺ ، وليس يعلم أنّ هذا منهم لجواز أن يكون من الأعراب.

وثانيهما: أنّهم لا يقولون: إنه لا يجوز الوهم على الصّحابي، إنّما قالوا: إنه . أي الصحابي . ثقة، والوهم جائز على الثّقة، وعليّ ﷺ لم يتّهم الرّاوي بتعمّد الكذب؛ لأنّه لو اتّهمه بذلك لاتّهمه بالفجور باليمين، ولم يصدّقه إذا حلف، وإنّما اتّهمه بالتّساهل في الرّواية بالظّنّ الغالب، فمع يمينه قوي ظنّه بأنّه متقن لما رواه حفظاً. ومع امتناعه من اليمين يعرف أنّه غير متقن ولا مستيقن، فتكون

(١) محمد بن حيان أبي حاتم البستي، ، "المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين"، تحقيق محمود إبراهيم زايد، (ط١، حلب، دار الوعي، ١٣٩٦هـ)، ١: ٣٤.

(٢) أخرجه أبو داود، "السنن "، واللفظ له ك: الصلاة، بَاب في الِاسْتِغْفَارِ ح١٥٢١، والترمذي في جامعه ك: أبواب الصلاة، بَاب ما جاء في الصَّلَاةِ عِنْدَ التَّوْبَةِ ح٤٠٦، وقال: حَدِيثُ عَلِيٍّ حَدِيثٌ حَسَنٌ لَا نَعْرِفُهُ إلا من هذا الْوَجْهِ من حديث عُثْمَانَ بن الْمُغِيرَةِ. وابن ماجه، "السنن"، ك: الصلاة، بَاب ما جاء في أَنَّ الصَّلَاةَ كَفَّارَةٌ ح ١٣٩٥، والحديث حسنه الذهبي وغيره. انظر: تذكرة الحفاظ١/١١.

هذه ـ أي: اليمين مع وجود تهمة التساهل ـ علّة في قبول حديثه.

ولا شكّ أنّ حديث الثّقة قد يكون معلولاً بأمر يوجب الوقف، ولهذا توقّف النبي ﷺ في قبول حديث ذي اليدين حتّى سأل، وتوقّف عمر ﷺ في قبول حديث فاطمة بنت قيس، وذلك مقرّر في مواضعه من الأصول [1].

قيل: لا يخلو إن كان الراوي من أهل القبول فلا معنى لاستحلافه، وإن لم يكن فلا وجه للاشتغال باستحلافه! وجوابه: إن مذهب علي ﷺ كان في الشهود العدول على حقٍّ أنه لا يحكم بها إلا بعد حلف المشهود له على صدقها فيما شهدت به، ففعل في الحديث الذي يحدّث به عن رسول الله ﷺ مثل ذلك، ولم يكتف بعدالة الراوي، ولا يقال: فكيف ترك استحلاف أبي بكر؟ لأنه إنما ترك استحلافه لما قرأ عليه من كتاب الله عز وجل ما قامت له به الحجة على صدقه، بما صدّقه ممّا لم يكن سمعه فأغناه ذلك عن طلب يمينه [2].

٣- قد يُقال: ممّا يدّل على عدم ضبط الصحابة أنهم يروون الأحاديث بالمعنى، وإلا لرووا الحديث بلفظه كما سمعوه.

وهذا الكلام في منتهى السُقوط، بل تكليف بما لا يطاق وهو مرفوع عن الأمة، فثبوت بعض الروايات في السنة فيها اختلاف في ألفاظها مما يدل على أن الرواة قد رووا الحديث بمعناه، لا يدل على عدم ضبط الصحابة؛ لأسباب: **أولاً**: القول الراجح دليلا وتعليلا جواز رواية الحديث بمعناه بشرط معرفة الألفاظ ومقاصدها، ومعرفة ما تحُيله معانيها، **ثانياً**: ما الدليل الخاص على أن اختلاف هذه الروايات المختلفة التي لا تغيّر المعنى هو حاصل من الصحابة الرواة الأعلون للحديث من جميع طرقه؟ كلُّ ذلك تخمينات وتوهّمات على الصحابة الكرام. **ثالثاً**: لو صدر من الصحابة روايتهم الحديث بمعناه، فهل يلزم من ذلك عدم ضبطهم، وتصرّفهم في الحديث بالوهم والخطأ؟ وهم الفصحاء!!

قال الإمام أبو المظفر منصور **السمعاني** ـ رحمه الله ـ ت(٤٨٩هـ): (قولهم: إنهم كانوا

---

(١) محمد بن إبراهيم بن الوزير الصنعاني، "الرَّوضُ البَاسِمْ في الذِّبِّ عَنْ سُنَّةِ أبي القَاسِم ﷺ"، تحقيق: محمد علاء الدين المصري، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ.١٩٩٩م)، ٧٧ . ٧٨.

(٢) ذكر الإشكال وجوابه الإمام الطحاوي، انظر: أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي، " شرح مشكل الآثار "، تح: شعيب الأرنؤوط، (الناشر مؤسسة الرسالة)، ١٥: ٣١٠، وهو ملخص من المعتصر من المختصر من مشكل الآثار٢/ ٣٧٩.

ينقلون بالمعنى، قلنا: وكيف يخفى معنى الحديث على مثل أبي هريرة ﷺ [١] ودونه، وقد كانت الأخبار جاءتْ بلسانِهم التي عرَفوها، وعرفوا عليها فعله باللسان يمنع من اشْتِبَاه المعنى، وعدالتُه وتقواه دافعٌ لتهمةِ المزيد والنقصان عليه، وإن قال: يجوز أن يَغلط فهذا أمر مثله موجود في الفقيه وغير الفقيه، وموجودٌ في الشهادات، ومع ذلك لم يلتفت إليه، فدلَّ ما ذكرناه أن ما قاله هذا الرجل باطل. وعندي أن من قال: إن خبر الواحد على الجملة لا يُقدّم على القياس، أعذر ممّن قالَ مثل هذه المقالة التي مرجعها إلى التصرّف في الصحابة، وتطريق الناس للطعن عليهم، والغمز فيهم، ونسأل الله تعالى العصمة من مثل هذه المقالة الوحشة)[٢].

٤- ما ورد عن ابن عَبَّاسٍ رضي الله عنهما: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَزَوَّجَ مَيْمُونَةَ وَهُوَ مُحْرِمٌ)[٣]، وتوهيم سَعِيد بْنِ الْمُسَيَّبِ . رحمه الله . له بقوله: (وَهِمَ ابْنُ عَبَّاسٍ فِي تَزْوِيجِ مَيْمُونَةَ، وَهُوَ مُحْرِمٌ)[٤]، فقد يجعل ذلك التوهيم من ابن المسيب مثالاً لشبهة . مع أنه ليس شبهة في ذاته . الطعن في ضبط الصحابي ابن عباس رضي الله عنهما، وليس كذلك؛ لشمول اللغة لمثل قول ابن عباس لمن قصد أو عزم على فعل شيء حال كونه لم يفعله، وأيضاً يحتمل عدة وجوه من المعاني صحيحة وقويّة، لا يلزم منها الوهم، والمقرّر عدم توهيم الثقة إلا بدليل وببيّنة ظاهرة

(١) سيدنا أبي هريرة ^ الصحابي الجليل المكثر من رواية الحديث عن رسول الله ﷺ تُكلّم فيه بغير حقٍّ، ممن يريد الطعن فيه، ولعلّ من تكلّم فيه يريد الطعن في الدين . والعياذ بالله تعالى . وقد دافع عنه العلماء، فمنهم: الدكتور محمد عجاج خطيب في كتابه (أبو هريرة راوية الإسلام)، ومما قاله الحافظ السخاوي عنه: ولا عبرة برد بعض الحنفية روايات سيدنا أبي هريرة ﷺ، وتعليلهم بأنه ليس بفقيه ؛ فقد عملوا برأيه في الغسل ثلاثا من ولوغ الكلب وغيره، وولّاه عمر رضي الله عنهما الولايات الجسيمة. وقال ابن عباس له كما في مسند الشافعي، وقد سئل عن مسألة: (أفته يا أبا هريرة ؛ فقد جاءتك معضلة). فأفتى، ووافقه على فتياه. وقد حكى ابن النجار في ذيله عن الشيخ أبي إسحاق أنه سمع القاضي أبا الطيب الطبري يقول: كنا في حلقة بجامع المنصور، فجاء شاب خراساني حنفي فطالب بالدليل في مسألة المصراة، فأورده المدرس على أبي هريرة، فقال الشاب: إنه غير مقبول الرواية. قال القاضي: فما استتم كلامه حتى سقطت عليه حية عظيمة من سقف الجامع، فهرب منها فتبعته دون غيره، فقيل له: تب، فقال: تبت. فغابت الحية ولم ير لها بعد أثر. السخاوي، " فتح المغيث"، ٤: ١٠٢.

(٢) السمعاني، " قواطع الأدلة في الأصول"، ١: ٣٦٣ ـ ٣٦٥.

(٣) أخرجه البخاري، "الصحيح"، ك: جزاء الصيد، باب تزويج المحرم، ح١٨٣٧، ومسلم، " الصحيح"، ك: النكاح باب تحريم نكاح المحرم وكراهة خطبته ح١٤١٠.

(٤) أخرجه أبوداود، "السنن"، ك: المناسك، باب المحرم يتزوج، ح ١٤٨٨.

لا تحتمل.

ولهذا للإمام **ابن** حِبّان . رحمه الله . كلام في أن ابن عباس رضي الله عنهما حفظ وأتقن ما رواه في هذا الحديث، وهو من أفقه الناس بلُغة الكتاب وهي اللغة العربية، بل هو ترجمان القرآن الكريم، قال ابن حبان: (فإن جاز لقائل أن يقول: وهم ابن عباس وميمونة خالته في الخبر الذي ذكرناه، جاز لقائل آخر أن يقول: وهم يزيد بن الأصم في خبره؛ لأن ابن عباس أحفظ وأعلم وأفقه من مئتين مثل يزيد بن الأصم، ومعنى خبر ابن عباس عندي حيث قال: تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم ميمونة وهو محرم، يريد به وهو داخل الحرم، لا أنه كان محرما، كما يقال للرجل إذا دخل الظلمة: أظلم، وأنجد: إذا دخل نجداً، وأتهم إذا دخل تهامة، وإذا دخل الحرم: أحرَم، وإن لم يكن بنفسه محرماً، وذلك أن المصطفى صلى الله عليه وسلم، عزم على الخروج إلى مكة في عمرة القضاء فلمّا عزم على ذلك بعث من المدينة أبا رافع ورجلاً من الأنصار إلى مكة ليخطبا مُيمونة له، ثم خرج صلى الله عليه وسلم وأحرم، فلما دخل مكة طاف وسعى وحلّ من عمرته، وتزوج ميمونة وهو حلال بعدما فرغ من عمرته، وأقام بمكة ثلاثا، ثم سأله أهل مكة الخروج منها، فخرج منها، فلما بلغ سرَف، بنى بها بسرَف وهما حلالان، فحكى ابن عباس نفس العقد الذي كان بمكة، وهو داخل الحرم بلفظ الحرام، وحكى يزيد بن الأصم القصة على وجهها، وأخبر أبو رافع أنه صلى الله عليه وسلم، تزوجها وهما حلالان، وكان الرسول بينهما، وكذلك حكت ميمونة عن نفسها فدلتك هذه الأشياء مع زجر المصطفى صلى الله عليه وسلم عن نكاح المحرم وإنكاحه على صحة ما أصلنا، ضد قول من زعم أن أخبار المصطفى صلى الله عليه وسلم تتضاد وتتهاتر حيث عوّل على الرأي المنحُوس والقياس المعكُوس)[1].

وللعلماء في الجواب عن توهيم ابن عباس رضي الله عنهما عدّة أجوبة، أوصلها الحافظ ابن الملقّن إلى تسعة احتمالات وأجوبة [2].

وقد استدركت السيدة عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها على بعض الصحابة في مسائل، ويظهر منها حصول الوهم منهم، وقد جمع العلامة الزركشي . رحمه الله . هذه الاستدراكات في كتاب أسماه: (الإجابة عما استدركته عائشة رضي الله عنها على الصحابة)، ومن هذه الاستدراكات ما هو محل اجتهاد من الصحابة ﷺ، فهي محل اختلاف وجهات النظر، وليس فيها توهيم أو التقليل من ضبطهم وإتقانهم لما سمعوه من سيدنا رسول الله ﷺ، وجملة من هذه الأحاديث ما يمكن الجمع

---

(١)ابن حبان، "الصحيح"، ٩/ ٤٤٤.

(٢) انظر: ابن الملقن، " البدر المنير "، ٧: ٤٧٧.

بين ما روته السيدة عائشة رضي الله عنها وبين ما رواه بقية الصحابة، كحديث ابن عباس رضي الله عنهما السابق، وهذا باب واسع، قلّ من يفهمه من أنصاف العلماء.

المطلب الثاني: أسباب تميز الصحابة ﷺ بالضبط والاتقان

هناك عدّة أسباب ساهمت في تميّز الصحابة الكرام بضبط مروياتهم، وإتقان مسموعاتهم، وتبليغها كما هي، دون تحريف ولا انتحال، وقد أفاد العلامة **الزرقاني** . رحمه الله تعالى . بذكر العوامل والأسباب التي يسّرت للصحابة حفظ الكتاب والسنة ونقلهما، حتى لا يستبعد ذلك عليهم أحد، ولا يطعن في الكتاب والسنة عن هذا الطريق أحد، وقد نقل ذلك ورتّب جملة من هذه الأسباب والعوامل الدكتور سلطان العكايلة والدكتور محمد عيد محمود الصاحب، في كتابيهما الذي أسمياها: (أسباب تفوُّق الصحابة ﷺ في ضبْط الحديث)، وقد أفادا في كتابيهما، جزاهم الله تعالى خيراً، وسألخص ما ذكره الزرقاني وما ذكراه فيما يأتي[١]:

أولاً: أسباب تفوُّق الصحابة ﷺ في ضبْط الحديث الشريف بأسباب من جهة سيدنا رسول الله ﷺ، ومنها:

١ـ تخوّل الرسول ﷺ لأصحابه بإلقاء مواعظه وتوجيهاته:

كان سيدنا رسول الله ﷺ يتّبع منهج الحكمة في التعليم والموعظة، فكان من شأنه أن ينتهز فرصة نشاط أصحابه، وفراغ قلوبهم من أيّ شاغل، ليحفظوا ما يُلقيه عليهم، وقد عقد الإمام البخاري . رحمه الله . باباً في صحيحه فقال: (بَابُ مَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَخَوَّلُهُمْ بِالْمَوْعِظَةِ وَالعِلْمِ كَيْ لاَ يَنْفِرُوا)، وروى بسنده عن ابْنِ مَسْعُودٍ ﷺ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ: (يَتَخَوَّلُنَا بِالْمَوْعِظَةِ فِي الأَيَّامِ، كَرَاهَةَ السَّآمَةِ عَلَيْنَا)[٢]، قال الحافظ ابن حجر . رحمه الله . في معنى الحديث: الْمعنى كان يُرَاعِي الأوقات في تذكيرنا، ولا يفعل ذلك كلّ يوم لئلَّا نمَلَّ [٣].

٢ـ تمهّل النبي ﷺ عند الأداء:

كان رسول الله ﷺ يلقي أحاديثه الشريفة بتروٍّ وتُؤَدَةٍ، دون سرعة وعجلة؛ ليفهم كلامه،

(١) الزرقاني، " مناهل العرفان في علوم القرآن "، ١: ٢٠٢ ـ ٢١٩، وانظر: د. سلطان سند العكايلة، ود. محمد عيد محمود الصاحب، "أسباب تفوُّق الصحابة ﷺ في ضبْط الحديث"، (ط١، عمّان: دار ابن الجوزي، ٢٠٠٩م)، ٢٥ ـ ٦٢.

(٢) أخرجه البخاري، "الصحيح"، ك: العلم، ح ٦٨.

(٣) انظر: ابن حجر، " فتح الباري: ، ١: ١٦٢.

ويحفظ حديثه، فعَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها أَنَّ النَّبِيَّ ﷺكَانَ (يُحَدِّثُ حَدِيثًا، لَوْ عَدَّهُ العَادُّ لَأَحْصَاهُ)[1]، ولهذا أنكرت السيدة عائشة رضي الله عنها من يسرد الحديث ويسرع في أداءه؛ لأن ذلك يُؤدي إلى عدم ضبطه وحفظه وإتقانه، فعن عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها أَنَّهَا قَالَتْ: (أَلاَ يُعْجِبُكَ أَبُو فُلاَنٍ، جَاءَ فَجَلَسَ إِلَى جَانِبِ حُجْرَتِي، يُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يُسْمِعُنِي ذَلِكَ، وَكُنْتُ أُسَبِّحُ، فَقَامَ قَبْلَ أَنْ أَقْضِيَ سُبْحَتِي، وَلَوْ أَدْرَكْتُهُ لَرَدَدْتُ عَلَيْهِ، إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَكُنْ يَسْرُدُ الحَدِيثَ كَسَرْدِكُمْ)[2]، وفي رواية أخرى أوضحت الحكمة من عدم سرد الحديث لمعرفته وحفظه، قالت عائشة رضي الله عنها: (كان النبي ﷺ يحدث حَدِيثًا لو عَدَّهُ الْعَادُّ لَأَحْصَاهُ) [3].

٣. إعادته الكلمة والعبارة وتكراره لها:

لا يخفى أن تكرار الكلمة والعبارة يساعد على حفظها، وضبطها، بحيث لا يكون معها خطأ، فقد ورد في أحاديث كثيرة أنه يكرر بعض الجمل أو الكلمات؛ لأهميتها، بل ورد أنه يكررها على سبيل الاستمرار والدوام؛ لما يفهم من فعل المضارع (كان)، فعَنْ أَنَسٍ ﷺ: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا سَلَّمَ سَلَّمَ ثَلاَثًا، وَإِذَا تَكَلَّمَ بِكَلِمَةٍ أَعَادَهَا ثَلاَثًا)[4].

٤- بركة النبي ﷺ وبركة دعائه:

حاز بعض الصحابة قوة الحفظ ببركة سيدنا رسول الله ﷺ وبركة دعائه، كابن عباس رضي الله عنهما لما دعاء له، فعَنْ عِكْرِمَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قَالَ: ضَمَّنِي النَّبِيُّ ﷺ إِلَى صَدْرِهِ، وَقَالَ: (اللَّهُمَّ عَلِّمْهُ الحِكْمَةَ)[5]، وهذا أبو هريرة ﷺ سيّد المكثرين من الصحابة الكرام في الحديث عن سيدنا رسول الله ﷺ، فقد حظي ببركة حبيبيه لما شكا إليه كثرة نسيانه، قَالَ أبو هريرة ﷺ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَسْمَعُ مِنْكَ حَدِيثًا كَثِيرًا أَنْسَاهُ؟ قَالَ: (ابْسُطْ رِدَاءَكَ) فَبَسَطْتُهُ، قَالَ: فَغَرَفَ بِيَدَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: (ضُمَّهُ) فَضَمَمْتُهُ، فَمَا نَسِيتُ شَيْئًا بَعْدَهُ[6].

---

(١) أخرجه البخاري، "الصحيح"، ك: المناقب، بَابُ صِفَةِ النَّبِيِّ ﷺ ح ٣٥٦٧.

(٢) أخرجه البخاري، "الصحيح"، ك: المناقب، بَابُ صِفَةِ النَّبِيِّ ﷺح ٣٥٦٨.

(٣) أخرجه مسلم، "الصحيح"، ك: الزهد والرقائق، بَاب التَّثَبُّتِ فِي الحديث وَحُكْمِ كِتَابَةِ الْعِلْمِ ح ٢٤٩٣.

(٤) أخرجه البخاري، "الصحيح"، ك: الاستئذان، بَابُ التَّسْلِيمِ وَالِاسْتِئْذَانِ ثَلاَثًا ح ٦٢٤٤.

(٥) أخرجه البخاري، "الصحيح"، ك: فضائل أصحاب النبي ﷺ، بَابُ ذِكْرِ ابْنِ عَبَّاسٍ $ح ٣٧٥٦.

(٦) أخرجه البخاري، "الصحيح"، ك: العلم، بَابُ حِفْظِ العِلْمِ ح ١١٩.

ثانياً: تفوق الصحابة ﷺ بأسباب خاصة بهم، ومن هذه الأسباب:

١- علوّ إسنادهم:

فالصحابة ﷺ تلقوا الحديث من الفم الشريف مباشرة دون واسطة، وهذا أعلى مراتب الأسانيد على الإطلاق بالإطباق، ومعلوم عند أهل الحديث أن علو الاسناد بقلة عدد الرواة؛ سبب في قلة الوهم وندرة الخطأ، فكلما قلَّ عدد الرواة قلَّ الخطأ، وكلما زاد عدد الرواة زاد الخطأ أو احتمل الخطأ. وقد ذكر الإمام ابن دقيق العيد ـ رحمه الله ـ أن الْعُلُوّ أقرب إِلَى الصِّحَّة، وأنه إذا كثرت الوسائط وَقع من كل وَاسِطَة تساهل مَا كثر الْخَطَأ والزلل، وَإِذا قلّتْ الوسائط قلَّ الخطأ والوهم [(١)].

٢- اقتران تحمّلهم ﷺ بوقائع ومشاهد حضروها:

من المعلوم أن الخبر إذا اقترن بحادثة أو واقعة أو قرنه السامع بزمان أو مكان معينين، كان ذلك أدعى لحفظه؛ وسبباً لثباته في القلب، وكان المتحمّل له أبعد عن الوهم فيه أو نسيانه، بل كان ذلك سبباً في استحضار دقائقه وتفصيلاته.

والصحابة الكرام ﷺ رأوا الوقائع والأحداث بأعينهم، وسمعوا الأحاديث بأسماعهم، وشاهدوا تطبيق الإسلام عملياً، ورأوا هدي نبيّهم وأفعاله، وما صدر منه ﷺ، كُلُّ ذلك ساعدهم على حفظ الرواية، وضبطها، ونقلها نقلاً دقيقاً، قال العلامة الزرقاني: (ارتباط كثير من كلام الله ـ سبحانه ـ ورسولهﷺ، بوقائع وحوادث وأسئلة، من شأنها أن تُثير الاهتمام، وتنبّه الأذهان، وتُلفت الأنظار إلى قضاء الله ورسوله فيها، وحديثهما عنها، وإجابتهما عليها، وبذلك يتمكّن الوحي الإلهي، والكلام النبوي في النفوس فضل تمكّن، وينتقش في الأذهان على مرِّ الزمان)[(٢)]، والوقائع والمشاهد كثيرة شهيرة، قد أجاد العلامة الزقاني ـ رحمه الله ـ في بيان ارتباط الوقائع بالضبط والاتقان من حيث الدراسات النفسية وغيرها فقال: (والناظر في السنة يجدها في كثرتها الغامرة، تدور على مثل تلك الوقائع والحوادث والأسئلة، وقد قرّر علماء النفس أن ارتباط المعلومات بأمور مقارنة لها في الفكر، تجعلها أبقى على الزمن وأثبت في النفس، فلا بِدع أن يكون ما ذكرنا داعية من دواعي حفظ الصحابة لكتاب الله وسنة رسوله ﷺ، على حين أنهم هم المشاهِدون لتلك الوقائع والحوادث، المشافهُون بخطاب الحقّ، المواجهون بكلام سيد الخلق، في هذه المناسبات الملائمة، والأسباب

(١) انظر: محمد بن دقيق العيد، " الاقتراح في بيان الاصطلاح"، تحقيق: عامر صبري، (ط١، سوريا: دار البشائر، ١٤١٧هـ)، ٤٢.

(٢) الزرقاني، " مناهل العرفان في علوم القرآن"، ١: ٢٠٨.

القائمة، التي تجعل نفوسهم مُسْتشرفة لقضاء الله فيها، مُتعطّشة إلى حديث رسوله عنها، فينزل الكلام على القلوب وهي متشوّفة، كما ينزل الغيث على الأرض وهي متعطشة، تنْهلُه بلَهَفٍ، وتأخذُه بشَغَفٍ، وتُمسِكه وتحرص عليه بيقظة، وتعتزُّ به، وتعتد عن حقيقة وتنتفع به، وتنفع بل تهتزّ به وتربو، وتنبت من كل زوج بهيج)[1].

٣ـ اقتران بعض الأحاديث بأمور خارقة حضروها:

وقعت للرسول ﷺ أمور خارقة في حوادث كثيرة؛ كانت دليلاً على نبوته وصدق رسالته، ولا شك أن هذه الخوارق نقشت في ذهْن من رآها أو عايشها نقشاً يصعب ذهابه، ويمنع ضياعه، ومن أمثلة ذلك ما رواه أبو هُرَيْرَة ﷺ قال: (كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي مَسِيرٍ، قَالَ: فَنَفِدَتْ أَزْوَادُ الْقَوْمِ، قَالَ: حَتَّى هَمَّ بِنَحْرِ بَعْضِ حَمَائِلِهِمْ، قَالَ: فَقَالَ عُمَرُ: يَا رَسُولَ اللهِ، لَوْ جَمَعْتَ مَا بَقِيَ مِنْ أَزْوَادِ الْقَوْمِ، فَدَعَوْتَ اللهَ عَلَيْهَا، قَالَ: فَفَعَلَ، قَالَ: فَجَاءَ ذُو الْبُرِّ بِبُرِّهِ، وَذُو التَّمْرِ بِتَمْرِهِ، قَالَ: وَقَالَ مُجَاهِدٌ: وَذُو النَّوَاةِ بِنَوَاهُ، قُلْتُ: وَمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ بِالنَّوَى؟ قَالَ: كَانُوا يَمُصُّونَهُ وَيَشْرَبُونَ عَلَيْهِ الْمَاءَ، قَالَ: فَدَعَا عَلَيْهَا قَالَ حَتَّى مَلَأَ الْقَوْمُ أَزْوِدَتَهُمْ، قَالَ: فَقَالَ عِنْدَ ذَلِكَ: (أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَنِّي رَسُولُ اللهِ، لَا يَلْقَى اللهَ بِهِمَا عَبْدٌ غَيْرَ شَاكٍّ فِيهِمَا، إِلَّا دَخَلَ الْجَنَّةَ)[2].

٤. سيلان أذهانهم ﷺ، وصفاء فطرتهم:

إن الصحابة ﷺ كانوا أُمّة يُضرب بها المثل في الذكاء، والألمعية وقُوّة الحافظة، وصفاء الطبع وسيلان الذهن، وحِدّة الخاطر، وفي التاريخ العربي شواهد على ذلك، حتى لقد كان الرجل منهم ربما يحفظ ما يسمعه لأَوّل مرّة، مهما كثر وطال، وربما كان من لغة غير لغته، ولسان سوى لسانه، وكان لرؤوسهم دواوين شعرهم وأن صدورهم كانت سجل أنسابهم، وأن قلوبهم كانت كتاب وقائعهم وأيامهم، كل ذلك كانت خصائص كامنة فيهم، وفي سائر الأمة العربية من قبل الإسلام، ثم جاء الإسلام فأرْهَف فيهم هذه القُوى والمواهب، وزادهم من تلك المزايا والخصائص، بما أفاد طبعهم من صقل ونفوسهم من طُهر، وعقولهم من سُمو، خصوصاً إذ كانوا يستمعون لأصدق الحديث وهو كتاب الله، ولخير الهدى وهو هدي سيدنا محمد ﷺ [3].

---

(١) الزرقاني، "مناهل العرفان في علوم القرآن"، ١: ٢١٠.

(٢) أخرجه مسلم، "الصحيح"، ك: الإيمان، بَابُ مَنْ لَقِي اللهَ بِالْإِيمَانِ وَهُو غَيْرُ شَاكٍّ فِيهِ دَخَلَ الْجَنَّةَ وَحُرِّمَ عَلَى النَّارِ ح ٤٤.

(٣) انظر: الزرقاني، " مناهل العرفان في علوم القرآن"، ٢٠٤/١.

٥ـ تقواهم وورعهم ﷺ:

عُرف عن الصحابة ﷺ ورعهم وتقواهم، وقوّة إيمانهم، وصدق يقينهم، وشدّة حبّهم لله تعالى ورسوله ﷺ، وغَيْرتهم على الدين، حتى أثنى الله تعالى عليهم قال الله تعالى: ﴿ مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ۖ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا ۖ سِيمَاهُمْ فِى وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ ۚ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ ۚ وَمَثَلُهُمْ فِى ٱلْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسْتَغْلَظَ فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعْجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ ۗ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًۢا ﴾[(١)].

وقد زكا النبي ﷺ أصحابه فقال ﷺ: (خَيْرُ أُمَّتِي قَرْنِي ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ)[(٢)].

وقد ذكر الإمام **الخطيب** البغدادي . رحمه الله . الآيات والأحاديث التي تبين عدالة الصحابة، وأن الله تعالى نقّى قلوبهم وقوالبهم، فهم من أتقى الأُمّة على الإطلاق ثم قال: (وجميع ذلك يقتضي طهارة الصحابة، والقطع على تعديلهم ونزاهتهم، فلا يحتاج أحد منهم مع تعديل الله تعالى لهم، المطّلع على بواطنهم إلى تعديل أحد من الخلق له، فهو على هذه الصفة إلّا ان يثبت على أحد ارتكاب ما لا يحتمل إلا قصد المعصية والخروج من باب التأويل، فيحكم بسقوط العدالة، **وقد برأهم الله من ذلك**، ورفع اقدارهم عنه، على أنه لو لم يرد من الله عز وجل ورسوله فيهم شيء ممّا ذكرناه؛ لأوجبت الحال التي كانوا عليها من الهجرة، والجهاد والنصرة، وبذل المهج والأموال، وقتل الآباء والأولاد، والمناصحة في الدين، وقوة الإيمان واليقين، القطع على عدالتهم، والاعتقاد لنزاهتهم، وأنهم أفضل من جميع المعدَّلين والمزكّين الذين يجيؤن من بعدهم، أبد الآبدين، هذا مذهب كافة العلماء، ومن يعتد بقوله من الفقهاء)[(٣)].

٦ـ توظيف ما تحمّلوه من الحديث قولاً وعملاً:

ثمرة العلم العمل، ولا خير في علم بلا عمل، والصحابة الكرام ﷺ من أشد الناس تطبيقاً للدين ولسنة نبيهم الأمين ﷺ، فلا يسمعون آية إلا عملوا بمضمونها، واستقرت في سويداء قلوبهم، ولا يسمعون حديثاً إلا بادروا لترجمته إلى عمل وتطبيق وامتثال، قال العلامة الزرقاني: (ما من شك أن العمل بالعلم يقرره في النفس أبلغ تقرير، وينقشه في صحيفة الفكر أثبت نقش، على نحو ما هو

(١) سورة الفتح: ٢٩.

(٢) تقدّم تخريجه.

(٣) الخطيب، "الكفاية في علم الرواية "، ٤٨ ـ ٤٩.

معروف في فن التربية وعلم النفس، من أن التطبيق يؤيد المعارف والأمثلة تقيد القواعد، ولا تطبيق أبلغ من العمل، ولا مثال أمثل من الاتباع، خصوصا المعارف الدينية؛ فإنها تزكو بتنفيذها، وتزيد باتباعها قال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن تَتَّقُواْ ٱللَّهَ يَجۡعَل لَّكُمۡ فُرۡقَانٗا ﴾[1]، أي: هداية ونوراً، تفرقون به بين الحق والباطل، وبين الرُشد والغي)[2].

وعن ابن مسعود ﷺ قال: (كانَ الرجل مِنَّا إذا تعلَّم عَشْر آياتٍ لم يجاوزهُنّ حتى يعرف معانيهُنَّ، والعملَ بهنَّ)[3]، وعن أبي عبد الرحمن السلمي، قال: حدثنا الذين كانوا يُقرِئوننا . يعني بذلك أصحاب رسول الله ﷺ .: أنهم كانوا يستقرِئون من النبي ﷺ، فكانوا إذا تعلَّموا عَشْر آيات لم يخلِّفوها حتى يعملوا بما فيها من العمل، فتعلَّمنا القرآن والعمل جميعًا[4].

٧ـ تثبتهم ﷺ في رواية الحديث:

منهج الصحابة ﷺ في التثبت والمحافظة على حديث سيدنا رسول الله ﷺ أشهر من نار على علم، فكان توظيفهم لما سمعوه من رسول الله ﷺ على نفوسهم له الأثر الواضح في تفوّقهم في ضبط الحديث النبوي الشريف.

وقد تمثّل ذلك في شدّة احتياطهم عند الرواية، وفي تثبّتهم في قبول ما يسمعون من بعضهم كتثبّت أبوبكر الصديق وعمر الفاروق رضي الله عنهما في ميراث الجدّة[5]، وتحليف علي ﷺ لمن حدّثه بحديث كما تقدّم ذكره، فكل هذا مظهرٌ من مظاهر الحذر والاحتياط، قد أدّى إلى حراسة

---

(١) سورة: الأنفال: ٢٩.

(٢) الزرقاني، " مناهل العرفان في علوم القرآن"، ١/ ٢١٥ ـ ٢١٦.

(٣) أخرجه ابن جرير الطبري، "جامع البيان عن تأويل آي القرآن"، (بيروت: دار الفكر، ١٤٠٥هـ)، ١/٨٠، وقال محقق الكتاب الشيخ أحمد شاكر تعليقاً على الحديث: هذا إسناد صحيح. وهو موقوف على ابن مسعود، ولكنه مرفوع معنى؛ لأن ابن مسعود إنما تعلم القرآن من رسول الله ﷺ. فهو يحكي ما كان في ذلك العهد النبوي المنير.

(٤) أخرجه الطبري، "جامع البيان في تأويل القرآن"، ١/٨٠، ، قال محققه: هذا إسناد صحيح متصل. أبو عبد الرحمن: هو السلمي، واسمه عبد الله بن حبيب، وهو من كبار التابعين. وقد صرّح بأنه حدثه الذين كانوا يقرئونه، وأنهم كانوا يستقرئون من النبي ﷺ، فهم الصحابة. وإبهام الصحابي لا يضر، بل يكون حديثه مُسندًا متصلا.

(٥) أخرجه ابن ماجه، "السنن"، ك: الفرائض، بَاب مِيرَاثِ الْجَدَّةِ ح ٢٧٢٤.

السُنة المشرفة، قال محمد بن سيرين ـ رحمه الله ـ: (التثبُّت نصف العلم)[1].

(١) أخرجه الخطيب "، الكفاية"، ١٦٦.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج

الحمد لله على توفيقه لإتمام هذا البحث المختصر في هذا الموضوع المهم، والمتعلّق بجناب سادتنا الأصحاب، أصحاب سيدنا محمد خير الأحباب ﷺ، وفيما يأتي أهم النتائج:

١- جلالة قدْر الحافظ أمير المؤمنين في الحديث ابن حجر العسقلاني . رحمه الله . في جعله أول مرتبة من مراتب التعديل سادتنا الصحابة الكرام ﷺ، وهو الخبير بتراجمهم وسيرهم وقد كتب عنهم كتابه المبارك: (**الإصابة في تمييز الصحابة**)، وقد أصاب، ونطق بفصل الخطاب، في جعله المرتبة الأولى لهم، وهم هم! !

٢- الدفاع عن عدالة الصحابة ﷺ وشرفهم، وحفظهم وإتقانهم، للسنة المشرفة، هو دين وفرض، يجب الانبراء لمنتقصيهم أو لأعدائهم، وبيان زيفهم كل ذلك بإنصاف.

٣- الطعن في عدالة الأصحاب أو التقليل من شأن حفظهم وإتقانهم للمرويات طعن في السنة الشريفة، وفتح باب لكل ناعق وإمّعة.

٤- ما ذهب إليه الأمير الصنعاني . رحمه الله . وتبعه بعض المعاصرين بأن عدالة الصحابة ﷺ لا يستلزم منها ضبطهم، هو إشكال مردود؛ والإشكال عند أهل التحقيق لا يرد المنقول، واقتصار بعض العلماء على ذكر عدالتهم دون التعرّض لضبطهم، هو لعلمهم أن عدالتهم تغني عن ضبطهم، فمثْلهم لا يسئل عن ضبطهم وإتقانهم للمرويات، والبحث يبرهن لذلك.

٥- لا يفهم من إطلاق ضبط الصحابة ﷺ للمرويات أنهم معصومون؛ فالعصمة للأنبياء فقط، والحفظ لمن دونهم.

٦- جبَلَ الله تعالى الصحابة ﷺ على قوّة حوافظهم وصفاء أذهانهم، وهيأهم لحفظ السنة النبوية وتبليغها.

٧- توفرت للصحابة ﷺ أسباب كثيرة ساهمت في ضبطهم للمرويات، لم تتوفر لغيرهم، فكانوا من أشد الناس ضبطاً، ومن أتقنهم حفظاً، ومن هذه الأسباب أسباب روحية إيمانية كدعاء الرسول ﷺ.

٨- السهو والنسيان والخطأ من طبيعة البشر، ولكن قوة الإيمان بالله تعالى الذي وقرَ صُدور الصحابة ﷺ جعلهم لا يروون إلا ما حفظوه وأتقنوه، وتثبتوا منه؛ لأن السنة المباركة وحي من الله تعالى، وذلك دليل لحفظ الله تعالى لدينه وسنة حبيبه ﷺ.

٩- الصحابة ﷺ عدول أثبات لا يُسئل عن عدالتهم وضبطهم بل غيرهم يُسئل عنه، فالغمز فيهم لا يزيدهم في الدُنيا إلّا رفعة، و لا يزيدهم في الآخرة إلّا منزلة وقدراً وأجراً.

التوصيات:

١- أُوصي الباحثين التوسّع في الكتابة في موضوع ضبط الصحابة ﷺ مع الدراسة التطبيقية التي تدل على تمام ضبطهم، ونماذج من إتقانهم للمرويات؛ للرد على من يتطاول على من اختارهم الله تعالى لحفظ دينه وسنة رسوله ﷺ؛ إذْ الصحابة ﷺ هم سلسلة الرجال الذين وصل إلينا الدين من طريقهم، ومن رواياتهم.

٢- أُوصي الباحثين إلى التأني في الكتابة في مثل هذه المسائل الشائكة والمهمة، والبحث فيها بتجرّد وإنصاف، والرجوع للروايات الصحيحة، والفُهوم السليمة لسلف هذه الأمة؛ لئلا يقع أحد في أعرَاض الصحابة ﷺ.

المصادر والمراجع

آبادي، محمد شمس الحق العظيم، " عون المعبود شرح سنن أبي داود "، (بيروت: دار الكتب العلمية، عام ١٩٩٥م).

ابن الملقن، عمر بن علي، " البدر المنير في تخريج الأحاديث والأثار الواقعة في الشرح الكبير"، تحقيق: مصطفى أبو الغيط عبد الحي وآخرون، (ط٢، السعودية: دار الهجرة، ١٤٢٥هـ . ٢٠٠٤م).

ابن القيم، محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي، " إعلام الموقعين عن رب العالمين"، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، (بيروت: دار الجيل، ١٩٧٣م).

ابن الملقن، سراج الدين أبو حفص عمر بن علي، " تذكرة المحتاج إلى أحاديث المنهاج"، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، (المكتب الإسلامي، ١٩٩٤م).

ابن الملقن، سراج الدين أبو حفص عمر بن علي، "المقنع في علوم الحديث"، تحقيق: عبد الله بن يوسف الجديع، (ط١، السعودية: دار فواز للنشر، ١٤١٣هـ).

ابن الوزير، محمد بن إبراهيم، الصنعاني، " العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم ﷺ "، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، (ط٣، مؤسسة الرسالة، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م).

ابن الوزير، محمد بن إبراهيم، الصنعاني، "الرَّوضُ البَاسِمْ في الذِّبِّ عَنْ سُنَّةِ أبي القَاسِم ﷺ"، تحقيق: محمد علاء الدين المصري، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ .١٩٩٩م).

ابن حبان، محمد أبي حاتم البستي، " صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، " تحقيق: شعيب الأرنؤوط، (ط٢، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٤هـ— ١٩٩٣م).

ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني، "تهذيب التهذيب"، (ط٢، بيروت: دار الفكر، ١٤٠٤هـ— ١٩٨٤م).

ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني، "الإصابة في تمييز الصحابة"، تحقيق: علي محمد البجاوي، (بيروت: دار الجيل، ١٤١٢هـ . ١٩٩٢م).

ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني، " فتح الباري شرح صحيح البخاري"، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، (بيروت: دار المعرفة، ١٣٧٩هـ).

ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني، " التلخيص الحبير في أحاديث الرافعي الكبير "، تحقيق: عبد الله هاشم اليماني المدني، (ط١، المدينة المنورة: ١٣٨٤.١٩٦٤م).

ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني، "الأمالي المطلقة"، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، (ط١،

بيروت: المكتب الإسلامي ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م).
ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني، "نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر "، تحقيق: نور الدين عتر، (ط٢، دمشق: دار الخير، ١٤١٤.١٩٩٣م).
ابن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد الشيباني، " مسند الإمام أحمد بن حنبل "، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، (ط١، دار مؤسسة الرسالة، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م).
ابن حيان، محمد أبي حاتم البستي، ، "المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين"، تحقيق محمود إبراهيم زايد، (ط١، حلب، دار الوعي، ١٣٩٦هـ).
ابن خزيمة، محمد بن إسحاق السلمي النيسابوري، " صحيح ابن خزيمة"، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، (بيروت،: المكتب الإسلامي، ١٣٩٠ – ١٩٧٠م).
ابن دقيق، محمد العيد، " الاقتراح في بيان الاصطلاح"، تحقيق: عامر صبري، (ط١، سوريا: دار البشائر، ١٤١٧هـ).
ابن شاهين، أبو حفص عمر بن أحمد، "شرح مذاهب أهل السنة ومعرفة شرائع الدين والتمسك بالسنن"، تحقيق: عادل بن محمد، (مؤسسة قرطبة للنشر والتوزيع، ١٤١٥هـ).
ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله النمري، "التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد"، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي ومحمد عبد الكبير البكري، (المغرب: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٣٨٧هـ).
ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله النمري، " الاستذكار"، تحقيق: سالم محمد عطا ومحمد علي معوض، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م).
ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن، " تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل"، تحقيق: محب الدين أبي سعيد عمر العمري، (دمشق: دار الفكر).
ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب الأندلسي، " تفسير ابن عطية المسمى: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز"، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، (لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م)
ابن منظور، محمد المصري، "لسان العرب "، (ط١، بيروت: دار صادر)
أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني، "سنن أبي داود"، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، (دمشق: دار الفكر).
أبو نعيم، أحمد بن عبد الله الأصبهاني، " الإمامة والرد على الرافضة"، تحقيق: د. علي الفقيهي،

(المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م).
أبو نعيم، أحمد بن عبد الله الأصبهاني، "حلية الأولياء وطبقات الأصفياء"، (ط٤، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٠٥هـ).
أبو يعلى، أحمد بن علي الموصلي، " مسند أبي يعلى "، تحقيق: حسين سليم أسد، (دمشق: دار المأمون للتراث، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م).
البخاري، محمد بن إسماعيل، "التاريخ الكبير"، تحقيق: هاشم الندوي، (دمشق: دار الفكر).
البخاري، محمد بن إسماعيل، "صحيح البخاري الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه "، ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، (ط١، دار طوق النجاة، ١٤٢٢هـ).
البزار، أحمد بن عمرو بن عبد الخالق، "مسند البزار"، تحقيق: محفوظ الرحمن زين، (ط١، بيروت: مؤسسة علوم القرآن، ١٤٠٩هـ).
البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي الخطيب، " تاريخ بغداد، " تحقيق: بشار عواد معروف، (بيروت: دار الغرب الإسلامي).
البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى، "السنن الكبرى"، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، (مكة المكرمة: مكتبة دار الباز، ١٤١٤هـ ١٩٩٤م).
البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى، "شعب الإيمان"، تحقيق: الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد، (ط١، دار الرشد، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م).
الترمذي، أبو عيسى، " علل الترمذي الصغير مع شرح ابن رجب الحنبلي المسمّى شرح علل الترمذي " تحقيق: خالد عبد الفتاح شبل، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٣.٢٠٠٢).
الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى، "سنن الترمذي"، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، (ط٢، مصر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م).
التهانوي، ظفر أحمد، قواعد في علوم الحديث "، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، (ط٥، دار السلام، ١٤١٢.٢٠٠٠م).
الجويني، عبد الملك بن عبد الله، " البرهان في أصول الفقه"، تحقيق: د. عبد العظيم محمود الديب، (مصر: الناشر الوفاء، ١٤١٨هـ).
الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري، "المستدرك على الصحيحين"، تحقيق: مصطفى

عبد القادر عطا، (دار الكتب العلمية).
الخطابي، حمد بن محمد بن إبراهيم، " إصلاح غلط المحدثين "، تحقيق: د. محمد علي عبد الكريم الرديني، (دمشق: دار المأمون للتراث، ١٤٠٧هـ).
الخطيب، أحمد بن علي بن ثابت، "الكفاية في علم الرواية"، تحقيق: أبو عبد الله السورقي، وإبراهيم حمدي المدني، (ط١، المدينة المنورة: المكتبة العلمية).
الدارقطني، علي بن عمر أبو الحسن البغدادي، "سنن الدارقطني"، تح: عبد الله هاشم يماني المدني، (بيروت: دار المعرفة، ١٣٨٦هـ١٩٦٦م).
الذهبي، أبو عبد الله محمد، " الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم"، تحقيق: محمد إبراهيم الموصلي، (بيروت: دار البشائر الإسلامية، ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م).
الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، "سير أعلام النبلاء"، (ط١١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ٢٠٠١م).
الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، "تذكرة الحفاظ"، (الهند: وزارة معارف الحكومة العالية الهندية، ودار إحياء التراث العربي).
الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، " ميزان الاعتدال في نقد الرجال "، تحقيق: علي محمد البجاوي، (بيروت: دار المعرفة).
الرازي، عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس التميمي، "الجرح والتعديل "، (ط١، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٩٥٢م).
الزرقاني، محمد عبد العظيم، " مناهل العرفان في علوم القرآن "، (سوريا: دار الفكر، عام ١٤١٦هـ– ١٩٩٦م).
الزيلعي، عبد الله بن يوسف الحنفي، " نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية "، تحقيق: محمد يوسف البنوري، (مصر: دار الحديث، عام١٣٥٧ هـ).
السخاوي، شمس الدين محمد عبد الرحمن، " فتح المغيث شرح ألفية الحديث "، (ط١، لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤٠٣هـ).
السخاوي، أبو الخير محمد بن عبد الرحمن، " المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة "، تحقيق: محمد عثمان الخشت، (بيروت: دار الكتاب العربي).
السمعاني، أبو المظفر منصور بن محمد، "قواطع الأدلة في الأصول"، تحقيق: محمد حسن محمد، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ . ١٩٩٧م).

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، " تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي "، (ط١، بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية، ١٤٢٤هـ .٢٠٠٣م).
السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، " تحذير الخواص من أكاذيب القصاص "، تحقيق: محمد الصباغ، (الناشر المكتب الإسلامي، ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤م).
الشاطبي، إبراهيم بن موسى، " الموافقات في أصول الفقه"، تحقيق: عبد الله دراز، (بيروت: دار المعرفة).
الشوكاني، محمد بن علي، "الدراري المضية شرح الدرر البهية"، (ط١، اليمن: دار الجيل، ١٤٠٧هـ١٩٨٧م).
الشوكاني، محمد بن علي، " إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول "، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٤.١٩٩٤م).
الصنعاني، محمد بن إسماعيل، " توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار"، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، (بيروت: دار الفكر).
الصنعاني، عبد الرزاق بن همام، " الأمالي في آثار الصحابة"، تحقيق: مجدي السيد إبراهيم، (الناشر مكتبة القرآن).
الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد، " المعجم الأوسط"، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد وآخر، (القاهرة: دار الحرمين، ١٤١٥هـ).
الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد، " المعجم الكبير"، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد، (الموصل: مكتبة الزهراء، ١٤٠٤ – ١٩٨٣م).
الطبري، محمد بن جرير، "جامع البيان عن تأويل آي القرآن"، (بيروت: دار الفكر، ١٤٠٥هـ).
الطحاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة، " شرح مشكل الآثار "، تح: شعيب الأرنؤوط، (الناشر مؤسسة الرسالة).
الطيبي، شرف الدين الحسين، "شرح الطيبي على مشكاة المصابيح المسمى: الكاشف عن حقائق السنن"، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، (ط١، مكة المكرمة: مكتبة نزار مصطفى الباز، ١٤١٧ هـ- ١٩٩٧م).
العجلوني، إسماعيل بن محمد، "كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس "، (ط٣، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٨ م – ١٤٠٨هـ).
العراقي، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم، " المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في

الأحياء من الأخبار". تحقيق أشرف عبد المقصود، (ط ١، الرياض: مكتبة طبرية، ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م)

العراقي، عبد الرحيم بن الحسين " مَعْرِفَة أنواع علم الْحَدِيْث مع التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من مقدمة ابن الصلاح "، (ط٢، صنعاء: دار اقرأ للنشر والتوزيع، ١٤١٣.١٩٩٣).

العكايلة، سلطان سند، والصاحب، محمد عيد محمود، "أسباب تفوُّق الصحابة ﷺ في ضبْط الحديث"، (ط١، عمّان: دار ابن الجوزي، ٢٠٠٩م).

الفيروزآبادي، محمد بن يعقوب "القاموس المحيط "، (ط١، ١٤١٢هـ).

القاري، علي بن سلطان، " مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح "، (باكستان: المكتبة الإمدادية).

القرطبي، محمد بن أحمد شمس الدين، " الجامع لأحكام القرآن"، تحقيق: أحمد البردوني وآخر، (ط٢، مصر: دار الكتب المصرية، ١٣٨٤هـ – ١٩٦٤ م).

القشيري، مسلم بن الحجاج أبو الحسين النيسابوري، "صحيح مسلم"، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، (بيروت: دار إحياء التراث العربي).

النسائي، أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن، "سنن النسائي المجتبى"، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، (حلب: الناشر مكتب المطبوعات الإسلامية، ١٤٠٦ – ١٩٨٦م).

النووي، يحيى بن شرف، " تهذيب الأسماء واللغات"، (بيروت: دار الفكر، ١٩٩٦م).

النووي، يحيى بن شرف، " شرح صحيح مسلم المسمى المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج"، (ط١، بيروت: دار القلم، ١٤٠٧.١٩٨٧).

الهيتمي، أحمد بن محمد بن حجر، " الصواعق المحرقة على أهل الرفض والضلال والزندقة "، تحقيق: عبد الرحمن بن عبد الله التركي وآخر، (ط١، لبنان: مؤسسة الرسالة، ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م).

الهيثمي، أبو الحسن نور الدين علي، " مجمع الزوائد ومنبع الفوائد"، تحقيق: حسام الدين القدسي، (القاهرة: مكتبة القدسي، ١٤١٤ هـ، ١٩٩٤ م).

محمد بن يزيد أبو عبد الله القزويني، "سنن ابن ماجه"، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، (بيروت: دار الفكر).

Bibliography

Ibrahim bin Musa Ash-Shatibi، "Almuwafaqaat fee Usoul al-Fiqh"، investigated by: Abdullah Darraz، (Beirut: Dar Al-Maarifah.)

Ibn As-Salah، "Ma'rifat Anwaa ilim al-hadith ma'a at-taqayud wa al-idhah lima utliqa wa ughliqa min muqadimat Ibn As-Salah"، Abdur-Rahim bin Al-Hussein Al-Iraqi، (2nd edition، Sana'a: Dar Iqra'a for Publishing and Distribution، 1413 H، 1993.)

Abu Al-Hasan Nur Ad-Din Ali Al-Haithami، "Majama' az-zawa'id wa manba' al-fawa'id"، investigated by: Husam Ad-Din Al-Qudsi، (Cairo: Al-Qudsi Bookshop، 1414 H، 1994 AD).

Abu Alkhair bin Muhammad bin Abdur-Rahman As-Sakhawai، "Al-maqasid al-hasanah fi bayan kathir min al-ahadith al-mushtahrah alaa al-alsinah"، investigated by: Muhammad Othman Al-Khasht، (Beirut: Dar Al-Kitab Al-Arabi).

Abu Al-Fadl Al-Iraaqi، "Al-mughni an hamli al-asfaar fee al-asfaar fee takhrij ma fi al-ahyaa min al-akhbaar". Investigated by: Ashraf Abdul-Maqsood، (1st edition، Riyadh: Maktabat Tabariyah، 1415 H – 1995 AD).

Abu Al-Qasim Sulaiman bin Ahmad At-Tabarani، "Al-mu'jam al-kabir"، Investigated by: Hamdi bin Abdul-Majid، (Mosul: MAtabat Az-Zahra'a، 1404 – 1983 AD).

Abu Al-Qasim Sulaiman bin Ahmad At-Tabarani، "Al-mu'jam al-awsat"، Investigated by: Tariq bin Awadh Allah bin Muhammad et. al. (Cairo: Dar Al-HAramin، 1415 H).

Abu Al-Qasim Ali bin Al-Hasan bin Asakir، "Tarikh madinat dimashaq wa dhikr fadaa iluhaa wa tasmiyat man hallaha min al-amaathil"، Investigated by: Muhib Ad-Din Abi Sa'eed Omar Al-Omari، (Damascus: Dar Al-Fikir).

Abu Al-Muzhafarr Mansour bun Muhammad As-Sam'aani، "Qawati' al-adilah fi al-usul"، Investigated by: Muhammad Hasan Muhammad، (Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiah، 1418 H – 1997 AD).

Abu Bakr Ahmad bin Ali Al-Khatib Al-Baghdadi، "Tarikh Baghdad" Investigated by: Bashar Awaad Maroof، (Beirut: Dar Al-Gharb Al-Islami).

Abu Ja'farr Ahmad bun Muhammad bin Salamah At-Tahawi، "Sharh mushkil al-atharr"، Investigated by: Shu'aib Al-Arna'out، (Publisher: Muassat Ar-Risalah).

Abu Hafs Omar bun Ahmad bin Shaheen، "Sharh mazahib ahlu as-sunnah wa maarifat shara'i ad-din wa atamasuk bi as-sunan"، Investigated by: Adil bin Muhammad، (Muassat Qurtubah for Publishing and Distributing، 1415 H).

Abu Abdillah Ahmad bin Muhammad bin Hanbal bin Hilal bin Asad Ash-Shaibani، "Musnad al-imam ahmad bin hanbal"، Investigated by: Shu'aib Al-Arna'out et. al، (1st edition، Dar Muassat Ar-Risalah، 1421 H – 2001 AD).

Abu Abdillah Muhammad Az-Zahabi، "Ar-ruwaat athiqaat al-mutakallam fee him bima la youjib radduhum"، Investigated by: Muhammad Ibrahim Al-Mousili، (Beirut: Dar Al-Basha'ir Al-Islamiyah، 1412 H – 1992 AD).

Abu Abdullah Muhammad bin Abdullah Al-Hakim An-Naisaburi، "Al-mustadrak

ala as-sahihin"، Investigated by: Muhammad Abdul-Qadir Ataa، (Dar Al-Kutub Al-Ilmiyah).

Abu Isaa At-Tirmithi، "Ilal at-tirmithi as-saghir ma'a sharah ibn rajab al-hanbali almusama sharah ilal at-tirmithi" Investigated by: Khalid Abdul-Fattah Shibil، (1st edition، Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyah، 1423-2002).

Abu Isaa Muhammad bin ISaa At-Tirmizi، "Sunan at-Tirmizi"، Investigated by: Ahmad Muhammad Shakir et. al، (2nd edition، Egypt: Sharikat Maktabat wa Matba'at Mustafa Al-Bani Al-Halabi، 1395 H – 1975 AD).

Abu Muhammad Abd Al-Haq bin Ghalib bin Atiyah Al-Andulusi، "Tafseer ibn atiyah al-musamaa: al-Muharar al-Wajeez fee Tafsir al-Kitab al-Azeez"، Investigated by: Abdus-Salam Abdash-Shafi Muhammad، (Lebanon: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyah، 1413 H – 1993 AD).

Abu Na'eem Al-Asbahani، "Al-imamah wa ar-rad ala ar-rafidhah"، Investigated by: Dr. Ali Al-Faqihi، (Al-Madinah Al-Munawarrah: Maktabat Alulum wa Alhikam، 1415 H – 1994 AD).

Ahmad bin Al-Hussein bin Ali bin Musa Al-Baihaqi، "Shua'ab al-iman"، Investigated by: Dr. Abd Alali Abd Alhameed Hamid، (1st edition، Dar Ar-Rushd، 1423 H – 2003 AD).

Ahmad bun Al-Hussein bin Ali bin Musa Al-Baihaqi، "As-sunan al-kubraa"، Investigated by: Muhammad Abdul-Qadir Ataa، (Makkah Al-Mukarramah: Maktabat Dar Al-Baz، 1414 H – 1994 AD).

Ahmad bun Hajarr Al-Asqalaani، "Al-amaali al-mutlaqah"، Investigated by: Hamdi Abdul-Majid As-Salafi، (1st edition، Beirut: Al-Maktab Al-Islami 1416 H – 1995 AD).

Ahmad bun Ali bin Hajarr Al-Asqalaani، "Tahzeeb at-Tahzeeb"، (2nd edition، Beirut: Dar Al-Fikir، 1404 H – 1984 AD).

Ahmad bun Hajaar Al-Asqalaani، "Nuzhat an-Nazharr fee Tawdeeh Nukhbat al-Fikr fee Mustalah ahl al-Atharr"، Investigated by: Nur Ad-Din Atar، (2nd edition، Damascus: Dar Al-Khair، 1414-1993 AD).

Ahmad bun Shu'aib Abu Abdur-Rahman An-Nasaai، "Sunan an-nasaai al-mujtabaa"، Investigated by: Abdul-Fattah Abu Ghudah، (Allepo: Publisher Matab Almatboa't Al-Islamiyah، 1406 H – 1986 AD).

Ahmad bun Abdullah Abu Na'eem Al-Asbahani، "Hulyit al-awlaya'a wa tabaqat al-asfiya'a"، (4th edition، Beirut: Dar Al-Kitab Al-Arabi، 1405 H).

Ahmad bun Ali Abu Ya'laa Al-Mawsili، "Musnad abi ya'laa"، Investigated by: Hussein Salim Asad، (Damascus: Dar Al-Mamoon Liturath، 1404 H – 1984 AD).

Ahmad bun Ali bin Thabit Al-Khatib، "Al-kifayah fee Ilm ar-riwaayah"، Investigated by: Abu Abdullah As-Sawraqi، & Ibrahim Hamdi Al-Madani، (1st edition، Al-Madinah Al-Munawarrah: Al-Maktabah Al-Ilmiyah).

Ahmad bun Ali bin Hajarr Al-Asqalaani، "At-talkhis al-habeer fee ahadith ar-rafi'I al-kabir"، Investigated by: Abdullah Hashim Al-Yamani Al-Madni، (1st edition، Al-Madinah Al-Munawarrah: 1384 – 1964 AD).

Ahmad bun Ali bin Hajar Al-Asqalaani، "Al-isaabah fee Tamyeez as-sahaabah"، Investigated by: Ali Muhammad Al-Bajawai، (Beirut: Dar Al-Jeel، 1412 H –

1992 AD).

Ahmad bun Ali bin Hajar Al-Asqalaani، "Fathu al-Baari Sharh Sahih al-Bukhari"، Investigated by: Muhammad Fuad Abdul-Baqi، (Beirut: Dar Al-Maarifah، 1379 AH).

Ahmad bun Amr bin Abdul-Khaliq Al-Bazzar، "Musnad al-Bazzar"، Investigated by: Mahfoudh Ar-Rahman Zain، (1st edition، Beirut: Muassat Ulum Al-Qur'an، 1409 AH).

Ahmad bun Muhammad bin Hajarr Al-Haitami، "As-sawaaiq al-Muhriqah ala ahl ar-raafidah wa adhalal wa azandaqah"، Investigated by: Abdur-Rahman bin Abdullah At-Turki et. al، (1st edition، Lebanon: Muassat Ar-Risalah، 1417 H – 1997 AD).

Ismail bun Muhammad Al-Ajlouni، "Kashf alkhifaa wa muzeel al-Ilbaas amaa ishtahara min alahadith ala alsinat an-naas"، (3rd edition، Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiah، 1988 AD – 1408 H).

Jalal Ad-Din Abdur-Rahman As-Sayuti، "Tadrib ar-rawi fi sharh taqrib an-nawawi"، (1st edition، Beirut: Muassat Al-Kutub Ath-thaqafiyah، 1424 H – 2003 AD).

Hamad bin Muhammad bin Ibrahim Al-Khatabi، "Islah ghalat almuhadithin"، Investigated by: Dr. Muhammad Ali Abdul-Karim Ar-Radini، (Damascus: Dar Al-Mamoon Liturath، 1407 H).

Siraj Ad-Din Abu Hafas Omar bin Ali bin Ahmad Ibn Al-Mulaqin، "Tathkirat almuhtaj ila ahadith alminhaj"، Investigated by Hamdi Abdul-Majid As-Salafi، (Al-Maktab Al-Islami، 1994 AD).

Siraj Ad-Din Abu Hafas Omar bin Ali bin Ahmad bin Mulaqin، "Almuqn'I fi ulum alhadith"، Investigated by: Abdullah bin Yusuf Al-Jidaiy'، (1st edition، Saudi: Dar Fawwaz for Publishing، 1413 H).

Sultan Sanad Al-Akailah & Muhammad Aid Mahmoud As-Sahib، "Asbab tafawuq as-sahabah fi dhabat al-hadith"، (1st edition، Amman: Dar Ibn Al-Jawzi، 2009 AD).

Sulaiman bin Al-Asha'ath Abu Dawood As-Sajastani، "Sunan abu dawood"، Investigated by: Muhammad Muhyidin Abdul-Hamid، (Damascus: Dar Al-Fikir).

Sharaf Ad-Din Al-Hussein At-Taibi، "Sharah at-taibi ala mishkat al-masabih almusama: al-kashif an haqai'q as-sunan"، Investigated by: Dr. Abdul-Hamid Hindawi، (1st edition، Makkah Al-Mukarramah: Maktabat Nizar Mustafa Albaz، 1417 H – 1997 AD).

Shams Ad-Din Muhammad Abdur-Rahman As-Sakhawi، "Fatah almughaith sharah alfiyat al-hadith"، (1st edition، Lebanon: Dar Al-Kutub Al-Ilmiah، 1403 H).

Dhafar Ahmad At-Tahawni، "Qawaid fi ulum al-hadith"، Investigated by: Abdul-Fattah Abu Ghudah، (5th edition، Dar As-Salam، 1412 – 2000 AD).

Abdur-Rahman bin Abi Bakr As-Sayuti، "Tahthir al-khawas min akathib al-qusas"، Investigated by: Muhammad As-Sabbagh، (Publisher Al-Maktab Al-Islami، 1394 H 1974 AD).

Abdur-Rahman bin Abi Hatim Muhammad bin Idris Ar-Razi At-Tamimi،

"Aljarah wa ata'adil"، (1st edition: Beirut: Dar Ihya'a At-Turath Al-Arabi، 1952 AD).

Abdur-Razaq bin Humam As-Sanaani، "Alamali fi athar as-sahabah"، Investigated by: Majdi As-sayyid Ibrahim، (Publisher Maktabat Al-Qur'an).

Abdul-Malik bin Abdullah Al-Jowaini، "Al-burhan fi usul al-fiqih"، Investigated by: Dr. Abdul-Adhim Mahmoud Ad-Deib، (Egypt: Publisher Al-Wafa'a، 1418 H).

Abdullah bin Yusuf Al-Hanafi Az-Zaila'I، "Nasb ar-rayah fi takhrij ahadith al-hidayah"، Investigated by: Muhammad Yusuf Al-Banori، (Egypt: Dar Al-Hadith، 1357 H).

Ali bin Sultan Al-Qari، "Mirqat almafateih sharah mishkat al-masabeih، (Pakistan: Al-Matabah Al-Imdadiah).

Ali bin Omar Abu Al-Hasan Ad-darqutni Al-Baghdadi، "Sunan ad-darqutni"، Investigated by: Abdullah Hashim Yamani Al-Madani، (Beirut: Dar Al-Maarifah، 1386 H 1966 AD).

Omar bin Ali bin Al-Mulaqin، "Albadr almunir fi takhrij al-ahadith wa al-athar alwaqi'ah fi ash-sharah al-kabir"، Investigated by: Mustafa Abu Al-Ghait Abdul-Hai et. al، (2nd edition، Saudi: Dar Al-Hijrah، 1425 H – 2004 AD).

Muhammad bin Ibrahim، Abu Abdullah، Izz Ad-Din، from Al Al-Wazir، "Alawasim wa al-qawasim fi athab an sunnat abi al-qasim"، Investigated by: Shu'aib Al-Arna'out، (3rd edition: Mussat Ar-Risalah، 1415 H – 1994 AD).

Muhammad bin Ibrahim bin Al-Wazir As-Sanaani، "Ar-rawdh albasim fi athab an sunnat abi al-qasim" Investigated by: Muhammad Ala'a Ad-Din Al-Masri، (1st edition، Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiah، 1419 H – 1999 AD).

Muhammad bin Abi Bakr Ayuob Ibn Al-Qayim Az-Zara'i، "I'alam almowaqi'in an rabb al-alamin"، Investigated by: Taha Abdur-Ra'oof Saad، (Beirut: Dar Al-Jeel، 1973 AD).

Muhammad bin Ahmad Ad-Dhahabi، "Mizan al-'itidal fi naqd ar-rijal"، Investigated by: Ali Muhammad Al-Bajawai، (Beirut: Dar Al-Ma'arifah).

Muhammad bun Ahmad Az-Zahabi، "Siyarr an-Nubala"، (11th edition، Beirut: Mussat Ar-Risalah، 2001 AD).

Muhammad bun Ahmad bin Uthman Az-Zahabi، "Tathkirat alhufadh"، (India: Ministry of Education، Indian Government، & Dar Ihya'a At-Turath Al-Arabi).

Muhammad bin Ahmad Shams Ad-Deen Al-Qurtubi، "Aljami' li ahkaam al-Quran"، Investigated by: Ahmad Al-Baradoni et. al، (2nd edition، Egypt: Dar Al-Kutub Al-Masriyah، 1384 H – 1964 AD).

Muhammad bun Ishaaq bin Khuzaimah As-Salami An-Naisaburi، "Sahih ibn khuzaimah"، Investigated by: Dr. Muhammad Mustafa Al-Adhami، (Beirut: Al-Maktab Al-Islami، 1390 – 1970 AD).

Muhammad bun Ismail Al-Bukhari، "At-tarikh al-kabir"، Investigated by: Hashim An-Nadawi، (Damascus: Dar Al-Fikir).

Muhammad bun Ismail Al-Bukhari، "Saheeh al-Bukhari al-jami' al-Musnad as-sahih al-mukhtasar min Umouri Rasul Allah wa sunnanih wa ayamih"، Tarqim:

Muhammad Fuad Abdul-Baqi، (1st edition، Dar Tawuq An-Najat، 1422 H).

Muhammad bun Ismail As-San'aani، "Tawdeeh al-afkar limaany tanqih al-andhar"، Investigated by: Muhammad Muhyidin Abdul-Hamid، (Beirut: Dar Al-Fikir).

Muhammad bun Jarir At-Tabari، "Jami' al-Bayaan an Taaweel ayi al-Quran"، (Beirut: Dar Al-Fikir، 1405 H).

Muhammad bun Hibbaan bin Ahmad At-Tamimi Al-Basti، "Sahih ibn habban bitartib ibn balban"، Investigated by: Shu'aib Al-Arna'out، (2nd edition، Beirut: Mussat Ar-Risalah، 1414 H – 1993 AD).

Muhammad bun Hayyan Abi Hatim Al-Busti، "Al-majrouheem min al-muhaditheen wa adh-dhua'afaa wa al-martroukeen"، Investigated by: Mahmoud Ibrahim Zayid، (1st edition، Aleppo، Dar Al-Wa'i، 1396 H).

Muhammad bun Daqeeq Al-Eid، "Al-Iqtiraah fee Bayaan al-Istilaah: ، Investigated by: Amir Sabri، (1st edition، Syria: Dar Al-Bashayir، 1417 H).

Muhammad bun Ali Ash-Shawkaani، "Irshaad al-fuhoul ilaa tahqeeq al-haq min ilm al-usoul"، (1st edition، Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyah، 1414 – 1994 AD).

Muhammad bun Ali Ash-Shawkani، "Ad-daraari al-mudiyah sharh ad-durar al-bahiyah" (1st edition، Yemen: Dar Al-Jeel، 1407 H – 1987 AD).

Muhammad bun Manzoor Al-Masri، "Lisaan al-Arab"، (1st edition، Beirut: Dar Sadir).

Muhammad bun Yazeed Abu Abdillah Al-Qazwini، "Sunan ibn maajah"، Investigated by: Muhammad Fuad Abdul-Baqi، (Beirut: Dar Al-Fikir).

Muhammad bun Yaqoub Al-Fairouzabadi، "Alqamous al-muheet"، (1st edition، 1412 H).

Muhammad Shams Al-Haq Al-Azeem Abadi، "Awn al-ma'abood sharh sunan abi dawood"، (Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiah، 1995 AD).

Muhammad Abdul-Azeem Az-Zarqaani، "Manahil al-irfaan fi uloum al-quran"، (Syria: Dar Al-Fikir، 1416 H – 1996 AD).

Muhyi Ad-Deen bin Sharaf An-Nawawi، "Tahzeeb al-asmaa wa al-lughaat"، (Beirut: Dar Al-Fikir، 1996 AD).

Muslim bun Al-Hajjaj Abu Al-Hussein Al-Qushairi An-Naisaabouri، "Sahih muslim"، Investigated by: Muhammad Fuad Abdul-Baqi، (Beirut: Dar Ihya'a At-Turath Al-Arabi).

Yahya bun Sharaf An-Nawawi، "Sharh sahih muslim al-musammaa al-minhaaj sharh sahih muslim bin al-hajjaaj"، (1st edition، Beirut: Dar Al-Qalam، 1407 – 1987).

Yusuf bun Abdullah bin Abdul-Barr An-Namri، "At-tamheed limaa fee al-muwatta min al-ma'aany wa al-asaaneed"، Investigated by: Mustafa bun Ahamd Al-Alwi & Muhammad Abdul-Kabir Al-Bakri، (Morocco: Ministry of Public Awqaaf and Islamic Affairs، 1387 H).

Yusuf bun Abdillah bin Abdul-Barr An-Namri، "Al-Istithkaar"، Investigated by: Salim Muhammad Atta & Muhammad Ali Muawwadh، (1st edition، Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyah، 1421 H – 2000 AD).